تاسعًا :



صنوف العلة الصرفية عند أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب جمع ودراسة مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

صنوف العلة الصرفية عند أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب جمع ودراسة عبد الله محمد عبد العزيز يحيى عبد الله محمد عبد العزيز يحيى Abdullahyahya.25@azhar.edu.eh

ملخص البحث

يدور هذا البحث عن صنوف العلة التصريفية عند أبي حيان الأندلسي - من خلال كتابه ارتشاف الضرب مع ذكر نهاذج لهذه العلل التي ذكرها أبوحيان في كتابه كما بينت منهجه في كتابه ومصادره وموقفه من العلل القاصرة ، ومن تعدد العلل ، كذا موقفه من السابقين و تأثيره في اللاحقين.

الكلمات المفتاحية: القرب - الإرتشاف - القياس - العلل - التحقيق

Abstract

This research is about conjugational reasons in Abu Hayyan Andalusi's through his book Irteshaf AlDarb and examples of there reasons more over, I indicated his style, resouveces. and his position about, the few reasons and the roriour rodsons as well.

I also indication his point of on the view in the precedent, and his effect on his reccossorc. All in his book.

Key words: proximity, resorption, measurement, reason, investigation

القدمة

الحمد لله رب العالمين ، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، استفتاحًا وتيمنًا وتعبدًا بذكره. والصلاة والسلام على أفصح العرب قاطبة بيد أنه من قريش – محمد بن عبد الله - على أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله - على أدخل بها عمري ، وأن أحيا بها عمري ، وأن أدخل بها قبري، وأن تكون آخر حياتي ، ومنتهى كلماتي.

وبعد

فإنه لا يجهل أحد مكانة أبي حيان الأندلسي في الدراسات العربية ، وهو في النحو إمام ، لا يشق له غبار، فقد جمع خبراته النحوية في كتاب كبير، سهاه « التذييل والتكميل في شرح التسهيل»، كها نثر كثيرًا من مسائله في تفسيره الكبير المسمى بـ « البحر المحيط» ، واختصره في هذا الكتاب المسمى «ارتشاف الضرب» ولما كان كتاب ارتشاف الضرب ذا منزلة عالية في التراث العربي، آثرت أن يكون بحثي عن العلة الصرفية في هذا الكتاب. وقد جاء هذا البحث مشتملًا على عدة مباحث يسبقها مقدمة وتمهيد ، وذيلت هذه المباحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ، ثم عرضت لأهم المصادر والمراجع التي رجعت إليها ، ثم فهرس لأهم موضوعات البحث.

أما المقدمة: فبينت فيها منهجي في البحث ، وأهم المباحث التي رجعت إليها ثم الدراسات السابقة.

والتمهيد: تحدثت فيه عن ترجمة موجزة لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن جيّان الغرناطيّ الأندلسي، المعروف بـ «أبي حيان الأندلسي»، ثم عرضت لكتاب ارتشاف الضرب فبينت منزلته العلمية ، وعلة تأليفه ، ثم أوضحت منهجه في الكتاب ، ومصادره، وآثاره العلمية.

أما المبحث الأول: فتحدثت فيه عن العلة نشأتها وتطورها ومستوياتها عند أب حيان، فبينت العلل التعليمية ، ثم العلل القياسية، ثم العلل الجدلية النظرية .

ثم دار الحديث في المبحث الثاني عن أنواع العلة من حيث صنوفها عند أبي حيان ، فبينت أن العلل اللفظية هي: علة التخفيف ، ثم علة الاستثقال، ثم علة العوض أو التعويض، فعلة الشبه، فعلة أمن اللبس، ثم علة الحمل على اللفظ، فالحمل على المعنى ، ثم الحمل على النظير، ثم علة المجانسة ، ثم علة الاستغناء، فعلة الفرق، ثم علة المراعاة، فعلة مراعاة الأصل، ثم علة كثرة الاستعمال ، ثم علة الاتباع ، ثم علة التقاء الساكنين، ثم علة التحليل أو التوضيح أو التفسير، ثم علة التناقض، ثم علة القرب والمجاورة، ثم علة الإجحاف في الكلمة، ثم علة التوسع في اللغة، ثم علة المساكلة، ثم علة الأولى، ثم علة المبالغة، ثم علة الإشباع، ثم علة الإلحاق ، ثم علة الإشباع، ثم علة الإشباع رسم المصحف.

أما المبحث لثالث: فكان عن موقف أبي حيان من تعدد العلل، والتعليل بالعلل القاصرة، فبينت موقف أبي حيان من تعدد العلل، ثم عرضت لموقفه من التعليل بالعلل القاصرة، ثم أظهرت موقفه من السابقين ثم تأثر اللاحقين به.

ثم كانت الخاتمة ، وأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، ثم عرضت لأهم المصادر والمراجع التي رجعت إليها ، ثم فهرس الموضوعات.

الدراسات السابقة:

أما الدراسات السابقة سواء عن العلة أو عن أبي حيان فهي كما يأتي:

١-العلة الصرفية في كتاب سيبويه للباحث/ سيد أحمد زعير ٢٠٠٤م.

٢-العلة الصرفية الدلالية في كتاب سيبويه. للباحث/ حامد عبد المحسن قاسم.
 بدون.

٣-العلة في كتاب سيبويه . للباحث/ محمد بن أحمد النهاري.

٤-العلة النحوية في مؤلفات أبي على الفارسي . للباحث/ عادل معتوق محمد العبثان .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

- ٥-التعليل النحوي عند أبي علي الفارسي في كتبه النحوية. للباحث/ عبد الله بن مبارك أبو دوجين .
- ٦-العلة النحوية والصرفية في كتاب الخصائص لابن جني. للباحث/ محمد بن إبراهيم السيف.
- ٧-العلة عند ابن عصفور الإشبيلي من خلال مؤلفاته « المقرب شرح جمل الزجاجي الممتع في التصريف» معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة ٢٠١٥م.
- ٨-العلة النحوية في المحصول لابن إياز البغدادي ، للباحثة/ ساند هايل الضمور.
- ٩-العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن
 الهجرى للباحث/ حميد الفتلى ٢٠١٠م.
- ۱ التعليل بالعدم وتطبيقاته عند النحاة ، للباحث / حمود بن عتيق ابن راضي المعبدي ٢٠١٧م.
 - ١١ مظاهر التعليل في كتاب التذييل والتكميل.
- ١٢-منهج أبي حيان في دراسة المسائل الصرفية من خلال البحر المحيط، للباحث/ محمد باتل الحربي ١٤٢٣هـ.
- ١٣ منهج أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب، للباحث/ فهد بن سالم ابن محمد المغلوث ٢٠١٢م جامعة القصيم .
- 18- الأصول النحوية عند الزمخشري، للباحث/ علي بن محمد آل موسى القحطاني، جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وبعد ... فلست أدعي أنني قلت الكلمة الأخيرة في هذا البحث، ولكنني ما زلت أشعر بنقص يكمله غيري؛ لأن الكمال لله وحده، كما أن أكثر بني آدم خطاؤون، وخير الخطائين التوابون.

﴿ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنْبِنَا وَإِلَيْكَ المُصِيرُ ﴾ [سورة الممتحنة: من الآية ٤] الباحث

التمهيد

أولاً: أبو حيان الأندلسي - رحمه الله -:

أ- اسمه ولقبه:

أثير الدين ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن علي بن يوسف بن يوسف بن علي بن يوسف بن جيًّان الجيَّاني الغرناطي الأندلسي (١).

وقد لازم لقب الجيَّاني أبا حيان في كثير من الأحيان، نسبة إلى جَيَّان (٢) وهي إحدى مدن الأندلس المشهورة.

أما لقبه الثاني فهو «الغرناطي» يرجع إلى مدينة غرناطة (٣) التي نشأ وترعرع فيها، وكثيرًا ما يعرف أبو حيان بالأندلسي نسبة إلى موطنه الكبير الأندلس (٤).

وقد يلقب بالشافعي (٥) والظاهري (٦)؛ لأنه كان في أول أمره شافعيًا ، ثم مال إلى المذهب الظاهري، ثم تحول إلى المذهب الشافعي، بعد أن رحل إلى مصر ووجد المذهب الظاهري مهجورًا فيها (٧).

⁽۱) ينظر: الوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٧، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦/ ١٤٤، ونفح الطيب ٢/ ٥٣٥، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٢٨، وكشف الظنون ٦/ ٢٥٢، والدرر الكامنة ٥/ ٧٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢٤١، وطبقات المفسرين ٢/ ٢٨١.

⁽٢) ينظر: الدرر الكامنة ٥/ ٧٠، والوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٧.

⁽٣) ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٢٨، وشذرات الذهب ٦/ ٣٢٤.

⁽٤) ينظر المصدرين السابقين، والدر الكامنة ٥/٠٧.

⁽٥) ينظر: شجرة النور الذكية في طبقات المالكية ١/ ٣٠٤.

⁽٦) ينظر: المصدر السابق.

⁽٧) ينظر: المصدر السابق نفسه.

ب- مولده:

ولد أبو حيان في غرناطة (١).

ويذكر أنه ولد في مطخشارش (Υ) ، ويبدو أن مطخشارش ليست مدينة مستقلة بذاتها إنها هي من حاضرة غرناطة ، وقيل: من أعهال غرناطة (Υ) ، وكان مولده في شوال سنة ٢٥٤هـ، يقول: « ومولده بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخسين وستهائة تمت» (Υ) .

ج- نشأته ورحلاته:

نشأ أبو حيان في غرناظة أول ما نشأ، وتطلع إلى التزود بالمعرفة والثقافة ، فتلقى علومه الأولى في غرناطة، فتعلم القرآن الكريم وعلومه، ثم الحديث الشريف، ثم اللغة العربية، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية، ومصر ، والحجاز من نحو أربعهائة وخسين شيخًا» (٥). وللاستزادة اتجه إلى بلاد المشرق باحثًا عن الشيوخ للتلقي عنهم ، وقيل عن أسباب رحيله عن غرناطة: « أنه حملته شبيبته على التعرض للأستاذ أبي جعفر بن الطباع وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر وحشة، فنال منه وتصدى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته» (٦)، وذكر بعض المؤرخين أن سبب خروجه هو أنه خشي أن يُكرَّه على تعلم بعض العلوم الطبيعية، ولم يكن راغبًا في ذلك (٧).

⁽١) ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤٣.

⁽٢) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦/ ٣٢٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٤١، ونفح الطيب ٢/ ٥٣٨ ..

⁽٣) ينظر: المصادر السابقة .

⁽٤) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٨١.

⁽٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦/ ٣٢٤.

⁽٦) المصدر السابق، والدرر الكامنة ٥/ ٧١.

⁽V) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٤١ - ٢٤٢، وشجرة النور الذكية في طبقات المالكية ١/ ٣٠٤ « أسباب هجرته».

وكان مما طال مقامه فيها مصر، وكانت آنذاك تحت حكم الماليك فنال عندهم وعند الناس منزلة عالية ومكانة مرموقة ، وكانت الإسكندرية أول ما طالعه منها من مدنها، ثم اتصل بكثير من علماء مصر ، وعرف حكام مصر قدر أبي حيَّان فعيِّن مدرسًا في مدارس القاهرة، ثم تولى تدريس التفسير (١). ويوضح أبو حيان هذا في مقدمة البحر المحيط : « ... وبلغني ما كنت أروم من ذلك القصد ، وذلك بانتصابي مدرسًا في علم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور – قدس الله مرقده – ... وكان ذلك في أواخر سنة عشر وسبعمائة ، وهي أوائل سنة سبع وخسين من عمري، فعكفت على تصنيف هذا الكتاب» (٢)، وقال عنه السيوطي: « وتولى تدريس التفسير بالمنصورية ، والإقراء بجامع الأقمر، وكانت عباراته فصيحة» (٣)، فاستفاد أبو حيان من هذه الرحلات، واخذ عن عدد كبير من العلماء الأفاضل، فكان لذلك الأثر الواضح في بناء شخصيته العلمية.

د- صفاته وأخلاقه:

قال عنه الرُّعَيْني: « هو شيخ فاضل ما رأيت مثله ... جيد الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، فصيح الكلام، طليق اللسان، ذو لمة وافرة، وهمة فاخرة»(٤).

وكان ثبتًا صدوقًا حجة، سالم العقيدة من البدع الفلسفية، والاعتزال، وكان عظيم التقدير للطلبة الأذكياء، وكان يُقبِل عليهم، ويعظمهم، وينوه بقدرهم،

⁽١) ينظر: الدرر الكامنة ١/ ٣٥٢، ونفح الطيب ٢/ ٢٩٥، وشذرات الذهب ٦/ ٣٢٦.

⁽٢) البحر المحيط ١/ ٢٨.

⁽٣) بغية الوعاة ١/ ٢٤٢.

⁽٤) نفح الطيب ٢/ ٥٦٥ ، وينظر: البحر المحيط ١/ ٣٠.

ولعل هذا يرجع إلى ذكائه وفطنته ، فقد اشتهر بهذه الصفة ، وأثنى عليه الناس (١).

« وكان ذا خشوع إذا سمع القرآن بكى وجرى دمعه، وكانت لأبي حيان علاقات وصلات كثيرة بعلهاء عصره بسبب عدله، وحسن سيرته وغزارة علمه وفضله، وقد مدح أبا حيان كثير من الشعراء والفضلاء» (Υ) .

ه- شيوخه:

كان أبو حيان حريصًا على طلب العلم منذ صغره، فأخذ عن كثير من علماء عصره في البلاد التي حل بها أو رحل كما صرح بذلك في مقدمة كتابه « البحر المحيط»، فقال: « وَمَا زِلْتُ مِنْ لَدُنْ مَيَّزْتُ أَتَّلْمَذُ لِلْعُلَمَاءِ، وَأَنْحَازُ لِلْفُهَمَاءِ، وَأَرْغَبُ فِي مَجَالِسِهِمْ، وَأَنْفِسُ فِي نَفَائِسِهِمْ، وَأَسْلُكُ طَرِيقَهُمْ، وَأَتْبَعُ فَرِيقَهُمْ، فَلَا أَنْتَقِلُ إِلَّا فِي مَجَالِسِهِمْ، وَأَنْفِسُ فِي نَفَائِسِهِمْ، وَأَسْلُكُ طَرِيقَهُمْ، وَأَتْبَعُ فَرِيقَهُمْ، فَلَا أَنْتَقِلُ إِلَّا مِنْ إِمَامٍ وَلَا أَتَوَقَّلُ إِلَّا ذِرْوَةَ عَلَّمٍ. فَكَمْ صَدْرٍ أَوْدَعْتُ عِلْمَهُ صَدْرِي...» مِنْ إِمَامٍ إِلَى إِمَامٍ، وَلَا أَتَوَقَّلُ إِلَّا ذِرْوَةَ عَلَّامٍ. فَكَمْ صَدْرٍ أَوْدَعْتُ عِلْمَهُ صَدْرِي...» (٣)، وقد تتلمذ أبو حيان على جمهور من علماء عصره في الأندلس والمشرق، وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية ، والإسكندرية، ومصر، والحجاز من نحو أربعائة وخمسين شيخًا (٤).

وقال في رسالة أخرى كتبها لتلميذه أبي عبد الله محمد بن سعيد الرُّعَيْني: « وجملة من سمعت منهم نحو من أربعهائة شخص وخمسين، وأما الذين أجازوني

⁽١) ينظر: نفح الطيب ٢/ ٥٦٥، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٢٨، وشذرات الهب ٦/ ٣٢٥.

⁽٢) أبو حيان الأندلسي ومنهجه التفسيري، لمأمون بن يحيى الدين الجنان / ٤٩ - ٥٠ .

⁽٣) البحر المحيط «المقدمة» ١/ ٢٩،

⁽٤) وينظر: الوافي بالوفيات ٥/ ٢٨٠، شذرات الذهب ٦/ ٣٢٤_ ومعجم المؤلفين٣/ ٧٨٤، والدرر الكامنة ٥/ ٧٥.

فعالم كثير جدًا من أهل غرناطة، ومالقة، وسبتة، وديار إفريقية، وديار مصر، والحجاز، والعراق، والشام» (١). ويمكن تقسيم شيوخه قسمين:

أولًا: شيوخه في الأندلس:

١ - عبد الحق بن علي بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك، توفي سنة ٦٦٩ هـ (٢).

٢-أحمد بن سعيد بن على بن بشير الأنصاري، توفي سنة ٦٧٥ هـ (٣).

٣-أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، المعروف بابن الطباع الغرناطيّ، توفي سنة ٨-١٥هـ (٤)

٤-الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد الإمام أبو علي بن الأحوص القرشي الفهريّ الأندلسي، المعروف بابن الناظر، توفي سنة
 ١٨٠هـ(٥).

٥ - عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المشهور بالبائع، توفي سنة ٥٠٧هـ (٦). ومن شيوخه في النحو والصرف:

V = 2 بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذي النحوي، أبو الحسن ، توفي سنة V = 2

⁽١) نفح الطيب ٢/ ٥٥٢ .

⁽٢) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٣٥٩.

⁽٣) ينظر: المصدر السابق١/ ٥٥ ، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٢٨.

⁽٤) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٨٧، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٢٨.

⁽٥) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٤٥٠.

⁽٦) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٥٠.

⁽٧) ينظر: السابق نفسه ٢/ ١٦٦.

- ٢-علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع، توفي سنة ٦٨٠هـ(١).
- ٣-أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللَّبلي أبو جعفر الأندلسي، توفي سنة ٦٩١هـ(٢).
- 3-أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي النحوي، توفي سنة (7)م.
- ٥-أحمد بن إبراهيم الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن الثقفي الغرناطي، جياني المولد، غرناطي النشأة، توفي فيها سنة ٧٠٨هـ(٤). ومن شيوخه في الأدب والبلاغة:
- حازم بن محمد بن حسين بن محمد بن خلف بن حازم الأنصاري، توفي سنة عمد بن محمد بن محمد

ثانيًا: شيوخه في المشرق:

لما رحل أبو حيان إلى المشرق تتلمذ أبو حيان على بعض الشيوخ في تونس، والقاهرة، والإسكندرية، وبقية بلدان العالم العربي:

فمن شيوخه في حفظ القرآن الكريم ، وعلوم الدين، والحديث:

١ - عبد النصير بن على بن يحيى بن إسهاعيل الهمداني، توفي سنة ١٨٠هـ.

٢-إسهاعيل بن هبة الله بن على المعروف بابن المليجي، توفي سنة ٦٨١هـ.

⁽١) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٧٠.

⁽٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٤٠٢.

⁽٣) ينظر: السابق نفسه ١/ ٣٤٠.

⁽٤) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٨٢.

⁽٥) ينظر : بغية الوعاة ١/ ٤١٥.

- ٣-محمد بن علي بن يوسف بن محمد العلامة رضي الدين أبو عبد الله الأنصاري،
 المعروف بالشاطبي اللغوي، توفي سنة ٦٨٤هـ.
 - ٤-محمد بن أحمد بن على بن قطب الدين توزري ، توفي سنة ٦٨٦هـ.
 - ٥-عبد الله بن محمد بن هارون بن عبد العزيز الطائي القرطبي، توفي سنة ٢٠٧هـ.
 - أما بقية شيوخه في بلاد المشرق في مختلف العلوم ، فمنهم:
- ١- عمد بن مكي بن محمد بن أبي القاسم بن حامد الأصفهاني الصفار، توفي سنة
 ١٨٠هـ.
 - ٢-محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن الأنهاطي زين الدين أبو بكر، توفي سنة ٦٨٤هـ.
- ٣-عبد الصمد بن عبد الوهاب أبو البركات الحسن بن محمد بن عساكر، الإمام المحدث، توفى سنة ٦٨٧هـ.
- ٤ محمد بن عبد المنعم بن محمد بن يوسف بن أحمد الأنصاري، أبو عبدالله شهاب الدين ابن الخيمي، توفي سنة ٦٨٥هـ.
- ٥-محمد بن محمود بن محمد بن عبد الكافي الشيخ شمس الدين أبو عبد الله الأصبهاني القاضي الفقيه الشافعي الأصولي المتكلم النحوي، توفي سنة ٦٨٨هـ(١).
- ٦-علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسهاعيل بن منصور
 الأنصاري المقدسي المعروف بابن البخاري، توفي سنة ١٩٠هـ.
- ٧-غازي بن أبي الفضل بن عبد الوهاب الحلاوي الدمشقي، أبو المحامد، توفي سنة
 - ٨-محمد بن إبراهيم بن ترجم بن حازم أبو عبد الله المصري، توفي سنة ١٩٢هـ.
 - ٩-محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر العنسي، توفي سنة ٦٩٣هـ.

⁽۱) ينظر في ترجمتهم: معرفة القراء للذهبي/ ۷۲۳، ۷۲۳، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠، وغاية النهاية ١/ ٣٢، ٢/ ٢٥٥، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤٤، وحسن المحاضرة ١/ ٥٠٣، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٥، والبدر الطالع ٢/ ٢٨٨.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

- ۱۰ عبد الوهاب بن حسن بن إسهاعيل بن المظفر بن الفرات بن محسن اللخمي
 الإسكندريّ ، توفى سنة ٢٩٦هـ.
- ١١ محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل أبو عبد الله المازني التميمي
 الحموى الشافعي، توفى سنة ٦٩٧هـ.
- 17 محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي شيخ الديار المصرية توفي سنة ٦٩٨هـ.
- ۱۳ محمد بن صالح بن أحمد بن محمد أبو عبد الله الكناني الشاطبيّ ، توفي سنة ١٣ ١٩٩هـ.
- الدين أبو الفتح على بن وهب بن مطيع الإمام شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح بن دقيق العيد، توفى سنة ٧٠٢هـ.
- عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري المعروف بالعلم العراقي، توفي سنة
 ٧٠٤هـ.
 - ١٦ عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن أبو أحمد الدمياطي، توفي سنة ٧٠٥هـ.
- علي بن محمد بن عبد الرحمن بن خطاب الشيخ علاء الدين الباجي، توفي
 سنة ٤١٧هـ.
 - ١٨ محمد بن أحمد بن محمد بن المؤيد الهمذاني، توفي سنة ٧٤٣هـ.
- 19 عمد بن عبد الرحمن بن أبي الحسن الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي،
 النحوى، تو في سنة ٧٧٦هـ (١).

⁽۱) ينظر في ترجمتهم: معرفة القراء للذهبي / ۷۲۳ – ۷۲۶، وطبقات الشافعية ٩/ ٧٧٧، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٠، وغاية النهاية ١/ ٣٨، ٢/ ٢٨٥، والوافي بالوفيات ٥/ ٢٨٠، وطبقات النحاة واللغويين لابن شبهة/ ٢٩٢، ونفح الطيب ٢/ ٥٥٠، والدرر الكامنة ٥/ ٧٠، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٨٦ – ٢٨٧، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤٤، وحسن المحاضرة ١/ ٥٠، وشذرات الذهب ٢/ ١٤٥، وطبقات الحنابلة لابن رجب ٤/ ٢٨٧، والبدر الطالع ٢/ ٢٨٨.

تلاميده:

- كما تلقى العلم على أبي حيان كثير من التلاميذ الذين ذاع صيتهم، ومنهم:
 - ١ محمد بن أرغون ناصر الدين بن النائب، توفي سنة ٧٢٧هـ.
- ٢ عبد الرحمن بن عمر بن حماد بن عبد الله بن ثابت الربعي الخلال البغدادي
 الحريري، توفي ٧٣٩هـ.
- ٣-عبد الله بن محمد بن عسكر بن مظفر بن نجم بن شادي بن هلال شرف الدين أبو محمد القيراطي، توفي سنة ٧٣٩هـ.
 - ٤ على بن بلبان الفارسي الأمير علاء الدين الحنفي، توفي سنة ٧٣٩هـ.
 - ٥ أحمد بن عبد الله بن هاشم أبو العباس المعروف بالملثم، توفي سنة ٢٤٠هـ.
 - ٦- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي المالكي أبو إسحاق
 السفاقسي النحوي ، توفى سنة ٧٤٢هـ.
 - ٧- إبراهيم بن عبد الله بن علي بن يحيى بن خلف المقرئ النحوي برهان الدين
 الحكري، توفي سنة ٧٤٩هـ.
- ٨- إبراهيم بن لاجين بن عبد الله الرشيدي المصري الشافعي النحوي، توفي سنة
 ٩ ٤٧هـ.
 - 9 أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسي، توفي سنة ٧٤٩هـ.
- ١-أحمد بن يحيى بن فضل الله بن مجلي بن دعجان بن خلف بن نصر القرشي،
 توفى سنة ٩٤٧هـ.
- ١٢- محمد بن يعقوب بن إسهاعيل بن عبد الخالق ، أبو عبد الله المقدسي، توفي سنة ٧٤- محمد بن يعقوب بن إسهاعيل بن عبد الخالق ،
 - ١٣ -أرغون بن عبد الله الناصري الأمير، توفي سنة ٧٥٠هـ.

- 18-محمد بن علي بن إبراهيم بن عبد الكريم، ابن الكاتب المصري الأصلي الدمشقى الشافعي، توفي سنة ٧٥١هـ.
- ١٥-أحمد بن سعد بن محمد بن أحمد الشيخ ضياء الدين أبو العباس الأندقوني الأندلسي ثم الدمشقى ، توفي سنة ٧٥٢هـ.
- ١٦-علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام بن حامد بن يحيى بن عمر السبكي، توفي سنة ٥٥٧هـ.
- ۱۷ علي بن محمد بن عبد العزيز بن فتوح بن إبراهيم بن أبي بكر بن القاسم بن سعيد بن عمر التغلبي الشافعي الموصلي ، تاج الدين ، توفي سنة ٧٦٢هـ.
- ١٨ محمد بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن عبد الرحيم المصري أبو أمامة بن النقاش، تو في سنة ٧٦٣هـ.
- ١٩ أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البعلبكي ثم الدمشقي، الشيخ شهاب الدين المعروف بابن النقيب الشافعي، توفي سنة ٧٦٤هـ.
 - ٠٠-أحمد بن لؤلؤ الرومي شهاب الدين بن النقيب، توفي سنة ٢٦٩هـ.
- ٢١-أبو بكر بن أيدغدي بن عبد الله الشمس الشهير بابن الجندي، توفي سنة ٧٦٩.
- ٢٢ عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل القرشي ، الهاشمي، توفي سنة ٧٦٩هـ.
- ٢٣-علي بن عيسى بن مسعود بن منصور الزواوي ثم المصري، توفي سنة٧٦٩هـ.
- ٢٤-محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي ثم الطرابلسي الحنفي بدر الدين بن تقي الدين، توفى سنة ٧٦٩هـ.
 - ٢٥- أحمد بن محمد بن علي الفيومي المصري ثم الحموي، توفي سنة ٧٧٠هـ.
- ٢٦-إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن عبد الله بن هانئ اللخميّ الغرناطي أبو الوليد، توفي سنة ٧٧١هـ.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

- ٢٧ سعيد بن محمد بن سعيد الملياني المغربي المالكي النحوي، توفي سنة ٧٧١هـ.
- ٢٨-عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم جمال الدين، أبو
 عمد الإسنوي، الفقيه الشافعي الأصولي النحوي ، توفي سنة ٧٧٧هـ.
- ٢٩-إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن عمر بن خالد بن عبد المحسن بن نشوان
 القاضى بدر الدين بن الخشاب المخزومي المصرى، توفى سنة ٤٧٧٤هـ.
- •٣- أحمد بن محمد بن على الأصبحي الأندلسي ، الشيخ شهاب الدين أبو العباس العنابي النحوي، توفي سنة ٧٧٦هـ.
- ٣١- محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع أبو المعالي اللبان الدمشقي، توفي سنة ٧٧٦هـ(١).
- ٣٢-عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل بن إبراهيم العسقلاني المكي الشيخ هاء الدين، توفى سنة ٧٧٧هـ.
- ٣٣-محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام بهاء الدين أبو البقاء السبكي الفقيه الشافعي، توفي سنة ٧٧٧هـ.
- ٣٤-محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي محب الدين ناظر الجيش، توفى سنة ٧٧٨هـ.
- ٣٥-أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي أبو جعفر الأندلسي، توفي سنة ٧٧٩هـ.
- ٣٦-محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي، أبو عبد الله الأعمى النحوى، توفى سنة ٧٨٠هـ.

⁽۱) ينظر في ترجمتهم: غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٥- ٥٦، ٢/ ٢٨٥، والدرر الكامنة ١/ ١١، ٥٥، ١٢٣، ١٨٥٥ وبغية ١٨٥، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٥، ١٩٥، ١٩٥، وبغية الوعاة ١/ ٣٠٠، ٤١٥، ٤٢٥، وروضات الجنات ١/ ٣٣٣، ٨/ ٩١ - ٩٢، والضوء اللامع ٥/ ٨٥، والوافى بالوفيات ٣/ ١٨٤.

٣٧-عبد الرحمن بن أحمد بن علي الواسطي الأصل ، البغدادي، تقي الدين، توفي سنة ٧٨١هـ.

٣٨-محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق أبو عبد الله التلمساني، توفى سنة ٧٨١هـ.

٣٩- محمد بن محمد بن علي بن عبد الرازق الغماري المصري المالكي النحوي، توفي سنة ٨٠٢هـ.

• ٤ – عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني البلقيني ، توفي سنة ٥ • ٨هـ (١). **آثاره العلمية :**

امتاز أبو حيان بسعة علمه، واطلاعه على كثير من علوم عصره فهو نحوي، ولغوي، ومفسر وأديب ومقرئ ، وكان من ثهار ذلك ما تراه من كثرة مؤلفاته في التفسير والنحو والصرف، واللغة، والقراءات ، والحديث، والفقه ، والنقد ، والشعر، واللغات الأخرى ، مثل: الفارسية والتركية، والحبشية ، وغير ذلك.

وذكر ابن حجر العسقلاني أن كتبه تزيد على الخمسين (٢).

وقال الرُّعَيْنِي : « وتصانيف أبي حيان تزيد على خمسين ما بين طويل وقصير» (٣).

⁽۱) ينظر في ترجمتهم: غابة النهاية في طبقات القراء ١/ ٥٥- ٥٦، ٢/ ٨٥٥، والدرر الكامنة ١/ ١١، ٥٥، ٣/ ٢٣٨، ١٦٨، ١٦٨، ١٦٨، ١٥٨، وبغية ٣/ ١٥٨، ١٢٨، ٢٥٥، ١٦٥، ١٦٨، ١٥٨، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٩، ٤١٥، ٤١٥، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٨٦- ٢٨٧، وروضات الجنات ١/ ٣٣٣، ٨/ ٩١ - ٩٢، وطبقات الشافعية ٩/ ١٨، وبدائع الزهور ١/ ١٥٠، وحسن المحاضرة ١/ ٢٩٤، ١٣٥، والنجوم الزاهرة ٦/ ٨٨، والبدر الطالع ١/ ٣٤٣، وفهرس الفهارس ١/ ١٥٥، وطبقات النحويين لابن شهبة/ ٢٩٢، والضوء اللامع ٥/ ٥٥، والوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٤، ومعجم المؤلفين ١١ / ٢٥٠- ٢٢.

⁽٢) ينظر: الدرر الكامنة ٥/ ٧٥.

⁽٣) نفح الطيب ٢/ ٥٦٣ .

وهي ما بين مطبوع (١)، ومخطوط (٢)، منها الموجود في خزائن الكتب والمخطوطات، ومنها المفقود، وقد ألف في علوم مختلفة، ومن ذلك:

أ-من أهم مؤلفاته النحوية والصرفية على وجه العموم:

ا-ارتشاف الضرب من لسان العرب، وقد حقق هذا الكتاب في رسالتين جامعيتين الأولى بتحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النهاس في رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة. والثانية بتحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد في رسالة دكتوراه - أيضًا - في كلية دار العلوم جامعة القاهرة، وقدم له أ.د/ رمضان عبد التواب، ولكل منها هنات وقعا فيها جمعها أ.د/ محمد حسين المحرصاوي في بحث مستقل.

٢-تذكرة النحاة ، تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن ، طبع مؤسسة الرسالة .

٣-المبدع في التصريف، حققه وعلق عليه د/ عبد الحميد السيد طلب.

٤-النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق د/ عبد الحميد القيلي، طبع ومؤسسة الرسالة.

وله شرح وتلخيصات لكتب ابن عصفور.

فقد عاش أبو حيا ملازمًا لكتب ابن عصفور، ولاسيها كتابه «الممتع» الذي كان لا يفارقه، وقد لخص أبو حيان هذا الكتاب في كتاب سهاه « المبدع الملخص من الممتع» تحقيق أ.د/ مصطفى أحمد النهاس عام (١٤٠٣هـ) الناشر مكتبة الأزهر.

⁽۱) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٤٢–٢٤٣، والإحاطة في أخبار غرناطة % ٢٩ ، وكشف الظنون ١/ ٢٢٦، % ، ١٥ ، ١٥ . وارتشاف و شذرات الذهب % ، % ، والوافي بالوفيات % ، % ، % ، % ، والخرب «المقدمة» % ، % ، وتذكرة النحاة «المقدمة» / % ، والبحر المحيط «المقدمة» % ، %

⁽٢) ينظر: المصادر السابقة ، وكشف الظنون ٦/ ١٥٢ – ١٥٣، ونفح الطيب ٢/ ٥٥٦ – ٥٥٣.

ولخص كتاب « المقرب» في كتاب سهاه « تقريب المقرب في النحو » تحقيق د/ محمد جاسم الدليمي وطبع في بيروت. كها حققه د/ عفيف عبد الرحمن ، مطبعة دار المسيرة ببيروت لبنان.

واختصر شرح الجمل الكبير في كتاب سياه « الموفور من شرح ابن عصفور » وقد ألفه بعد « تقريب المقرب».

وله منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وقد نشر بتحقيق أ/ سدني جليزر – الولايات المتحدة الأمريكية .

وله على التسهيل: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، طبعت منه عدة أجزاء، بتحقيق د/ حسن هنداوي سنة (١٤١٨هـ)، والكتاب تزيد أجزاؤه على العشرين، وقد حقق في رسائل للدكتوراه وقام بتحقيقه مجموعة من دكاتير جامعة الأزهر الشريف.

والتخييل الملخص من التسهيل.

والتكميل لكتاب التسهيل.

وله في اللغة: الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء، وطبع مع رسالة باسم « الفرق بين الضاد والظاء » لمحمد نشوان الحميري.

وفي غير العربية له: الإدراك في لسان الأتراك، طبع في الأستانة ١٣٠٩هـ.

و «نور الغبش في لسان الحش» ، والكتاب في اللغة الحبشية ، وهو من كتبه المفقودة .

وله ديوان أبي حيان ، طبع بمطبعة العاني ١٩٦٩م .

وله في التفسير: البحر المحيط، طبع عدة طبعات، وحقق على يد مجموعة من الأساتذة.

والنهار الماد ، قام بضبطه والتقديم له : نوران الضناوي، وهديان الضناوي، وطبع بمطبعة دار الجنان.

وفي التاريخ: تحفة النرس في نحاة الأندلس.

ومجاني الهصر في آداب وتواريخ أهل العصر.

وفي القراءات : عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي ، وهذا الكتاب منظومة في القراءات مهذا الاسم .

والحلل الحالية في أسانيد العالية.

وفي الفقه: الأنور الأجلى في اختصار المحلى.

والوهاج في اختصار المنهاج.

وله أرجوزة في علمي البديع والبيان وعنوانها: خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان.

وفاته :

توفي أبو حيان – رحمه الله – عن عمر ناهز التسعين عامًا ، وكانت وفاته بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت – بعد العصر – ودفن في مقبرة الصوفية ، وصُلِّى عليه صلاة الغائب بالجامع الأموي في شهر ربيع الآخر.

وقد اختلف في سنة وفاته ، فقيل : سنة ٧٤٣هـ أو ٧٤٤هـ، وقيل: سنة ٧٥هـ ، والأرجح الذي عليه معظم المؤرخين أنه توفي سنة ٥٤٥هـ (١).

⁽۱) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير ۱۷/ ۷۷۳ ، والدرر الكامنة ٥/ ٧٦، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٣، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤٣، والموافي بالوفيات ٥/ ٢٨١، وكشف الظنون ٦/ ١٥٢، والمبدع في التصريف « المقدمة» ١/ ٥٨. المقدمة » ١/ ٥٨.

ثانيًا: كتاب ارتشاف الضرب

١-منزلته العلمية وعلة تأليفه:

مع أن كتاب ارتشاف الضرب مستخلص من كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل إلا أنه يُعد من المطولات، وقد ألفه أبو حيان في آخرة من عمره كما ذكر في مفتتح الكتاب، إذ ذكر أنه نفض عليه بقية كتبه، واستدرك ما أغفله من فوائد؛ ليمتاز هذا الكتاب عن التذييل والتكميل بها أودعه فيه من زوائد، كما أفصح عن غرضه من اختزال التذييل في هذا الكتاب الذي سماه « ارتشاف الضرب» في قوله: « رأيت أن أجرد أحكامه، عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل، وحاوية لسلامة اللفظ، وبيان التمثيل؛ إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال، أغنى الناظر عن التطلب والتسآل ونفضت عليه بقية كتبي، الأستدرك ما أغفلته من فوائده، وليكون هذا المجرد مختصًا عن ذلك بزوائده، وقربت ما كان منه قاصيًا، وذللت ما كان عاصيا، حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر، لا تحتاج إلى إعمال فكر، ولا إكداد نظر»(١). وقد وفق أبو حيان في ما يصبو إليه ، فجاء كتابه بديعًا في عرضه، غنيًا في مادته، أسلوبه بسيط متناول، تتبع فيه جل مسائله العريقة، واستوعب الكثير من أقوال العلماء، وناقش خلافاتهم فضلًا عما تناثر في تضاعيف الكتاب من الفوائد والزيادات والتقييدات التي لم يجر لها ذكر في كتبه الأخرى كما وعد، ولم يغفل أبو حيان المظاهر الاستدلالية على تنوعها. ففيه الحجج النقلية، والحجج العقلية، وقد أكثر من لغات العرب ولهجاتهم، ويعد الارتشاف من أوسع كتب النحو من حيث غزارة مادته العلمية وجمع أقوال النحاة الذين سبقوه في المسألة الواحدة. وسرد الخلافات بين النحويين حول المسألة الواحدة فهو يعد مرجعًا في ذلك، ولا تخلو مسائله من العلل التي توضح الفكرة بعيدة عن المنطق والفلسفة، ولهذا قال السيوطي

فيه في التذييل والتكميل: «ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع

⁽١) ارتشاف الضرب ١/٤.

ولا احصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع نفع الله – تعالى – $_{\rm ps}$.

وتقول الدكتورة خديجة الحديثي: « إن أبا حيَّان قد استعمل في غرض موضوعات هذا الكتاب – ارتشاف الضرب - طريقة أدبية شائقة بابتعاده عن ذكر العلل والخلافات التي لا فائدة فيها، ولا طائل تحتها، وتجنبه مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين في التحديد والتوضيح والتعليل» (٢).

٢-٢- منهج أبي حيان في الارتشاف:

استطاع أبو حيان أن يقدم في كتابه المسائل والحقائق العلمية بأسلوب يتسم في أغلب أحواله بالبساطة والدقة، فكان يعتمد على الموازنة الدقيقة بين آراء النحاة والصرفيين، ثم يختار أكثرها استعهالاً، واصحها نقلاً، أي: أنه يأخذ بالنقل والرواية ثم بالاستقراء والتحليل.

وقد رسم في كتابه المنهج الذي التزمه وسار على نهجه، ومنهجه في كتابه منهج شامل إذ لا يقتصر على الجمع والنقل عن القدماء (٣).

وقد بدأ أبو حيان كتابه- ارتشاف الضرب- بالحديث عن مخارج الحروف، وأوصافها مع ذكر آراء النحاة السابقين فيها، وكذلك آراء المتأخرين والمعاصرين له(٤).

كما تحدث أبو حيان عن أبنية الأسماء والأفعال في بداية كتابه، وقد تفرد عن غيره بذكر جميع الأبنية والاستقصاء والحصر ، كما أنه كان يشير إلى اللغات المختلفة في

⁽١) بغية الوعاة للسيوطي ١/٢٤٢.

⁽٢) أبو حيان النحوي ، د/ خديجة الحديثي / ٣٧٨.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب « المقدمة » ١/ ٤٠ - ٤٢.

⁽٤) ينظر: المصدر السابق ١/ ١٩ - ٢١ .

الكلمة الواحدة، ثم يرجح أحد الأوجه، كقوله عن أصالة النون وزيادتها: « ونون زُرْجس بفتحها أو كسرها عندي أصلية» (١).

وقد اهتم بذكر المصادر والمراجع التي استقى منها مادة كتابه العلمية من كتب متخصصة وغير متخصصة، مثل: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، والغرة لابن الدهان، وكتب التفسير ومعاني القرآن، مثل: الكشاف للزمخشري، والمشكل لمكي بن أبي طالب، ومعاني القرآن للزجاج، كها نقل في الكتاب – كذلك مادة علمية غزيرة من كتب مفقه دة (٢).

وجاء ترتيبه لموضوعات كتاب الارتشاف وتبويبها بعد خبرة عميقة في اللغة، وإحاطة تامة بقواعدها وأحكامها . يظهر ذلك في دقة العرض، وسهولة الترتيب، فهو يحصر موضوعات الباب الواحد، ويجمع بين المتجانسين بحيث يبدو ما تضمنته هذه الأبواب من معلومات، وحقائق قريبة من الدارسين، فتجده قد تحدث عن أحكام الكلم العربية في حالة الإفراد، وبدأ بالقسم الأول، وهو المسمى بعلم التصريف، ثم تحدث عن الجملة وأحكام الكلمة حال التركيب.

وهكذا ترى أن أبا حيان ينهج نهجًا علميًا دقيقًا في عرض موضوعات كتابه وتبويبها تمشيًا مع منهجه في التيسير، ودقة التصنيف، بحيث تبدو الحقائق والأحكام النحوية قريبة من المتعلمين.

ويهتم أبو حيان بذكر آراء العلماء الذين سبقوه، مثل: عبد الله بن أبي إسحاق مرورًا بالخليل، وسيبويه ، والأخفش، ثم المبرد، وابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن الدهان، وابن عصفور، وكذلك الذين عاصروه من أمثال ابن مالك وشيوخه ، وغيرهم بالنقد والتحليل والمناقشة والترجيح والموازنة . فلم يكتف

(٢) مثل كتاب البسيط لمحمد بن ضياء الدين بن العلج ، والإفصاح لابن هشام الخضر اوي، وكتاب الأوسط لأبي سعيد بن مسعدة الأخفش، وغير ذلك .

⁽١) ارتشاف الضرب ٢٠٣/١.

بالإعلام فقط بل اهتم كذلك بذكر الكتب التي استقى منها مادته العلمية، مثل: كتاب سيبويه، والأوسط للأخفش الأوسط، والإيضاح لأبي على الفارسي، والمخصص لابن سيدة، وكتاب الطير التام لأبي حاتم السجستاني.

ويتسم الكتاب بغزارة الشواهد القرآنية، وكذلك الأحاديث الشريفة ، كها يتسم بكثرة الشواهد الشعرية وتعددها وتنوعها في المسألة الواحدة، ويعج الكتاب بألوان من لغات العرب في ظواهر مختلفة مع النص على المشهور منها، وترتيبها من حيث الفصاحة في مراتب كإكثاره من لغة الحجاز (١)، وغيرها من اللغات (٢)، وذكر بعضًا من أمثلة العرب في كتابه (7)، مما جعل كتابه موسوعة في الشواهد، ومما يلفت انتباه قارئ الارتشاف كثرة عرض القراءات وتوجيهها، وذكر الأوجه الإعرابية فيها.

كما أسهب في عرض الخلاف بين النحويين وبين الصرفيين في المسائل النحوية والمسائل الصرفية، وفي عرض الخلاف شهادة لأبي حيان بإحاطته بجوانب المسألة وتعمقه، وقدرته على إدارة دفة النقاش، علمًا بأنه نقل هذا الخلاف بأمانة دون التحيز لفريق دون الآخر، وإن كان يميل إلى البصريين ولكن دون إجحاف لغيرهم، هذا على زعم من ادعى غلبة النزعة البصرية عليه، ولكن بمعاودة النظر في كتاب الارتشاف وجدته قد رجح مذهب الكوفيين في عشرة مسائل صرفية، بينها رجح رأى البصريين في ثلاث فقط مما يجعلنى أشك في غلبة النزعة البصرية عليه.

ويبدو أن السمة البارزة لمنهج أبي حيان في هذا الكتاب هي الإطالة والإطناب، وذلك لحرصه على الإلمام بموضوع الكتاب. وإفادة القراء فأطال في التفصيل والتفسير وعرض آراء العلماء وأقوالهم في كل مسألة من المسائل النحوية

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٩٣، ٢/ ٥٢٨، ٢/ ٦٧٠.

⁽٢) ينظر مثلًا المصدر السابق ٢/ ٥٥٦ ، ١/ ١٦٣ ، ٢/ ٦٧٠ .

⁽٣) ينظر: السابق نفسه ١/ ٤٠٠.

والتصريفية ولم يهتم أبو حيان كثيرًا بالحدود والتعريفات ، وأعتقد أن هذه النظرية صحيحة ؛ لأنه ما دام معنى التعريف وتصور الموضوع واضحًا في أكثر الأبواب النحوية فلا ضرورة تدعو إلى الإسهاب فيها يدخل تحت التعريف أو يخرج عنه .

ومصطلحات أبي حيان في كتابه الارتشاف كانت بصرية، وكان دوره مقصورًا على ما شاع من هذه المصطلحات وعم استعماله ، وأحيانًا يفسر بعض المصطلحات وعم استعماله، وأحيانًا يفسر بعض المصطلحات التي تحتاج إلى تفسير، ومن ذلك « الإخفاء» إذ قال عنه: «ويعنى بالإخفاء: اختلاس الحركة» (١).

٣- مصادر الكتاب:

من أبرز ما يمتاز به كتاب « ارتشاف الضرب» غزارة المادة العلمية ، واستقصاء الأوجه الواردة في المسألة ، وتتبع كل ما قيل فيها ، مع نسبة الأقوال والمذاهب إلى أصحابها في معظم المواضع ، وهذا يدل على أن أبا حيان رجع إلى مصادر متعددة، إذ تجد أنه اعتمد على كتب شيوخه وسابقيه ومعاصريه كثرًا .

واستمد أبو حيان - رحمه الله - مادة كتابه من مصادر كثيرة متنوعة ، وهي: **أولاً: الأعلام:**

بلغ عدد الأعلام الذين نقل عنهم ما يربو على مائتين من أعلام النحو واللغة (٢)، ونقل عن مدارس متنوعة ، من أبرزها:

١ - مدرسة البصرة . فقد نقل عن أعلامها ، ومنهم : الخليل، وسيبويه ، وأبو الحسن الأخفش ، وأبو عثمان المازني، وأبو عمرو الجرميّ، والمبرِّد، وابن السراج، وأبو سعيد السيرافي، والرماني، وابن درستويه. (٣)

⁽١) ارتشاف الضرب ١/ ٣٣٩.

⁽٢) ينظر: المصدر السابق « المقدمة» ١/ ٣٦.

⁽٣) ينظر: السابق نفسه ١/ ٢٤٤، ٢٥٩ ، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٩٩، ٢١١، ٢/ ١٩١، ٩٩٦، ٦١٦. ٦١٨.

- ٢- مدرسة الكوفة: ومن أعلامها الذين نقل عنهم: الكسائي، والفراء، وأبو عمرو الشيباني، وهشام بن معاوية الضرير، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وأبو جعفر الرؤاسي، ومعاذ بن مسلم الهراء (١).
- ٣- المدرسة البغدادية: ومن أعلامها ابن كيسان ، والفارسي، وابن جني،
 والزخشري^(٢).
 - ٤-المدرسة الأندلسية: ومن أعلامها: ابن مالك، وابن عصفور، وابن هشام الخضراوي، وابن السيد البطليوسي، وابن الباذش، وابن خروف، وابن الطراوة (٣).

كها أكثر النقل عن المتأخرين: كابن الدهان، وابن الخشاب (ξ) ، وغيرهما. ولم يتوقف نقل أبي حيان عن النحويين فقط، بل نقل عن علماء علوم أخرى، فقد نقل عن رواة اللغة كالشيباني، والأصمعي (0)، وعن علماء التفسير كابن كثير، ومكي بن أبي طالب القيسي (7)، كما ذكر بعض القراء، ومنهم: حمزة بن حبيب الزيات، وورش ، وأبو عمرو عثمان ابن عظيمة الأندلسي شيخ القراء في الجزيرة الخضراء (V)، وغيرهم (Λ) .

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٤٧، ٢٨٦، ٢٩٠، ٥٥٨. ٥٥٨.

⁽٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٩٢، ٢٩٢، ٣١٠.

⁽٣) ينظر: السابق نفسه ١/ ٢٣٣، ٣١١، ٢٧٦، ٢٩١، ٢٩٣، ٢١٥، ٥٣١، ٥١٥، ١٥٥، ٦١٤.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٠١/ ٢٩٥ .

⁽٥) ينظر: المصدر السابق ١/ ٣٠٠، ٢/ ٥٠٧، ٥٥٦.

⁽٦) ينظر: السابق نفسه ١/ ١٩، ٢٦١.

⁽٧) قرأ الروايات على أبي الحسن بن الدباج ، توفي بعد السبعهائة . تنظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٥٠٧ .

⁽٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٨.

ثانيًا: الكتب والمصادر:

من خلال التتبع والاستقراء في كتاب « ارتشاف الضرب» تبين أن أبا حيان اعتمد على جملة من الكتب والمصادر ذكرها بالاسم تزيد على مائة وخمسة وثلاثين كتابًا، ومن الكتب التي أكثر من النقل عنها مع التصريح بها: كتاب العين للخليل بن أحمد، والكتاب لسيبويه، والأوسط للأخفش، وحواش لمبرمان ، والإيضاح لأبي على الفارسي، والمنصف لابن جني، والجمل للزجاجي، والترشيح لخطاب الماردي، والطير التام لأبي حاتم السجستاني(۱)، والمخصص لابن سيدة(۲)، والتصريف لأبي العلاء المعري(۳)، والمهذب في النحو لابن كيسان(٤)، والغرة لابن الدهان(٥)، والبسيط لابن أبي الربيع(٢)، والممتع لابن عصفور (٧)، وتسهيل الفوائد ، وشرح والبسيط لابن أبي الربيع(١)، والمستوفي لأبي سعد علي بن مسعود الفرخان(٩)، وكتاب بغية الآمل لابن طلحة (١٠)، والإفصاح بفوائد الإيضاح لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي(١١)، والإغفال والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي على

⁽۱) ينظر: ارتشاف الضرب الصفحات الآتية على سبيل المثال: ١/ ١٧٨، ٢٢٧، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٥٢٥، ٥١٠، ١٦٢، ٢٦٠، ٣٩٤.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٧٩، ٤٢٨.

⁽٣) ينظر: المصدر السابق ١/ ٣١٥.

⁽٤) ينظر: السابق نفسه ١/ ٢٦٨.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضم ب ١/ ٣٩٤، ٣٩٤، ٢/ ٥١٨، ٥١٦.

⁽٦) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٤٩٣، ٥٥٥.

⁽٧) ينظر: السابق نفسه ٢/ ٦٤٨ .

⁽٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٩، ٢٥٢.

⁽٩) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٥٤٩ .

⁽۱۰) ينظر: السابق نفسه ۲/ ٥٦٠.

⁽١١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٧.

الفارسي^(۱)، والتوطئة لأبي علي الشلوبين^(۲)، والمقتضب للمبرد^(۳)، وشرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي⁽³⁾، والمقرب ، وضرائر الشعر لابن عصفور⁽⁰⁾، والصحاح للجوهري^(۲)، والمحكم لابن سيده^(۷)، ودرة الغواص للحريري^(۸)، والنهاية لابن الخباز^(۹)، ونوادر أبي زيد الأنصاري^(۱۱)، وصحيح البخاري^(۱۱)، ونظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي^(۱۲).

على أن هناك كتبًا أخرى استقى منها أبو حيان مادة وفيرة ، ومنها كتب القراءات ك كتاب الحجة لأبي علي الفارسي (17)، والسبعة لابن مجاهد (18)، وغيرهما، وكذا كتب مختصة بالشعر (10)، وكتب مختصة بالتراجم (17) والطبقات وغيرهما.

⁽١) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٦٢٣، ٨٣٥، ٣/ ١٣٣٠.

⁽٢) ينظر: السابق نفسه ٢/ ١٠٠٦.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢١، ٤/ ٢٠٥٨.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٧٧.

⁽٥) ينظر: المصدر السابق ٤/ ١٤٧٠ ، ٢٤٣٢.

⁽٦) ينظر: السابق نفسه ٣/ ١٢٢٩.

⁽۷) ينظر: ارتشاف الضرب ۲/ ۱۱۵۹ ، ۲۰۸۰.

⁽٨) ينظر: المصدر السابق ٣/ ١٣٩٥.

⁽٩) ينظر: السابق نفسه ٧١٨/٢.

⁽١٠) ينظر: السابق نفسه ٢/ ١٠٠٤ .

⁽١١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٥ ، ١٧٠٩ .

⁽١٢) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٧٧٧.

⁽١٣) ينظر: السابق نفسه ١٩٦٨/٤.

⁽١٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٦٧.

⁽١٥) ككتاب الشعر لأبي علي الفارسي . ينظر: المصدر السابق ٣/ ١١٥٠ .

⁽١٦) ككتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام . ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤٢ .

ثَالثًا: موقف أبي حيان من أصول النحو

القياس والسماع عند أبي حيان:

الحق أن أبا حيان يأخذ بالقياس ولا يلغيه، وكذلك السماع، ولكن بضوابط معينة ستتضح من خلال النصوص الآتية:

- ١- يقول عند الحديث عن الأبنية: «ولا يبعد في الصفات إذا جمع «زُرّق»، فالقياس في يقتضي (زرارق)» (١). ويقول: «وفعايل: عثاير، وقد يجيء صفة بالقياس في جمع طِرْيم» (٢).
- ٢- ويرد أبو حيان على ابن مالك بالقياس ، فيقول: «وزعم ابن مالك أنه يحفظ ذلك في فَيْعِل، وفَيْعِلَة نحو: سَيِّد، وسَيِّدَة، وليس كها زعم، بل هو مقيس في ذوات الواو قو لا واحدًا، مختلف فيه في ذوات الياء» (٣).
- ٣- ويقول في باب جموع الكثرة: "وقاس المبرد فِعْلاً في جمع فِعَل المؤنث بغير تاء، نحو: هِنْد وهِنَد كما قاس في (فُعَل) فُعْلاً، والصحيح أن جاء قصرهما على السماع»(٤).

فيفهم من النصوص السابقة أن أبا حيان كان يأخذ بالسماع والقياس، وكان يقيس على ما ورد به السماع، أو كان السماع به كثيرًا يجوز في مثله القياس، وكذلك ما كان له شواهد كثيرة في اللغة.

ولا يأخذ أبو حيان بالقياس إلا إذا انعدم السياع، فإذا ورد في مسألة السياع والقياس اختار السياع، يقول في حديثه عن مصدر «فَعَلَ»: «أما « فَعَل» المتعدي، فالمختار أنه إن سمع له مصدر وقف مع ذلك المسموع، وإن لم يسمع له مصدر جعلنا

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٧١.

⁽٢) ينظر: المصدر السابق ١/٧٨.

⁽٣) ينظر: شفاء العليل ٣/ ١١٠٧، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ٢١٦٩، وارتشاف الضرب ١/ ٢٤٥.

⁽٤) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٧٦، وشفاء العليل ٣/ ١٠٣٧، وارتشاف الضرب ١/ ٤٣٠.

« فَعْلًا» قياسًا على الأكثر ، وبعض النحويين أجاز «فَعْلًا» مع المسموع، وبعضهم لم يجز « فَعْلًا» ، وإن كان لم يسمع له مصدر هذا المذهبان طرفا نقيض، والمختار ما تقدم من القياس عند عدم السياع وعدمه عند وجوده، وقد جاء مصدر « فَعَل» المتعدي على نحو من أربعة وعشرين بناء لا يقاس على شيء منها»(١).

وكان أبو حيان لا يبني القاعدة على القليل أو النادر أو الشاذ، إنها يكون ذلك عنده إذا كان كثيرًا، وله شواهد مطردة تؤيده لكنه يستثني من ذلك إذا كان هذا القليل لغة قبيلة من القبائل الموثوق بها فيجوز عنده القياس عليها.

وخلاصة القول: إن موقف أبي حيان من القياس لم يكن كموقف النحاة المتقدمين أو الذين عاصروه، إنها كان يختلف عنهم باتخاذ السهاع أساس كل حكم، ولا يقيس إلا على ما كثر فيه السهاع ، وإذا اجتمع عنده القياس والسهاع رجح السهاع على القياس ، وأخذ به، ولا يأخذ برأي أو مذهب لأحد ما لم يكن مؤيدًا بسهاع، ويرد حتى آراء البصريين وسيبويه إن لم يكن هناك نقل يؤيدها (٢).

⁽١) النكت الحسان/ ٢١٣ ، وينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٤.

⁽٢) ينظر: أبو حيان النحوي / ٤١٤.

المبحث الأول

العلة نشأتها وتطورها ، ومستوياتها عند أبي حيان

أولاً: العلة في اللغة والاصطلاح ونشأتها وتطورها:

أ- العلة في اللغة :

عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف.

وقيل: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرًا فيه (١).

ب- العلة في الاصطلاح:

التعليل في عمومه بيان علة الشيء ، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول.

والتعليل في النحو: تفسير اقتراني بين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة (٢).

وقد عد بعض العلماء العلة أصلًا مستقلًا من أصول النحو والصرف، وعدها آخرون ركنًا من أركان القياس، لا يتم إلا بها، فهي التي تجمع بين المقيس والمقيس عليه، وبمقتضاها يجب للمقيس حكم المقيس عليه.

ثانيًا نشأة العلة وتطورها:

كانت العلل في بادئ الأمر غير واضحة المعالم في النصوص التي خلفوها لنا على الطرز الذي عرفت به فيما بعد عند المتأخرين، وكان الناس يدركونها من سياق الكلام بفطرتهم (٣)، وكان عملهم وليد قرائحهم ، وكانت تعتمد على الشواهد

⁽١) ينظر: التعريفات ١/ ١٢٩.

⁽٢) ينظر: نظرية التعليل في النحو للدكتور/ حسن خميس سعيد/ ٢٩، ط:دار الشروق، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٠م.

⁽٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو ١/٣١٧، ومدرسة البصرة النحوية للدكتور/ عبد الرحمن السيد/ ٢٦٣، ط: دار المعارف – مصر، سنة ١٩٦٨م.

الكثيرة والحس السليم والفطرة، ولم يكن للفلسفة وقواعدها ومذاهبها أثر فيها أو علاقة بها من قريب أو بعيد.

وذكر السيوطي في الاقتراح أن بعض الناس سأل الخليل عن العلل التي يعتل بها في النحو أهي مأخوذة عن العرب أم له الفضل في صياغتها وحوكها على الشكل الذي ظهرت به منه فكان رده: «إن العرب نطقت بها على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله، إن لم ينقل ذلك عنها» (١)، فلم يكن ذلك عن اجتهاد من السابقين أتعبوا أنفسهم به ، أو استنباط شقوا في سبيل التوصل إليه .

وذهب ابن جني مذهبًا قريبًا من هذا فهو بعد أن ساق «باب في تخصيص العلل في الخصائص» أمثلة لما ذهب إليه ، وفصل القول فيها ، فقال: «واعلم أن هذه المواضع التي ضممتها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا وعنوها وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدَّمة محروسة فإنهم لها أرادواوإيّاها نَووْا ألا ترى أنهم إذا استرسَلوا في وصف العلَّة وتحديدها قالوا إن علّة شدّ ومدّ، ونحو ذلك في الإدّغام إنها هي اجتهاع حرفين متحرّكين من جنس واحد» (٢).

وكان لعبد الله بن أبي إسحاق الفضل الأول في أن كان أول من علل النحو $\binom{(7)}{7}$ ، وذكر ابن سلام أنه: «أول من بعج النحو ومد القياس» $\binom{(8)}{7}$ ، وبهذا فقد مهد ابن أبي إسحاق السبيل لمن أتى بعده لدراسة

⁽١) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي/٥٧، ط: دار المعارف، حلب، وينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ ٦٥- ٦٦.

⁽٢) الخصائص لابن جني ١/١٤٤، تحقيق: محمد على النجار، ط: دار الكتب المصرية ، سنة١٩٥٢م.

⁽٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي/ ٢٥، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعارف – مصر.، سنة ١٩٧٣م.

⁽٤) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري/ ٢٣، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: القاهرة ، سنة

⁽٥) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي/٦، تحقيق أ/ محمود شاكر، طبعة دار المعارف- مصر ١٩٥٢م.

العلة دراسة وافية، والتوسع في البحث فيها حيث استفاضت ملاحظة العلل وزادت أنواعها وتفريعاتها، ووصلت إلى ما نعرفه اليوم من أنواع.

ويرى ابن جني أن أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب حيث أورد نصًّا عن الأصمعي عن أبي عمرو أنه قال: سمعت رجلًا من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ⁽¹⁾، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة؟

أفتُراك تِريد من أبي عمرو وطبقتة وقد نظروا، وتدرَّبوا، وقاسُوا، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابياً جافيا غُفْلًا، يعلّل هذا الموضع بهذه العلَّة، ويحتجّ لتأنيث المذكّر (٢).

وجاء بعد هذين الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي وضع الكثير من علل النحو $\binom{(n)}{2}$ ، وله الفضل الذي لا ينكر على العربية وأهلها، وكانت علله تبدو على صورة أقرب إلى الجزم والتقرير، ومع هذا هي بعيدة عن الخيال والافتراض $\binom{(3)}{2}$.

يقول الزبيدي: «كان الخليل ذكيًا فطنًا شاعرًا، واستنبط في العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق» (٥).

وجاء بعد الخليل تلميذه سيبويه، وكان بارًا به، وفيًا لأسلوبه في البحث والتعليل، فقد نهج نهجه في تعليلاته، وكان ذكيًّا في استخراج العلل^(٦).

⁽١) اللغوب: التعب والإعياء. ينظر: لسان العرب (لغب) ، والصحاح في العربية (لغب)، والمعجم الوسيط (لغب).

⁽٢) ينظر: الخصائص لابن جني ١/ ٢٤٩.

⁽٣) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ٢٥.

⁽٤) ينظر: النحو العربي للدكتور/ مازن المبارك/ ٥٨٠٥٧، ط: دار الفكر – بيروت، الثانية سنة ١٩٧١م.

⁽٥) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي الأندلسي/ ٤٧، تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط: دار المعارف، القاهرة- الثانية، سنة ١٩٨٤م.

⁽٦) ينظر: النحو العربي د/ مازن المبارك / ٦٤.

وتتبع العلل عنده في كتابه ظاهر في ملاحقته أستاذه الخليل بالكثير من الأسئلة ، وهو يعتمد في استنباط العلل على ما وقر في نفسه، وعلق في ذهنه من سلامة ذوق العرب ورهافة حسهم، وحبهم للتخفيف من الثقيل، وكان يذكر العلل دون أن يشير إلى أنه يعلل أو ينبه على ذلك صراحة كما فعل النحاة من بعده (١).

وجاء بعده ابن جني فاهتم بالعلة اهتهامًا بالغًا في كتابه الخصائص، حيث ساق فيه أبوابًا تناولت فيه العلة من نواحٍ متعددة وجوانب مختلفة، وزاد على ذلك أنه رأى أن العلة في النحو والصرف أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين يقول: « اعلم أن علل النحويين ... أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنها يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خِفَتها على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك أنها إنها هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا بخلاف النحو فإنه كله أو غالبه على تدرك علته ، وتظهر حكمته...» (٢). ومن الأبواب التي تعرض فيها للعلة في كتابه الخصائص:

(7) العربية أكلامية هي أم فقهية (7).

٢- باب تخصيص العلل (٤) .٣- الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة (٥).

 $^{(7)}$ عارض العلل $^{(7)}$. $^{(7)}$ يشترط في العلة التعدية $^{(7)}$.

⁽١) ينظر: النحو العربي/ ٦٥ -٦٦.

⁽٢) الخصائص ١/ ٤٨، وينظر: الاقتراح للسيوطي/ ٤٦ - ٤٧.

⁽٣) ينظر: الخصائص ١/ ٤٨.

⁽٤) ينظر: المصدر السابق ١/٤٤.

⁽٥) ينظر: السابق نفسه ١/ ١٧٣.

⁽٦) ينظر: الخصائص ١٨١/١ .

⁽٧) ينظر: المصدر السابق ١/٤٤.

 $\gamma - 1$ العلة وعلة العلة (γ) . $\gamma - 2$ م المعلول بعلتين

 Λ إدراج العلة واختصارها $(^{(9)})$. 9 - دور الاعتلال $(^{(\xi)})$.

وكان ابن جني يعتقد أن أستاذه أبا على الفارسي قد قطع شوطًا بعيد المدى في التعليل ، وكأن طويل الباع فيه ، عظيم القدر في معرفة وجوهه في الكلام.

يقول: «خطر له، وانتزع من علل النحو ثلث ما وقع لسائر النحويين»(٥).

وغزت فيها بعد النزعة المنطقية الفكر العربي غزوة مستنكرة ، فأخذ بها ، ودخلت في علوم العربية وآدابها، والدليل على ذلك القياس، وما ينطوي عليها من تقسيهات، وبهذا فقد كان للاتجاهات الفلسفية أثرها في بحوث العلة وتتبعها ، ويكفي أن ننظر في العلل التي اعتل بها الزجاجي لنرى أثرًا من آثار النظرة الفلسفية المسيطرة في النحو لا سبيل إلى نكرانها (٢).

وبذلك فقد حمَّل النحاة قواعد النحو والصرف من العلل فوق ما تحتمل، وأسرفوا في طلبها كثيرًا، فتجاوزوا بها الحد الذي كان ينبغي أن تقف عنده (٧)، فخرجت عن البساطة والعفوية اللتين عهدت بها في بداية نشأتها وتبويبها.

ولم يكن أبو حيان مقصرًا عن غيره في هذا المجال، ولم يكن مُقِلَّا في الحديث عن العلة ، بل اهتم بها كها اهتم غيره.

⁽١) ينظر: الخصائص ١/ ١٨١.

⁽٢) ينظر: المصدر السابق ١/١١٦.

⁽٣) ينظر: السابق نفسه ١٨٣/١.

⁽٤) ينظر: نفس المرجع ١٦٩/١ .

⁽٥) النحو العربي: د. مازن المبارك / ١٢١.

⁽٦) ينظر: المصدر السابق / ١١٣.

⁽٧) ينظر: مدرسة البصرة / ٢٨٣.

ثَالثًا : مستويات العلة عند أبي حيان :

بعد الرجوع إلى كتاب ارتشاف الضرب للوقوف على مستويات التعليل عند أبي حيان تجد أنها تنقسم إلى تعليلات تعليمية، وقياسية، وجدلية.

وفيه ترى ما إذا كان يقف به التعليل عند بيان ظاهرة من مسألة نحوية أو صرفية، يحاول أن يسهلها على المتعلمين، أو يتوغل في هذا الظاهر الجلي؛ ليستخرج تعليلات يقاس عليها، أو يتوغل أكثر ليصل إلى الباطن الخفي ليزيد التعليل ثراء، والدليل قوة.

ولعل ابن السراج أول من أوماً إلى تفاوت مستويات التعليل، فمنها ما يقف عند الظاهر ولا يعدد الوصف ويتسم بالبساطة ويسر التناول، ومنها ما يجاوز فيه الظاهر إلى الكشف عن الأسرار المؤدية إلى تلك الظاهرة من خلال انقسامات في السؤالات قد لا تنتهي ، والغرض من هذا تلمس حكم العرب في رسم أصول لغتها. يقول ابن السراج: « واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحاً قلبتا ألفاً؟، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنها تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ونبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات »(١).

ومن مفهوم كلام ابن السراج ترى أن ما يعتل به للعربية نوعان: نوع يطفو على السطح، فيكتفي بذكر الظاهر، ونوع آخر يغوص إلى أبعد من ذلك؛ ليستخرج مراد العرب من تلك الأحكام، فيظهر للناس حكمتهم في لغتهم، وفائدة ذلك إظهار فضل العربية على غرها من الألسنة.

⁽١) الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٣٥.

ولعل هذا التقسيم هو الذي هيأ للزجاجي أن يقسم التعليلات إلى: علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية ، بناء على ما فهمه من كلام ابن السراج.

يقول الزجاجي: «وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية»(١).

وقد أنكر ابن جني ما سهاه ابن السراج بعلة العلة؛ لأن العلة لا تكون معلولة ، ورأى أنها لا تكون إلا شرحًا للعلة الأولى ، يقول: «باب في العلة وعلة العلة ، ذكر أبو بكر في أوّل أصوله هذا ومثّل له برفع الفاعل قال: فإذا سئلنا عن عِلّة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعا؟ فهذا سؤال عن عِلّة العلّة، وهذا موضع ينبغي أنّ تعلم منه أنّ هذا الذي سَمّاه علّة العلّة إنها هو تجوّز في اللفظ. أمّا في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلّة، ألا ترى أنه إذا قيل له: فِلم ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد، من قولنا: قام زيد، إنها ارتفع بفعله، حتى تسأله فيا بعد عن العلّة التي ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله، أي: بإسناد الفعل إليه. نعم ولو شاء لماطله، فقال له: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعًا؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمّة أقوى من الحركاتِ ، فجعل الأقوى للأقوى، وكان يجب على ما رتبة أبو بكر، أن تكون هنا علّة، وعِلّة العلّة، وعِلّة العلّة، وعِلّة العلّة، وعِلّة العلّة، وعِلّة العلّة، وعِلّة العلّة، وعِلّة العلّة العلية العلّة العله العله العلم العلى العله العله العله العله العلى العله العلى العله العله العله العله العله العله العله العله العله العلى العله العله العله العله العلى العله العله

⁽١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ ٦٤، وينظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، للدكتور/ على مزهر الياسري/ ٣٩٢.

⁽٢) الخصائص ١/٣٧١.

فالظاهر من هذا النص أن ابن جني قد اتكا فيه على المتكلمين الذين يرفضون القول بعلة العلة، وقد أشار إلى هذا عندما قال: «فالعلة الحقيقة عند أهل النظر لا تكون إلا معلولة»(١).

كما تجد ابن جني أوجب على رأي ابن السراج أن يكون هناك علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة، وهذا ما فعله الزجاجي بطريقة أخرى ، تناسب المسائل النحوية والتصريفية.

أولاً: العلل التعليمية:

تعریفها : عرفها الزجاجي بأنها : « التي يتوصل بها إلى تعلم كلام (Υ) .

وبناء على هذا التعريف يمكن أن توصف بأنها علل تعليمية، فهي علل يتعلم بها كلام العرب لتعليم الناشئة وغير العرب.

ومثل النحاة لهذا بـ: « إن زيدًا قائم» ، فإن قيل: بِمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا : بإنَّ : لأنه لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وكذلك قام زيدٌ . إن قيل: لم رفعتم زيدًا ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه (٣).

وكانت أغلب علل أبي حيان عللًا تعليمية ، فلم يكن هدفه منها منازلة الخصم ومقارعته بالحجة تتبعها حجة ، وإنها كان الهدف منها تقريب المعاني للفهم.

ومن أمثلة العلل التعليمية عند أبي حيان ما يأتي :

ما ذكره في باب القول في أحكام الكلم العربية من أن من أبنية الأسماء (يُفْعُول)مثل: يُشْرُوع - بضم الياء - يقول: «ضمت الياء إتباعًا لضمة الراء»(٤).

⁽١) المصدر السابق ١/٤١١.

⁽٢) الإيضاح في علل النحو / ٦٤.

⁽٣) ينظر:المصدر السابق.

⁽٤) ارتشاف الضريب ١/ ٩٧ وقد قال بذلك سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٦٥ - ٢٦٦، وينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة/ ٤٧٥.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

فهو هنا يعلل لضم الياء بأنه إتباع لِضم الراء ، والإتباع من التخفيف الذي هو الهدف النهائي لجميع التغيرات الصرفية.

- وكذا ما ذكره في نفس الباب من أن «طَاغُوت» أصله « طَاغُيُوت»، وزان «فَاعُلُوت» وقيل: «فَاعُلُوت» وقيل: «فَاعُلُوت» مقلوب من «طغى»، وقيل: «فَاعول» جعلوا التاء عوضًا من الياء المحذوفة (١)، وذكر ابن عصفور أن التاء زائدة (٢).

وقد علل أبو حيان بأن التاء أصلية لكونها بدلًا من الياء المحذوفة ؛ لأن الحرف الزائد يعبر عنه في الميزان بلفظه لا بأحرف الميزان كها في وزن «طاغوت»بـ«فاعول» . أما القول بأن التاء زائدة هنا ، وهو قول ابن عصفور – فلا يعنينا هنا لأنه لا علة فيه.

وكذا ما ذكره في أبنية الأسماء من أن (زَنْمَرْدَة) (٣) على وزن «فَعْلَلْلَة» ولا يجوز فيه إدغام النون؛ لأن الكلمة خماسية ، فيلبس الوزن بوزن «فَعَّلة» (٤).

وعلل أبو حيان بعدم جواز الإدغام – إدغام النون في هذا الوزن – لخوف الالتباس بوزن آخر فيه إدغام ، وهو وزن «فعّلة» وحذر اللبس علة لكثير من الأحكام الصرفية.

ونحو منه إبدال الألف ياء لوقوعها إثر كسر في مثل «مَحَارِيب» (٥)، والعلة هنا واضحة إذ قلبت ألف «محراب» في الجمع ياء بعلة كسر ما قبلها طلبًا للتجانس الصوتى بين الكسرة والياء.

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١١٢.

⁽٢) ينظر: الممتع في الصرف لابن عصفور / ١٨٣.

⁽٣) زنمردة: معربة من الفارسية، وأصل معناها : امرأة رجل، واستعمل أبو نواس في أشعاره كلمة الزنمردة لأول مرة ، وكذلك شاعر كان يسمى ابن يسار الكواعب. ينظر: معجم تاج العروس «زنمرد».

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٤٠ - ١٤١.

⁽٥) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٧٨.

فقد انطبعت علل أبي حيان في أغلبها بالاختصار والوضوح والمباشرة.

ثانيًا: العلل القياسية:

تعريفها: عرفها الزجاجي بقوله : «هي العلة الجامعة بين مقيس ومقيس عليه»(١).

فالعلة القياسية عنده إذن هي ما جمعت بين أمرين: المقيس والمقيس عليه، وقد مثل لها بنصب «زيد» بـ «إنّ» في مثل: إِنَّ زَيْدًا قائمٌ ، فيسأل لم وجب نصب «إِن» الاسم؟ فالجواب في ذلك أن تقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه ، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ماقدم مفعوله على فاعله، نحو: أكرم أخاك محمد ، وما أشبه ذلك (٢).

فنجد أن أبا حيان يعلل هنا تصغير جمع التكسير مباشرة دون رده إلى مفرده، كما هو الحكم في تصغير الجموع، ويكون هذا الجمع وأمثاله له نظير في أوزان المفردات، فتصغيره على لفظه حملًا على «عُثْران».

ومن العلل القياسية عنده ما ذكره من عدم جواز أن يصغر ما يشبه لفظ دلالته دلالة التصغير، نحو: «قليل» (٤)، والعلة هنا هي التشابه بين الصيغة الأصلية للكلمة ودلالة تصغيرها مما قد يؤدي إلى اللبس؛ لأن من أغراض التصغير التقليل، وكلمة «قليل» تدل على هذا بذاتها.

⁽١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي / ٦٤.

⁽٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ ٦٤.

⁽٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٣.

⁽٤) ينظر: المصدر السابق.

ومن أمثلة العلل القياسية عنده: تسهيل الهمزة إلى واو ثم قلب الواو ياء وإدغامها في الياء في قولهم: (رُيَّا) فالأصل: «رُوْيًا» سهلوا الهمزة فصارت «رُويا» فشبهوها بـ «طُوبَى» ، فكما قالوا: «طِيْبَى» قالوا: «رِيَّا» بإدغام الواو في الياء»(١).

إذًا فعلة قلب الواو المسهلة همزة ثم إلى ياء في هذه الكلمة (رِيًّا) هي تشبيهها بالواو الأصلية في كلمة «طيبي» لأن المقيس يأخذ حكم المقيس عليه.

وعلى هذا النحو تجري العلل القياسية عند أبي حيان في ارتشاف الضرب، ومن المعلوم والملاحظ عليه أنه يحرص على أن تكون هذه العلل مثل سابقتها في اتصافها بالإيجاز والوضوح والمباشرة.

ثالثًا: العلل الجدلية النظرية:

تعريفها:

هي: « العلل التي يجاب بها عن أسئلة احتمالية حول قضية نحوية» أو صرفية. فمن خلال هذا التعريف تفهم أن العلل الجدلية لابد وأن تكون إجابات عن أسئلة احتمالية حول قضية نحوية (٢) أو صرفية.

مثال ذلك ما يأتي بعد العلة القياسية من أسئلة تتعلق بعمل "إنّ» وأخواتها، فيقال مثلًا: من أي جهة شابهت هذه الأحرف الأفعال؟ أو بأي نوع شابهت؟ هل شبهت بفعل يحدث في الحال؟ أو بالذي يحدث متراخيًا ؟ أو بالذي ينقضي بلا مهلة؟ ولماذا بفعل تقدم منصوبه على مرفوعه؟ عكس الترتيب المعتاد الذي هو الأصل. الإجابة عن هذه الأسئلة الاحتهالية وأمثالها، هو المقصود بالعلل بالجدلية النظرية (٣).

ويمكن وصف العلل الجدلية بأنها تعتمد على الثقافة المنطقية ، وإن كانت العلل التي تميل إلى الجانب المنطقي عند أبي حيان قليلة بالنسبة إلى العلل التعليمية والعلل القياسية ؛ وهذا ما علية أغلب الأندلسيين إذ هم أبرز منتقدي الصرف، وقد

⁽١) السابق نفسه ١/ ٢٨٢ .

⁽٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي / ٦٥.

⁽٣) ينظر: المصدر السابق.

اتخذوا نقدهم الصرفي دليلًا على تميزهم في البحث النحوي والصرفي ، فانتقدوا جوانب من النحو والصرف منها العلة النحوية والصرفية ، متأثرين بالمناخ الفكري المعادي للفلسفة والنظر العقلي إلى ما وراء الظاهرة أيًّا كانت ، وإن كان في الأندلس نحاة وصرفيون لم يخرجوا عن موقف الجمهور من التعليل كابن خروف، وابن عصفور ، وأبي حيان، وابن مالك (١).

وبالبحث في كتاب الارتشاف وغيره من كتب أبي حيان لم أجد أنه قد استخدم علة جدلية، بل قصر تعليله على العلل التعليمية ، والقياسية التي لا تخلو أحيانًا عن الجوانب المنطقية . أما العلة الجدلية فلم يلجأ إليها قط مبلغ اطلاعي.

وهذه النتيجة مهمة في البحث ؛ لأنها تدل على إعراض أبي حيان عن العلل الفلسفية المنطقية الجدلية ، أو ما يعرف بالعلل الثوالث عند النحاة والصر فيين.

ولعل السبب في هذا الإعراض عن استخدام تلك العلل الجدلية مع وجودها في كتب الصرفيين قبله يرجع إلى ما يتعرض له تلك العلل من هجوم عنيف وخصوصًا في الأندلس في عصر أبي حيان وما قبله .

وقد بيَّن الأندلسيون عمومًا أن هذا النوع من التعليل لا جدوى من ورائه بل هو مضر بالنحو والصرف وبمسيرتها التعليمية ، وفيه مضيعة للوقت والجهد ، فلا يجوز اللجوء إليه ، بل لابد من اطراحه اطراحًا كاملًا والإعراض عنه إعراضًا كاملًا.

وهذا يبين موقف أبي حيان من التعليل بأنواعه المختلفة، ولكن صنيعه هنا من استخدام العلل التعليمية، والقياسية ، وإعراضه الكامل عن العلل الجدلية الفلسفية يدل دلالة واضحة بل قاطعة على موقفه من التعليل عمومًا ، ويصور رأيه في ذلك بجلاء من أنه لا يميل إلى الجدل والفلسفة.

1.54

⁽١) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين / ٢٠٩ «بتصرف».

المبحث الثاني أنواع العلة من حيث صنوفها عند أبي حيان

بمراجعة النظر في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي تجد أنه قد تنوعت العلل من حيث الحامل عليها عنده تنوعًا كبيرًا ، منها ما أفاده ممن قبله من النحويين والصرفيين، ومنها ما أفاده من ثقافته الواسعة في علم الكلام.

وتدور العلة عند أبي حيان حول الخفة والثقل، فهما ظاهرتان متضادتان إلا أنهما كوجهي العملة الواحدة، وهما مرتبطتان بطبيعة اللغة، ولا يمكن الاستغناء عن البحث فيهما لفهم كثير من أسرارها، وإن كانت ظاهرة الخفة قائمة على قسيمها، وهو الثقل، فإنه ليس علة من العلل الثواني أو الثوالث، ولكنه من العلل التي «بمعرفتها تحصل لنا معرفة النطق بكلام العرب» (١).

وقد نقل السيوطي عن أبي البقاء العكبري أن الخفيف من الكلمات ، هو: ما قلت مدلولاته ولوازمه، والثقيل: ما كثر ذلك فيه. فمثلًا خفة الاسم أن يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه، ومعنى ثقل الفعل: أن مدلولاته ولوازمه كثيرة (٢).

والعلة عند أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب تكون:

عللاً لفظية ، وهي :

١- علة التخفيف:

ورد مفهوم التخفيف ليدل على عدة قضايا لغوية ، منها: حذف أحد المضعفين، وتسكين المتحرك ، وحذف بعض الأصوات من الكلمة عندما تطول. وأحسب أن الحذف بسبب الإطالة يختلف عن التخفيف بحذف الحركة، وقد أكثر أبو حيان من استعمال هذه العلة ؛ لأن الحفة أمر مطلوب، ولذا راعتها العرب في كلامها. وكثير من المسائل والعلل النحوية والصرفية مبناها على التخفيف، وقد قامت أبواب

⁽١) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق أ.د/ شوقي ضيف،ط: دار المعارف، القاهرة/ ١٣١.

⁽٢) ينظر: الأشباه والنظائر ١/٥٧١.

من الصرف على التخفيف ، ومن ذلك « الإدغام» فهو مبني على أن العلة العربية تكره توالي الأمثال ، وتستثقله ، فتلجأ إلى التخلص من ذلك بالإدغام حتى يصير المثلان حرفًا واحدًا مشددًا (١) ، أو بالحذف إذا لم يمكن الإدغام.

ومما يمثل به لعلة الإدغام عند أبي حيان ، ما نص عليه من أنه "إن تحركت الهمزة فإما أن يكون ما قبلها متحركًا، أو ساكنًا. إن كان متحركًا، واختلفا في الحركة نحو: جُوَن، وسُئِل، وسَئِم، ولَوُّم،... أو اتفقا، نحو: سَأَل، ومُؤُون "جمع مائة»، ومِئِين، جاز تخفيفها، بإبدالها واوًا في نحو: جُون، وياء في نحو: مِير...» (٢)، وعلى هذا أغلب الصرفيين (٣)، وقد خالفهم الأخفش الذي يرى أنه إذا انضمت الهمزة وقبلها كسرة قلبت ياء، نحو: "يَسْتَهْزَئُون» فتقول: "بَسْتَهْزَيُون»

ومما عزاه أبو حيان إلى سيبويه من الحذف للتخفيف ما ذكره في حذف ألف «اللَّذيًا» عند التثنية تخفيفًا ، وللفرق بين تثنية غير المتمكن والمتمكن عند غيره، فالحذف للتخفيف ، وليس لالتقاء الساكنين (٥).

وكذا ما ذكره من أن الهمزة الساكنة بعد غير همزة ، يجوز تخفيفها بإبدالها مدة من جنس حركة ما قبلها كانت فاءً نحو: «يامن» أصلها «يَأمن»، أو عينًا نحو: «كاس» أصلها «كأس»، أو لامًا نحو: «بدات»أصلها «بدأت» (٦).

⁽١) ينظر: ظاهرة المشاكلة في الصرف العربي لإبراهيم جميل إبراهيم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ/ ٩٢.

⁽٢) ارتشاف الضرب الضرب ١/ ٢٧١ بتصرف.

⁽٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٤٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٤٧، والمقتضب للمبرد ١/ ١٥٦ - ١٥٧، والممتع لابن عصفور/ ٢٤٠.

⁽٤) ينظر رأي الأخفش في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٦.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٩٣، ويراجع: الكتاب ٣/ ٤٨٨.

⁽٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣١.

فالخفة ينبغي أن نتلزمها ، ولو كان ذلك بحذف أجزاء من الكلمة ما دام ذلك لا يؤدي إلى لبس المعنى في ذهن السامع، وكان المخاطب يعلم ما حذف من الكلام.

الثقل من المسائل التي من أجله تجري جميع التغييرات الصرفية ، ولهذا لا يعده الصرفيون علة من عللهم لعموميته، وعلة الشيء عندهم ما كان خاصًا به، ولذا سموا التغييرات الصرفية التي لم يهتدوا إلى علة خاصة لها غير مجرد القصد إلى التخفيف اعتباطًا، وهذا مما اعتنى به أبو حيان في التعليل عنده، وعليها اعتمد في توجيه ظواهر كثيرة.

كما تجد أنهم لا يفرون من الحذف في « يينع، وييسر »لأن الياء لم يجتمع فيها العدوتان، فقد توالت الفتحة في أولها، والفتح أخف من الكسر (٣).

⁽١) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٣١٩، والاقتراح / ٨٤.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٣٩ - ٢٤١.

⁽٣) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٤١.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

أما في نحو ما كان على وزن «فُعْلَ» الواوي اللام فإن الصرفيين يفتحون (١) أولها ويقلبون واوها ياء، واللغويون يضمون ويقلبون الواو ياء، وعلل أبو حيان هذا بأنهم يستثقلون الضمة والواو، «الْفُعْلَى» من ذوات الياء (٢).

ونحو منه قلب الواوياء في نحو: «صِيَم، وقِيَم»، وعلل ذلك أبو حيان بتقليل الثقل (٣)، مع أن الأصل «صِيَام، وقِيَام» ؛ لأنه مصدر «صام يصوم، وقام يقوم» بزنة «فِعَال» ثم قلبت الواوياء لمشاكلة الكسرة السابقة عليها.

ومن مظاهر الاستثقال اجتماع المتماثلين في أول الكلمة مما يؤدي إلى قلب الأول كما في نحو: أُولى – أنثى أول – ، و « أواصل» –جمع واصلة – ، فالأصل: وولى ، وواصل . فقلب المثال الأول همزة فرارًا من الاستعمال الذي أوجده اجتماع المتماثلين (٤) .

وكذلك مما يمثل علة الثقل إبدال الحرف إلى حرف يجانس الحركة ، فمن ذلك: إبدال الهمزة الساكنة بعد همزة متصلة مدة تجانس الحركة ك: آدم ، وآمن . الأصل : أَأْدَم ، وأَأْمَن ، فأبدلت الهمزة الساكنة مدة تجانس حركة الهمزة المتحركة ، وهي الفتحة لاستثقال الهمزتين كها ذكر أبو حيان (٥).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ٢٩٣ - ٢٩٤.

⁽١) ينظر: الممتع لابن عصفور /٣٤٦.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٨٦.

⁽٤) ينظر: المصدر السابق ١/٢٥٦.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٧، وظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علياء اللغة القدامي والمحدثين للدكتور / عبد الفتاح حسن على البجة/ ٤٨٠، ط: دار الفكر ، عيان ، الأردن ، الطبعة الأولى ،سنة ١٤١٩هـ.

ومن هذا ما ذكره في النسب إلى : «راية» فتقول : رائيّ ، وراويّ وراييّ . وعلق أبو حيان بأن الإبدال في هذا فرار من اجتهاع الياءات (١).

وكما كان الثقل في اجتماع الأمثال يكون كذلك في اجتماع المتجانسين كأن يجتمع في أول الكلمة الضاد والطاء ، فيكون الإبدال فرارًا من الثقل ؛ لأن الإبدال أخف من سابقه ، مثل: «اضّجع» فالأصل «اضطجع» (٢) فأبدلوا الطاء ضادًا، وأدغمت في الضاد، فأوجبوا الإبدال فراراً من الثقل الذي يكون في اجتماع المتجانسين ،لذا كان حكمهم علي هذا من قبل سيبويه في كتابه حيث يقول: «فاضطجع، واطّجع» نادر شاذ، والقياس: «اضّجع» برد الطاء إلى الضاد لأنه أخف من سابقه، لذا كان حكمهم على «اضطجع»بالشذوذ والندرة لعدم الإبدال والإدغام (٣)، وقد حكم سيبويه على هذا من قبل في كتابه حيث قال: «فاضطجع، واطجع نادر شاذ، والقياس: اضجع، برد الطاء إلى الضاد لأنه أخف من سابقه» (٤).

كها أن الفرار من الثقل يؤدي إلى تغيير حركة الكلمة ، ومن هذا ما ذكره أبو حيان في أبنية المصادر كمصدر «فَعْلَان» نحو: ليَّان، فقد روي فيه كسر اللام، وهذا زعم من الصرفيين، ولكن أبا حيان رأى أن فتح اللام أولى ؛ لأنه لو كسرت سيؤدي ذلك للاستثقال لاجتهاع اليائين والكسر قبلهها (٥).

كذلك يؤدي الاستثقال إلى العدول عن القياس مع أن العرب يحرصون على الالتزام بالقياس المطرد في كلامهم ما وجدوا إلى ذلك سبيلًا ، ولا يطلبون عنه بديلًا إلا عند الضرورة الملحة، ومن ذلك تثنيتهم «عشواء» و « لأواء» مؤنثي «أعشا » و »

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦٢ .

⁽٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٣٢٩.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣١١.

⁽٤) الكتاب ٣/ ٤٧٠ .

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٨٣.

ألواء» على: «عشواءان ، ولأواءان» (١) مخالفين القياس الذي يقضي بتثنيتهما على «عشواوان، و لأواوان» مثل: صحراوان ، وحمراوان وحسناوان ؛ لأن ألف التأنيث الممدودة عندهم يجب قلبها واوًا في التثنية وجمع المؤنث السالم على ما هو شائع معروف متفق عليه عند جميع العرب، ولكنهم خالفوا هذا القياس في هاتين الكلمتين، ويعلل الصرفيون هذا فيها ذكره أبو حيان بعلة الاستثقال الذي نتج عن وجود ألف بين واوين في جمعهها القياس الصرفي ، وهو في هذا سائر مسار السيرافي في الاستثقال.

فالاستثقال هنا والفرار منه إلى الخفة عدل بالكلمتين إلى مخالفة القياس.

وقد يعدل العرب من صيغة ثقيلة إلى أخرى طلبًا للخفة من الاستثقال الذي يحسون به في الصيغة الأولى ، وهي من إحدى الأمور التي تترتب على الثقل في الكلمة، وقد ركز أبو حيان على ذلك كثيرًا في مواضع متعددة من كتابه ، ومن ذلك ما نقله أبو حيان عن ابن الحاج (٢) من استثقال أوزان بعض المصادر مثل: «غابت الشمس غيوبًا» لأنه من فعل معتل العين يقل في مصدره هذا الوزن ؛ لأن العرب تستشعر ثقلًا في مثل هذا فيفرون منه إلى أوزان أخرى أخف، مثل وزن «فَعُل»نحو: «صام صَوْمًا» ، و « فِعَال» نحو: «قام قيامًا» ونحو ذلك (٣).

وهكذا ترى أبا حيان يبنى كثيرًا من تعليلاته على الاستثقال وقصد الفرار منه إلى التخفيف، وهذه علة عامة في جميع التغييرات الصرفية. وخضوع أبي حيان إليها وحدها في كثير من المواضع دون البحث عن دقائق العلل الخاصة التي يعنى بها كثير من الصرفين عادة دليل على رغبته في التسهيل وعدم الإيغال في التعليل.

⁽١) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٥٦٢.

⁽٢) أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي ، أديب ونحوي وعالم لغة ، يعده مؤرخو النحو العربي من رجال المدرسة النحوية في الأندلس ، توفي في نحو (٦٤٧هـ) ، وقيل في (٢٥١هـ) .

ينظر في ترجمته: ابن الحاج النحوي للدكتور/ حسن موسى الشاعر/ ٩-١٩ ، ط: دار القلم للطباعة والنشر ، سنة ١٩٨٦م.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٩١.

٣- علة العوض أو التعويض:

العوض هو: أن تقيم حرفًا مقام حرف آخر في غير موضعه، نحو تاء « عِدة» $(1)^{(1)}$.

وقد ذكر علة العوض أو التعويض كثير من الصرفيين كالسيوطي وغيره (٢)، وقد فرقوا بين البدل والعوض ، كابن يعيش فالبدل عنده أشبه بالمبدل منه من المعوض ، ولذا يقع موقعه، نحو: « تخمة» فهذا يقال له بدل ، ولا يقال له عوض.

ونقل السيوطي عن أبي حيان قوله: «قد يكون التعويض مكان العوض كما قالو: يا أبت، فالتاء عوض من ياء المتكلم، وقد يكون العوض في الآخر من محذوف ، كان في الأول كـ«عِدة، وزنة»، وعكسه كـ»اسم، واستٍ» لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوَّضوا في أوله همزة الوصل» (٣).

ومن نهاذج ذلك عند أبي حيان أن «طاغوت» على وزن «فاعلوت» أصله «طاغيوت» ، وقيل: فَاعُول، جعلوا «طاغيوت» ، وقيل: فَاعُول، جعلوا التاء عوضًا من الياء المحذوفة» (٤) ، خلافًا لابن جني فالتاء عنده زائدة وليس في الكلمة تعويض (٥) ، وابن عصفور يرى تارة أنها أصلية دون تعويض ، وتارة يرى أنها زئدة (٦) .

⁽١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ، ط: عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة المتنبي بالقاهرة ١٠/٧.

⁽٢) ينظر: الأشباه والنظائر ١/!٢٠ ، والاقتراح ٨٣/٨٣.

⁽٣) الأشباه والنظائر ١/٠١٠ .

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٢/١.

⁽٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٠١٠.

⁽٦) ينظر: الممتع لابن عصفور ١/٠١٠.

ويرى أبو حيان أن التاء في نحو «عدة» عوض من الواو المحذوفة ، فلا يجوز حذفها إلا برد الواو ، نحو: وَعَد» (١) ، وهو في هذا موافق للصرفيين (٢) مخالف للفراء في قوله : إن الهاء حذفت لأجل الإضافة إذ قال : «وإنها استجيز سقوط الهاء من قوله تعالى : ﴿وَإِنَا الصَّلَوْقِ﴾ (٣)؛ لإضافتهم إياه، ومما يمثل ذلك قول الشاعر:

[إِنَّ الْصِحَلِيطَ أَجَدُوا الْبَسِيْنَ] وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا (٤)

ومن التعويض تعويض الميم عن الهاء والواو معًا في «فَم »(٥).

وذكر أبو حيان رأيًا لآخر بأن الميم بدل من الهاء ، وعين الكلمة محذوفة (٦) ، أما الأخفش فيرى أن الميم فيه بدل من الهاء ، وعين الكلمة محذوفة. أما الأخفش فيرى أن الميم فيه بدل من الهاء، وأصله «فوه» ثم حدث قلب مكاني بتقديم لام

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٤٠.

 ⁽۲) ينظر: المصدر السابق، وأسرار النحو في ضوء أساليب القرآن أ.د/ محمد يسرـي زعير، ط مطبعة: عيسى
 البابي الحلبي، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨م/ ١٢٦.

⁽٣) من الآية (٣٧) من سورة النور.

⁽³⁾ البيت من بحر البسيط ،ونسب لأبي أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب كما في التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٧٥، وقيل: لزهير بن أبي سلمى في الكشاف ١/ ٣٥٠، وذكر غير منسوب في معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٤، والخصائص لابن جني ٣/ ١٦٨، وشرح عدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك تحقيق أ.د/ عبد المنعم أحمد هريدي ٢/ ٣٧٠، ط: الأولى، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٥٨، وأوضح المسالك لابن هشام ٤/ ٣٦١، ط: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت سنة ١٤٢٠هـ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ١٧٩.

والشاهد فيه: (عد الأمر) حيث سقطت تاء العوض من المصدر (عِدة) وهذا جائز للإضافة.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٣٢.

⁽٦) ينظر: المصدر السابق.

الكلمة على عينها ، فصارت «فهو» وزا ن «فلع» ثم حذفت الواو ، وجعلت الهاء ميًا(١).

ويرى ابن عصفور أن الميم أبدلت من الواو في «فم» ، والأصل « فوه» فحذفت الهاء تخفيفًا، فلما صار الاسم على حرفين ، الثاني منهما حرف لين ، كرهوا حذفه للتنوين لكي لا يجحفوا بالكلمة، فأبدلوا من الواو ميمًا لقرب الواو من الميم »(٢).

وخالف الرضي ابن عصفور في علة حذف الهاء حيث ذكر بأن علة حذفها خفائها (٣).

ومن التعويض ما ذكره أبو حيان في جمع ما زاد على أربعة أحرف كـ «منطلق» فقد نبه إلى أنه يجوز التعويض عها حذف بياء فيقال في جمعه «مطاليق» (٤) ، وقد يعوضون بتاء التأنيث عن الألف الخامسة في نحو: حبنطي، وعفرني، إذ يقال في جمع تكسير هما: حبانيط وحبانطة ، وعفارين وعفارنة (٥).

وذكر أبو حيان أن من التعويض ما اجتمع فيه القلب والإبدال ، وهذا في قولم : « أَيْنُق» ففيها قلب وإبدال ؛ لأن فيها قولين:

⁽١) ينظر: شرح الشافية للرضى ٣/ ٢١٥.

⁽٢) الممتع لابن عصفور / ٢٥٩.

⁽٣) ينظر: شرح الشافية ٣/ ٢١٥.

⁽٤) وهو في هذا موافق لسيبويه لأنه يجوز عنده التعويض عما حذف سواء كان ثلاثي الأصول نحو: منطلق، أو رباعيها نحو: فدوكس، أو خماسيها نحو: سفرجل، فتقول عند التكسير: مطاليق، وفداكيس، وسفاريج. ينظر: الكتاب ٣/ ٤٤٨، وارتشاف الضرب ١/ ٤٦٤، وتنظر المسألة في: توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق أ.د/ فايز دياب/ ٥٦٠، ط: دار السلام – القاهرة، وأسرار العربية/ ٣٥٩، ٣٦٤، والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل لمحمد عبد العزيز النجار ٢/ ٤١٦، دار الفكر العربي – القاهرة، وشرح التحفة الوردية لزين الدين عمر بن مظفر الوردي، تحقيق: عبد الله على الشلال/ ٣٩٩، ط: مكتبة الرشد – الرياض.

⁽٥) ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٤.

أولهما: أن وزنها «أَعْفُل» (١) ، والأصل في «أنيق» «أَنُوُق» فاستثقلوا الضمة على الواو فقدموا عين الكلمة إلى موضع الفاء، ثم أبدلوا من الواو ياء ؛ لأنها أخف من الواو فاختاروا الأخف لكثرة «أينق» في كلامهم (٢).

ثانيهما: أنه حذفت الواو وعوض عنها الياء ، فوزنها (أَيْفُل).

وقيل: فيه قلب ثم إبدال ثم قلب، فصار «أَنْقُو» ثم « أَنْقُى» ثم « أَيْنُى (٣).

- وهذا ما يمثل هذه العلة - وذهب إلى ذلك ابن السكيت (٤).

مما سبق يتضح أن أبا حيان قد استكثر من علة التعويض في كتابه حتى أنه يذكرها في كثير من صفحات مؤلفه «ارتشاف الضرب».

٤- علة الشبه :

وتسمى علة المشابهة أو المضارعة ، وهي كثيرة الدوران في كتب النحو والصرف ، وإذا كررت النظر في كتاب ارتشاف الضرب تجد أن أبا حيان قد ذكره في كتابه ، ومن هذا ما نقله عن ابن الأعرابي من أن «فُعْلَى» نحو: « دُنْيَا» من « دُنْيًا» منونًا تشبيهًا به « فُعْلَل » (٥).

كما نص أبو حيان على أن (رُيَّا) الأصل فيها «رُوْيَا» سهلوا الهمزة فصار «رُويا» وعلل أبو حيان هذا بأن الصرفيين شبهوها بـ «طوبي» (٦) فكما قالوا: «طِيبي»

⁽١) المصدر السابق ١/ ٣٣٥.

⁽٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٣٢٠.

⁽٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٣٤ - ٣٣٥.

⁽٤) ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت/ ١١٤٤ ، تحقيق أ/ أحمد محمد شاكر، أ/ عبد السلام هارون، ط: دار المعارف ، القاهرة ، الأولى .

⁽٥) ارتشاف الضرب ١/ ٦٧ .

⁽٦) المصدر السابق ٢/ ٢٨٢ .

قالوا: «رِيًا» وهو في هذا موافق لسيبويه (۱)، والمبرد (۲)، والرضي (۳). وبعض العرب يقلب ويدغم، فيقول: «رُيَّا» و «رُيَّة».

واعترض على هذا أبو حيان وجعله غير جائز. وعلل الاعتراض بأنه يحصل الالتباس بباب «فُعَّل» (٤).

وكذا ما ذكره في جمع الاسم غير المضعف ولا المعتل جمع المؤنث السالم إذا كان ساكن العين يلزم فتح العين، ثم نقل أبو حيان عن ابن مالك أنه يعدل من الفتح إلى السكون لتشبيه الاسم بالصفة: « أَهْلُ »، و «أَهْلَات» - بالفتح أشهر - فعلة الشبه بالصفة هي التي حملت ابن مالك على أن يجيز السكون ، وقد تسكن « فَعْلَات » ك « حَشْرَات » تشبيهًا بالصفة ؛ لأنه قد يوصف به ، فتجد هنا أنه جعل التسكين في جمع ما كان على وزن « فَعْل » على « فَعْلَات » و » فَعَلَات » تشبيهًا بها يكون في الصفة، ويظهر هذا من خلال قوله: «وقد تسكن فَعَلَات المصدر ك (حَشْرَات) تشبيهًا بالصفة (٥)، وقال أبو الفتح: «ظَبْيَات» أسهل من «رَفْضَات» ؛ لاعتلال اللام، و «رَفْضَات» أسهل من «رَفْضَات» ؛ لاعتلال اللام، و «رَفْضَات» أسهل من «رَفْضَات» .

٥- علة أمن اللبس:

إذا نظرت إلى أمن اللبس فإنك تجد الصرفيين يلجؤون إليه كثيرًا لئلا تلتبس صيغة ذات دلالة بصيغة ذات دلالة أخرى ، فلا بد من التفريق بين الصيغتين لإزالة هذا اللبس، يقول الدكتور أحمد قدور: «أمن اللبس جانب من جوانب تخصيص

⁽١) ينظر: الكتاب ٢٤ / ٣٦٨ - ٣٦٩.

⁽٢) ينظر: المقتضب ١٧٦/١.

⁽٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ١٤٠.

⁽٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٦٨، وشرح الشافية ٣/ ١٤٠.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٥.

⁽٦) ينظر: المصدر السابق.

الدلالة ، لأن الدلالات العامة قد توقع سوء الفهم، مما يترتب على ذلك أمن اللبس»(١).

وبالرجوع إلى كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان تجد أنه قد ذكر هذه العلة في مواطن متعددة في كتابه، من هذا ما ذكره في باب الإدغام من أنه لا يجوز إدغام النون في (زَنْمَرْدَة) (٢)؛ لأن الكلمة خماسية ، والإدغام يؤدي إلى اللبس به (قُعَلَة) أي بالرباعي (٣) ، فعدم جواز الإدغام هنا سببه أمن اللبس.

وكذلك ما ذكره في علة قلب الواو ياء لرفع اللبس في « أعياد» جمع « عيد» ولم يقولوا: « أعْوَاد» لئلا يلتبس بجمع « عود» (٤).

وأصبحت علة أمن اللبس ضابطًا لبعض قواعد اللغة عند أبي حيان وغيره في كثير من المسائل الصرفية، ومن هذا ما ذكره – كذلك – في باب الإدغام من أنه يجب الإظهار في «قُوْوِل» لإلباسه لو أدغم بـ « فُعِّل» فإن لم يلبس جاز ، نحو قوله تعالى: ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَنَا وَرِءَيًا ﴾ (٥) فإنه يجوز في «وَرِءْيًا» الإدغام لأمن اللبس فتقول: «وَرِءْيًا» الإدغام لأمن اللبس فتقول: «وَرِيًّا» (٦).

⁽۱) مبادئ اللسانيات د/ أحمد محمد قدور/ ٣٣١، ط: دار الفكر ، دمشق، ودار الفكر المعـاصر - بـيروت- لبنـان ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ.

⁽٢) الزنمردة في الأصل: وصف للمرأة المشبهة بالرجال . ينظر: تاج العروس (زنمرد) واقتباس ابن بري [١٩٨٥] صـ٩٩ عن أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٤٠ - ١٤١.

⁽٤) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٨٦.

⁽٥) من الآية (٧٤) من سورة مريم .

⁽٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٣٧.

وكذلك إذا اجتمع في الكلمة حرفان متقاربان ، وألبس الإدغام ، فالإظهار نحو: أَنْمُلَة ، وصِنْوَان ، أو لم يلبس جاز الإدغام فالإظهار أولى لأمن اللبس ، نحو: انْمَحَى ، واهْرَنْمَع ، فيجوز: الحَحَى ، واهْرَمَّع عند أبي حيان (١).

وكذلك تجد أن ظاهرة التخيير في اللغة مبنية على أمن اللبس ، فإن أمن اللبس فإن أمن اللبس فلك وجهان ، وإن خيف الالتباس التزم بوجه واحد ، نحو ما ذكره من أن بعض الصرفيين يجيز في النسب إلى المركب المزجي أن يكتفى بالنسب إلى الجزء الأول مع حذف الجزء الثاني ، فتقول في « بَعْلَبَك» «بَعْلِيّ» ، وبعضهم يجيز ذلك في الثاني مع الاكتفاء به ، وذلك بشرط أمن اللبس ، فتقول : «بَكِيّ» (٢) ، وأما إذا خيف اللبس فينسب إلى الجزأين، فيقال: «رَامِيَّة هُرْمُزِيَّة» ، وتقول: «بَعْلِيّ بَكِيّ» (٣) ونقل أبو حيان ذلك عن أبي الحسن الأخفش في « بلال أباذ» « بَلَالِيٍّ أَبَاذِيّ» فظاهره التخيير إن أمن اللبس، وإن خيف الالتباس التزم بوجه واحد ، فقلت : «رَامِيّ هُرْمُزيّ» (٤).

وكذا المركب الإضافي إذا تعرف الأول بالثاني ينسب إلى الثاني إذا لم يكن ثمة لبس، نحو: « مَنَافِيّ» في « لبس، نحو: « مَنَافِيّ» في « عبد مناف» ، وإذا كان المضاف علمًا والمضاف إليه من تمامه فالنسب إلى الأول ، وذلك قولك في : عبد القيس: عَبْدِيّ (٥).

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٤٨.

⁽٢) ينظر: شفاء العليل ٣/ ١٠١٧.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠١.

⁽٤) ينظر: المصدر السابق، والفتوحات المكية لابن عربي محيي الدين ٢/ ١٦١.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٢.

ومما عُلِّلَ له بأمن اللبس تصحيح الواو والياء المتحركتين إذا وقعتا عيناً لايم مختوم بزيادة تخرجه عن صورة الفعل ، نحو : « الجَوَلَان ، والسَّيلَان»(١) لعدم الالتباس بالفعل ؛ لأن الألف والنون خاصة بالاسم دون الفعل (٢).

٦- علة الحمل على اللفظ:

يرى ابن يعيش أن الشيء يحمل على الشيء لمناسبة بينهما إما من جهة المعنى، وإما من جهة اللفظ، والحمل على المعنى هو الكثير ($^{(7)}$), يقول: « وقد جاء شيء من ذلك محمولًا على اللفظ ، قالوا: مِرَاض، كما قالوا: ظَرِيف وظِرَاف؛ لأنه فاعل مثله ... وقالوا: هالِك وهلاك وهالكون ... ألا تراهم قالوا: بطل وأبطال ، كما قالوا: نكد وأنكاد» ($^{(3)}$).

وكذلك الأمر في لفظ « سنين» إنها ألزموه الياء ليصير نظير « غسلين» ونحوه من الأسياء المفردة (٥).

واعتنى أبو حيان بهذه العلة كثيرًا في كتابه (ارتشاف الضرب»، ويرى أنها هي أن تجعل كلمة أو زنًا أو بابًا من أبواب الصرف مثل كلمة أخرى أو على وزن اللفظ أو باب آخر ليكون مثله في الأحكام الصرفية، وإذا رجعت إلى كتابه تجد أنه قد ذكرها في مواضع متعددة، ومنها ما ذكره في باب الحذف من أن حذف فاء المضارع المكسور العين الواوي كـ«يعِد» أو مقيس الكسرة فيها كـ«يضع، ويدع» وحمل عليه «يذر».

⁽١) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٩٨.

⁽٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ١٠٠ - ١٠١ .

⁽٣) ينظر: شرح المفصل ٥/ ٨١.

⁽٤) ينظر: المصدر السابق، وذكر سيبويه أن الحمل على المعنى في هذه الأشياء ليس بالأصل. الكتاب ٢/ ٢١٤.

⁽٥) ينظر: شرح المفصل ٥/ ١٢.

⁽٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٣٩.

ومن ذلك - أيضًا - ما ذكره في باب جموع الكثرة من أن صيغة « فُعَلَاء» تأتي لا فعيل» وصفًا لمذكر عاقل بمعنى « مُفَاعِل» مثل: « جَلِيس وجُلَساء» وحمل عليها « خَلِيفة وخُلَفَاء» (١) ، وقيل: خلفاء جمع خليف، وخلائف جمع خليفة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَهُمْ خَلَنَهِ مُ خَلَيْفَ ﴾ (٢) ، وقالوا: خُلَفَاء فجاءوا بالجمع على خَلِيفَة وخَلِيف (٣) ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَجُعَلُكُمْ خُلُفَاءَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (٤) فناسب كل منها أن يجمع على اللفظ عند أبي حيان على ما يقتضيه القياس.

ومما اعتل له بالحمل على اللفظ عند أبي حيان جمع « فُعَال» على « فُعَلاء» حملًا على » فُعِيل» بمعنى «فَاعِل» نحو: شُجَاع وشُجَعَاء ، وبُعَاد وبُعَدَاء ، وكذلك « فَاعِل » على » فُعِيل بمعنى مفعول ك على « فُعَلَاء» ك صَالِح وصُلَحَاء ، وجَاهِل وجُهَلاء ، وجمع فعيل بمعنى مفعول ك أسير وأُسَرَاء (٥).

وفي إبدال التاء من فاء الافتعال وما تفرع منه في نحو: اتَّعَدَ، واتَّسَرَ ذكر أبو حيان أن الإبدال إنها كان في الماضي والمصدر، وحمل المضارع واسم الفاعل، واسم المفعول عليها، فقيل: يَتَّعِد، ومُتَّعِد، وَمُتَّعَد اتِّعَادًا، وقيل: يَتَّسِر، ومُتَّسِر، وَمُتَّسِر، وَمُتَّسِر، اللهُعول عليها، فقيل: يَتَّعِد، ومُتَّعِد، وَمُتَّعِد، وَمُتَّعِد، اللهُعول عليها، فقيل: يَتَّعِد، ومُتَّعِد، ومُتَّعَد، ومُتَّعِد، ومُتَّعِد، ومُتَّعِد، ومُتَّعِد، ومُتَّعِد، ومُتَّعَد، ومُتَعَدّ ومُتَعَدّ ومُتَّعِد، ومُتَعَدّ ومُتَعْدً ومُتَعْدُم، ومُتَعْدًا ومُتَعْدًا ومُتَعْدًا ومُتَعْدُم، ومُتَعْدًا ومُتَعْدًا ومُتَعْدًا ومُتَعْدُم، ومُتَعْدُمُ ومُنْعُ ومُتَعْدًا ومُتَعْدًا ومُتَعْدًا ومُتَعْدًا ومُتَعْدًا ومُتَ

وكذا ما ذكره أبو حيان من أن صفة العاقل المذكر التي على زنة «فَاعِل» تجمع على «فَوَاعِل» حملًا على الأسم الذي على زنة «فَاعلِ»، نحو: هَالِك وهَوَالِك، وفَارِس وفَوارِس، وشَاهِد وشَوَاهِد (٧). وذكر المبرد أن ذلك هو الأصل (٨).

⁽١) ينظر: المصدر السابق ١/ ٤٤٣.

⁽٢) من الآية (٧٣) من سورة يونس.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٤.

⁽٤) من الآية (٦٢) من سورة النمل.

⁽٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٩٢، وشرح الأشموني ٤/ ٢٤٥.

⁽٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٠٩.

⁽٧) ينظر: المصدر السابق ١/ ٤٥١.

⁽٨) ينظر: المقتضب للمرد ٢/ ٢١٩.

ومن الملحوظ أن بعد أمثلة الحمل على اللفظ يكون فيها – أيضًا – الاشتراك في المعنى، وهذا أمر إضافي لا يخرجها من علة الحمل على اللفظ إلى علة الحمل على المعنى؛ لأن الأساس هنا هو الاشتراك في الوزن الصرفى، وهذا أمر لفظى .

٧- علة الحمل على المعنى:

ذكر ابن يعيش أن الحمل على المعنى كثير في العربية (١).

وقد أكثر أبو حيان من الاستعانة بهذه العلة مستدلًا بكثرتها في كلام العرب؛ لأنه إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ؛ لأن المعنى أقوى فلا يتعدى الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف (٢).

ولم يكن أبو حيان سباقًا إلى هذه العلة ، بل تجد ابن فارس قد عقد في مصنفه «الصاحبي» بابًا سياه «باب الحمل» بين فيه وجود هذه الظاهرة بشواهد شعرية، وأمثلة من محكم التنزيل، وأخرى مصنوعة (٣).

أما ابن جني فقد عقد بابًا سماه « الحمل على المعنى» (٤) يقول فيه: « اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ ... وأن باب الحمل على المعنى بحر لا ينكش ...» (٥).

ومن أمثلة هذه العلة عند أبي حيان ما ذكره في باب التصغير من أن ما يحقر على غير بناء مكبره المستعمل في الكلام « إنسان»: « أُنيْسَان» ودليل ذلك أنهم قالوا في تصغيره « أُنيْسِيَان»، فردوا الياء في حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكثر

⁽١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٧١، ٨١.

⁽٢) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٢٢٨.

⁽٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس / ١٩٥.

⁽٤) ينظر: الخصائص ١/ ٣١٤.

⁽٥) الخصائص ١/ ٣١٤«بتصرف».

استعماله مصغرًا كثرة استعماله مكبرًا، فمعظم الكوفيين على أنه مشتق من «النسيان»، ووزنه «إِفْعِلَان»، ومذهب البصريين والشيباني أن وزنه «فِعْلَان»، قال البصريون: إنه مشتق من «الإيناس» ، وقال الشيباني: إنه مشتق من «الإيناس» بمعنى الإبصار (۱)، فاختلفت الأوزان تبعًا للمعنى وعلى هذا أغلب الصرفيين (۲).

كذلك ما ذكره من أن الاسم الذي ينافي معناه معنى التصغير لا يصغر حملًا على المعنى. ومن ذلك «جسيم ، وجميع ، وكبير» فالذي منع الأسماء هذه من التصغير أن معناها لا يناسب التصغير (٣).

وما ذكره من تصغير الفعل في قولهم: « ما أُمَيلَحَ زيدًا» فقد صغر الفعل « أملح» على غير قياس؛ لأن الأفعال لا تصغر؛ إلا أنها حملت على معنى الوصف « مليح»(٤).

وإذا ذهبت إلى باب اسم المكان تجد أن لفظة «مَسْجِد» على وزان «مَفْعِل» - بكسر العين - وقياسها «مَسْجَد» - بفتح العين - ؛ لأن مضارعها «يَسْجُد» - بضم العين - : فذهب أبو عبيد إلى أنه من باب «مَشْرق» ، وهو موضع السجود. وذهب

مَــن هُوْلَيَـائكن الضَّـالُ والسَّـمر

يَا مَا أُمَايُلِحَ غِزْ لَانا شَادَّنَ لَنَا

فقد استشهد به الكوفيون على أن (أملح) في التعجب اسم بدليل تصغيره، ونصب على المخالفة مع المبتدأ، وفيه شاهد آخر، وهو مجيء «أوليائكن» مقرونة بالهاء، وهي تصغير «أولائك» وأتى بـ «كن» لأنه خاطب مؤنثات. ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤٥، ومغني اللبيب لابن هشام ٢/ ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٦، وهمع الهوامع ١/٧٦.

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٠.

⁽٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٠٩- ٣١٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٩٩، وشرح الثافية للرضي ١/ ٢٧٨، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣/ ١٤٢٣.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٣، وشفاء العليل ٣/ ١٠٥٥، وشرح الأشموني ٤/ ١٥٦.

⁽٤) ومثله قوله العرجي من البسيط:

سيبويه إلى أنه اسم للبيت، ولا يراد به موضع السجود ، وموضع جبتهك، ولو أردت ذلك لقلت: « مَسْجَد» - بفتح الجيم-. وقال الفراء: سمعنا « المسجد»، والمَسْكَن ، والمَطْلَع - بالفتح- ، يعنى في المكان.

وأجاز ابن قتيبة في « المشرِق» والمغرِب ، والمفرِق ، وما بعد ذلك الفتح قياسًا، وإن لم يسمع إذا كان «يَفْعُل» مضموم العين (١) . فكسر العين، وفتحها في «المُسْجَد» مرتبط بمعناها.

ويظهر كذلك أثر الحمل على المعنى عند أبي حيات في باب جموع الكثرة من أن «فَعْلَى» يأتي منه ما كان على «فَعِيل» بمعنى ممات، نحو: قَتِيل وقَتْلى ، ويحمل عليه ما دل على ذلك من «فعيل» ، نحو: مَريض ، ومَرْضَى (٢).

٨- علة الحمل على النظر:

العرب كثيرًا ما يشهبون الشيء بالشيء فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقة في شيء . وإن اختلفا في جهات أخرى (٣).

ومعناه عند النحاة والصرفيين: إجراؤه مجرى نظير باعتبار جامع بينها كحمل «ما» النافية على «ليس» في العمل لمشابهتها لها في كونها لنفى زمان الحال (٤).

وقال الرماني: « النظير: الشبيه بها له مثل معناه ، وإن كان من غير جنسه كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى من لزوم الفاعل ، وفي الاشتقاق من المصدر...» (٥).

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٣.

⁽٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٤٤٢.

⁽٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٠٦.

⁽³⁾ ينظر: معجم محيط المحيط لبطرس البستاني مادة (-5.6, -5.0)

⁽٥) الحدود في النحو للرماني ، تحقيق د/ مصطفى جاد/ ١ ٤.

ونقل أبو حيان في « سُقُف» عن ابن مالك أنها جمع « سَقْف» ، وذكر النحاة أن « سَقْفًا» جمع على «سُقُف» بضم القاف ، ويخفف ، فيقال : سُقْف . وزعم بعضهم أن من قرأ قوله تعالى: ﴿ لِبُنُوتِهِمْ سُقُفَا مِّن فِضَّةٍ ﴿ اللهٰ اللهٰ على «سُقُف» (١) . «سقيفا» على «سُقُف» (٢).

وقيل: لم يوجد له نظير فحمل على ما له نظير، والحمل على ما له نظير أولى. ولكن اعترض أبو حيان على ذلك، ويوضح هذا قوله: «ليس كذلك»، واستدل بها نقل عن النحاة: سَخْل. وسُخْل بإسكان الخاء، وكثر «فُعْل» في نحو: نار ونُور (٣). ويقول أبو حيان في الحمل على النظير – أيضًا –: « إن دار حرف بين أن يكون زائدًا أو من المضعف، رجح إلحاقه بأحدهما بكثرة النظير كـ«شَمْلَلً» جاز أن تكون اللام زائدة كها في « زَيْدَل»، بمعنى: «زيد» وجاز أن يكون من المضعف كـ« قَرْدَد»، فيحمل على التضعيف لكثرة النظير في نحو: شَمْلَلَ، وقَرْدَدَ» (٤). وهو ما عليه السلسيلي (٥).

ومثله ما ذكره في زيادة النون لكثرة الحمل على النظير: « فيحمل على الزيادة لكثرة النظير في نحو: سَفْنَج ، وعجنَّس ، مما النون فيه مشددة زائدة» (٦).

ومما حمل على قلة النظير: غَوْغَاء ، غير مصروف ، فلو جعلناه مثل: غَوْغَاءٌ المصروف، أو من ألحق التاء، فقال: غَوْغَاءةٌ ، والأصل: غَوْغاو ، وغوغاوة، فقلت

⁽١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالضم «سُقُفًا » على معنى أن لكل بيت سقفا، ولأن الشواهد تدل على الجمع. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢/ ٣٦٠.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٢٢ - ٤٢٣.

⁽٣) ينظر: المصدر السابق ١/ ٤٢٣.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٢٨، وشفاء العليل ٣/ ١٠٧٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ٦٣.

⁽٥) ينظر: شفاء العليل ٣/ ١٠٧٤.

⁽٦) ارتشاف الضرب ٢/٨/١.

الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة ، وهما مادتان ثنائية، ورباعية ، من باب المضعف كـ « قَمْقَام» فوزن الممنوع من الصرف « فَعْلَاء»، والمصروف « فَعْلَال» حروفه كلها أصلية (١).

وهو في هذا مخالف لابن طاهر الذي ينص على أنه ملحق بـ «قَلْقَال» فهو عنده ثلاثي الأصل ، وبين أبو حيان أنه رجع عن هذا في قوله : « لا يلحق بالمضاعف شيء» (٢).

وقال ابن خروف: إلحاق «غوغاء» بـ « خزعال» سديد (٣).

وكذلك ما ذكره في باب التصغير من أن ما له نظير يصغر على نظيره، كـ تصغير « رُغْفَان » على « رُغُيْفَان » حملًا على تصغير «عثمان » على « عُثَيْمان » وإن كان الأول جمعًا ، ولكنه صغر على النظير المفرد، ونقل هذا أبو حيان عن الكوفيين (٤).

وكذا ما ذكره في تصغير جمع القلة على قياس نظائره المفردة كتصغير «أَكْلُب» على «أُكَيْلِب» وفي «صِبْيَة» على «صُبَيَّة»، وقالوا- أيضًا- : «أُصَيْبِية» في تصغير «صِبْيَة»، إلا ما كان منها على «أَقْعَال»، فتبقى الألف نحو: «أُجَيُّال» في تصغير «أَجْمَال» بخلاف نظيره نحو: «إجْمَال» مصدر «أجمل» ، فتقول فيه : «أُجَيْمِيل» ، و «أُصَيْبِية» في تصغير «صِبْيَة» شاذ ، والقياس «صُبَيَّة» ، ومن العرب من يجيء بها على القياس (٥).

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٣١.

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) ارتشاف الضرب ١/ ٢٣٢.

⁽٤) ينظر: المصدر السابق ١/ ٣٥٣.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٨٢، ويراجع : الكتـاب ٣/ ٤٩٠، وشرح الشـافية للـرضي ١/ ٢٦٦، والتصر.يح بمضمون التوضيح ٢/ ٣١٩.

وما ذكره كذلك في باب الجمع حيث ذكر أنهم قالوا: «عِجَاف» في جمع «أَعْجُف» (١) حيث حملوه على نظيره «سِمَان» جمع «سمِين» ، ولهذا قال السيوطي: لأنهم يحملون النقيض على النقيض، كما يحملون النظير على النظير» (٢).

٩- علة الجانسة:

المجانسة والتجانس نوع من الانسجام مالت إليه العرب في كلامها، وقد أوماً إليه أبو حيان في توجيهه لبعض المسائل اللغوية والنحوية والتصريفية، ومما يمثل هذا التجانس ما ذكره في باب الإبدال من أن الألف تبدل واوًا لوقوعها إثر ضم؛ لأن الضمة تجانس الواو كـ«ضُوَيْرب، وبُويِّع» (٣).

وكذلك إبدال الألف ياء لوقوعها إثر كسر كـ «مَحَارِيب»، أو ياء كـ «غُزَيِّل»، أو لوقوعها إثر كسرة متطرفة كـ «الغَازِي» (٤)، وكل من الكسرة وياء التصغير تجانس الياء لذا قلبت الألف هنا ياء لعلة المجانسة المؤدية إلى الخفة.

وكذا ما ذكره أبو حيان في ما كان على وزن « فُعْلَى» يائي العين، إذا كان صفة قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ؛ لأن الكسرة تجانس الياء نحو: « امرأة حِيكَى»، وإذا كان اسمًا قلبت الياء واوًا لضمة ما قبلها؛ لأن الضمة تجانس الواو نحو: طُوبَى، وكُوسَمِ» (٥).

وذهب الصرفيون إلى أن البدل في «اتعد» إنها هو من الياء لا من الواو وعللوا ذلك في عدم التجانس. وذلك في قول أبي حيان : « لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٢.

⁽٢) الأشباه النظائر ٢/١١٨.

 ⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٠، والأصل المحبر: ضارب وبائع ، فقلبت ألف اسم الفاعل واوًا لضم ما قبلها، وردت الهمزة في «بائع» إلى أصلها وأدغمت في ياء التصغير.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٨ وقلبت الألف في « الغازي» واوًا ثم ياء.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٨١.

«اتِّعَاد» وفي «اتَّعَدَ» (١)، وإن كان الأصل هنا أن فاء الافتعال واو وليست ياء، ولكن انصرفوا عن ذلك بحثًا عن المجانسة.

وقد يكون التجانس سببه التهاثل والتجاور في المخرج لبعض الحروف كأن يقع حرف مستفل بعد حرف مستعل ومن هذا الإبدال في التاء والدال بعد أحرف الاستعلاء، يقول أبو حيان: «وقع التكافؤ في الإبدال بين الطاء، والدال، والتاء نحو: «الإِبْعَاطِ» في «الْإِبْعَاطِ» أي «الْإِبْعَاطِ» و «الْإِبْعَاطِ» و ولا يقال في «اصْطَبَر»: «اصْتَبَر»، ولا يقال في «اصْطَرَب» «اضْتَرَب» ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل، والعلة في أنه ينطق بتاء «افْتَعَل» على الأصل إذا كانت الفاء أحد أحرف الإطباق: أنهم أرادوا تجنيس الصوت وأن يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف، وهذا ما عليه بعض النحاة وأن يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف، وهذا ما عليه بعض النحاة المتقدمين والمتأخرين (٣). وإذا لم يكن هناك تجنيس كأن لم يكن قبلها حرف مطبق لم تبدل طاء، نحو: اقترب، واعتزل (٤).

وقد يكون التجانس سبب الإبدال بالإدغام في نحو: «اطَّلَعَ»، و «اطَّبَعَ»، وقد يكون من غير إدغام نحو ما أنشده سيبويه:

هُوَ الْدَبَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ (٥)

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٠٩.

_

⁽٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٣٢٧، ويراجع: الإبدال لأبي يوسف يعقوب بن السكيت / ١١٩، والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي/ ٤٣.

⁽٣) ينظر: التعليقة ٥/ ٢٠٨، والمنصف شرح تصريف المازني/ ٥٤١، وتيسير الصرف لأبي السعود سلامة/ ٢١، واللباب في تصريف الأفعال/ ٥، والتطبيق النحوي د/ عبده الراجحي/ ١٧٩.

⁽٤) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٩/ ٣٧٩.

⁽٥) البيت من بحر البسيط لزهير بن أبي سلمي في ديوانه/ ٩١، والكتاب٤/ ٢٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٠، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٨٩، والمقاصد الشافية٩/ ٣٧٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٥.

والشاهد فيه قوله: « فيظطلم» حيث أبدل من التاء طاء للتجانس بينها، ويجوز قلب الطاء ظاء وتدغم الظاء في الظاء «فيظَّلم» كما يجوز إبدال الظاء طاء وتدغم إحداهما في الأخرى ، فيقال: «فيطَّلم» ويجوز

١٠- علة الاستغناء:

العرب قد يستغنون بالشيء عن غيره فيقوم مقامه، ويؤدي مؤداه، جاء في الكتاب: «لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء» (١)، وقال: «وربها استغنوا بـ «مفعلة» عن غيرها» (٢).

وقد عقد ابن جني لها بابًا في الخصائص يقول: «في الاستغناء بالشيء عن الشيء» (٣)، ونص السيوطي على أن باب الاستغناء باب واسع ، فكثيرًا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ (٤)، كما استعمل النحاة والصرفيون علة الاستغناء، وممن استعملها الرماني (٥)، والرضي (٦)، وابن عصفور (٧) كالاستغناء عن ياء النسب بالبناء اسمًا على وزن « فَعِل» من المنسوب إليه، قالوا: رجل طَعِم ، ولَبِس ، وعَمِل، ونَهِر.

وأذهب إلى أبي حيان فأجد أنه قد استخدم علة الاستغناء في مواضع متعددة من الارتشاف، ففي باب التصغير – مثلًا – تجد أنه نقل عن ابن مالك أنه يطرد الاستغناء بتصغير أحد المتردفين إن جمعها أصل واحد مثال ذلك: جَلِيس بمعنى مجُالِس، قال: فيجوز في تصغير جَلِيس: مُجَيِّلس، وفي تصغير مُجَالِس – جُلَيْس (Λ) .

=

=

كذلك إبدال الظاء والطاء ضادين ويدغمان فيقال: « فَيَضَّلم».

- (۱) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٥٨.
- (٢) المصدر السابق ٤/ ٨٩.
- (٣) الخصائص لابن جني ١/٢٦٦، ٢٧١.
 - (٤) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٦٠.
- (٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ١/ ٢٦٣ ٢٦٤.
 - (٦) ينظر: شرح الشافية للرضى ٢/ ٨٨- ٩٩.
 - (٧) ينظر: المقرب ٢/ ٦١.
 - (٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩١.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

وقال أبو حيان في علة الاستغناء: « واستغنوا بـ صِبيَة وغِلْمَة عن أَصْبِية وأَعْلَمَة»(١).

ومما علله أبو حيان بالاستغناء ما جاء وزن «فعلة» لـ «فاعل» وصفًا لمذكر صحيح اللام عاقل ، نحو: بَرّ . وبَرَرَة ، وذكر سيبويه أن ذلك كثير (٢) ، ويرجع ذلك أبو حيان إلى باب الاستغناء عن جمع بَرّ بجمع بَارّ (٣) .

يقول في جمع فعلة لفاعل: « وقيل في « غَويّ، وعريان ، وعدوّ ، قالوا: غواة ، وعداة ، وعراة ، ويجوز أن يكون جمع عَاوٍ، وعارٍ، وعَادٍ استغنى به عن جمع ذلك»(٤).

ومن الاستغناء أنه قد يستغنى بجمع القلة عن جمع الكثرة وهما مستعملان، نحرو قول تعلى الله تعلى الله قَرُوَءِ فَي القلة على «أَقُوهُ وَأَلْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّضُنَ بِأَنفُسِهِنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فَي القلة على «أقراء» فاستغنى فرُوءٍ في القلة على «أقراء» فاستغنى بد قُرُوء» عنه (٦)، وقد سار كثير من النحاة والصرفيين على هذا النهج (٧).

وقد أكثر أبو حيان من استعمال علة الاستغناء في باب جمع التكسير، وذلك في مفر دات متعددة ، منها:

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٤١ ، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٤٣ ، وشفاء العليل ٣/ ١٠٤١، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٨، وشرح التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٠٧.

⁽۱) ارتشاف الضرب ۱/ ۳۹۱، وينظر: الصحاح مادة «صبا» ٦/ ٢٣٩٨.

⁽٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣١.

⁽٤) ارتشاف الضرب ١/ ٤٤١.

⁽٥) من الآية «٢٢٨» من سورة البقرة.

⁽٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤٠٦.

⁽٧) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٧٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٧٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٩٣، وأسرار النحو لابن كال باشا/ ٢١٧.

جمع «حاجة» على «حوائج» وسمع «حائجة» فجاز عند أبي حيان أن يكون «حوائج» جمعًا لها، استغنى به عن جمع «حاجة» على هذا الوزن، بل ورد «حاجة ، وحاج» (١)، وعند ابن مالك يحفظ (٢) . يقول أبو حيان: «وحاجة وحوائج، وسمع حائجة، فجاز أن يكون «حوائج» جمعًا لها، استغنى به عن جمع «حاجة» على هذا الوزن» (٣).

ومن ذلك - أيضًا- ما ذكره في وزن «فِعَال» بالاستغناء بجمع « أقلام» عن «قلام» ، يقول: «والأكثر استغناؤهم بـ«أقلام» عن «قلام».

وقد زعم ابن مالك أن « لَجَبَات» جمع « لَجْبَة» - الساكنة الجيم - وأنه غلب في «رَبْعَة» - الساكنة الباء - «رَبَعَات» - بفتحها -، ويجوز أن تكون « لَجَبَات ورَبَعَات» جمعًا لـ « لَجَبَة ورَبَعَة؛ لأن من العرب من يقول ذلك (٥).

وعلل أبو حيان هذا بأنه من باب الاستغناء ، يقول: « أذهب إلى أنه استغنى بجمع « لَجَبَة ورَبُعَة » الساكنيها (٦).

١١- علة الفرق:

-

⁽۱) ينظر: ارتشاف الضرب ۱/ ٥٥٠، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٦٦، وشفاء العليل ٣/ ١٠٤٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٧٩، ولسان العرب مادة « ح و ج » ٢/ ١٠٣٨.

⁽٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٩٠.

⁽٣) ارتشاف الضرب ١/ ٤٥٠.

⁽٤) المصدر السابق ١/ ٤٣٠، وينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٥٠.

⁽٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٨١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠١ - ١٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ١٠٢.

⁽٦) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٣. ويرى المبرد أن «لَـجْبَة، ورَبْعَة» يجوز في جمعها التسكين؛ لأنها صفتان، والفتح لأنها استعمال الأساء، وهذا من باب تفويق الاسم عن الصفة، وذكر ابن مالك أنه على كلام المبرد يكون على القياس، وعقب أبو حيان على كلام ابن مالك أنه من ظاهر كلامه لم يسمع من العرب الجمع بتسكين العين، وسمع الفتح دون اعتراض. ينظر: ارتشاف الضرب ٢ . ٩٤٥.

تستعمل علة الفرق للتفريق بين شيئين كتنوين التنكير اللاحق لبعض الأسهاء المبنية للفرق بين معرفتها ونكرتها، فها نوَّن منها كان نكرة وما لم ينوَّن منها كان معرفة (١).

وقد اهتم بها أبو حيان في كتاب ارتشاف الضرب، ويوضح هذا ما ذكره في جمع «ثور» على «ثيرة» للفرق بين «ثور» الحيوان ، وبين «ثور» القطعة من الأقط ، يقول: «و«فِعْلَة» جمعًا كـ«ثور» و«ثيرة» ، ونقل أبو حيان عن المبرِّد، وابن السَّراج: «ثِيرَة» مقصور من «ثيارة».

«قالوا ذلك للفرق بين «ثور» الحيوان، وبين «ثور» القطعة من الأقط، فقالوا في ذلك: ثِيرَة، وفي هذا «ثور»، وقيل قالت العرب: ثِيرَة، وثيران، فقلبوا الواو فيها، فأجروا الجمع كله على الياء، فقالوا: ثيرة» (٢)، وهذا ما عليه أغلب النحاة (٣).

وكذا ما نقله أبو حيان عن الفراء: «ربها قالوا: «عُوُن» كـ «رُسُل» فرَّقوا بين جمعى العانة والعوان» (٤).

وقد أكثر أبو حيان من هذه العلة في باب الإمالة، ومن ذلك ما ذكره من أن هناك من يميل «قِفَاف» ويميل ألف « مِفْعَال» وليس فيه شيء من حروف الاستعلاء؛ لأنها شرط الإمالة-، وكذلك يفتح ما قبل الألف في «مِصْبَاح» ونحوه، ليفرق بين ما كان مكسورًا منها وما كان ساكنًا؛ لأن حرف الاستعلاء جاء ساكنًا غير مكسور،

 ⁽١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٢٤، وحاشية الغنيمي على شرح الشيخ خالد الأزهري على الأزهرية
 ١٠ ٤٠.

⁽٢) ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٨.

⁽٣) ينظر: التكملة / ٤١١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٣١٧، والمنصف/ ٢٨٦، والمقرب ٢/ ١١٠، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٢٥، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٨٧، والمساعد على تسهيل الفوائد٤/ ١٢٥، وحاشية الصبان ٤/ ٢٧٥، والكناش في النحو والتصريف ٢/ ٢٧٥.

⁽٤) ارتشاف الضرب ١/ ٤٢٥.

وبعده الفتح، فلم جاء مسكنًا تليه الفتحة صار بمنزلة لو كان متحركًا بعده الألف»(١).

ويجوز إمالة الألف عند أبي حيان في نحو: « دعا ، وغزا» من الفعل الثلاثي، وإن كانت عن واو ؛ لأنها تؤول إلى الياء في نحو : « وعى ، وغزى» من المبني للمفعول، وعلل ذلك بظهور الفرق بين الاسم الثلاثي، والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو (7)، خلافًا لمذهب سيبويه (7) إذ يسوي في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء، نحو : القَفَا، فإنك تقول: قُفَى ، وقِفِي فيجيز الإمالة. وأبو حيان في هذا موافق لأبي علي الفارسي (3) الذي أطرد الإمالة في الفعل، نحو: غَزى، وجعلوها شاذة في الاسم نحو: القَطَا، ففرقوا بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي هنا.

وفي قراءة (٥): ﴿قُلُ ءَ الذَّكَرَيْنِ ﴾ (٦) بالإبدال والتسهيل، وهذه المدة ألف زائدة ليست بدلاً من همزة، وإنها زيدت للفرق بين الاستفهام ، والخبر عند أبي حيان (٧).

وذكر أبو حيان في باب التنوين أن تنوين الصرف يؤتى به للفرق بين ما ينصر ف وما لا ينصر ف، وخص به المنصر ف لخفته (٨).

⁽١) المصدر السابق ٢/ ٥٢٢.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٠.

⁽٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٩، والمساعد على تسهيل الفوائد٤/ ٢٨٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢١٥، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١١- ١٢، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٧٣١.

⁽٤) ينظر: التكملة/ ٥٣٨، وارتشاف الضرب٢/ ٥٣٠.

⁽٥) اتفق القراء على تسهيل الهمزة في (آلذكرين)، واختلفوا في كيفيته، فالجمهور على إبدال همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام ألفًا خالصة مع إشباع المد للساكنين للكل وهو المختار. ينظر: إتحاف فضلاء / ٢٧٦.

⁽٦) من الآية (١٤٣) من سورة الأنعام.

⁽٧) ينظر: ارتشاف الضرب٢/٥٤٨، والنشر في القراءات العشر ١/٣٧٧، والإقناع ١/ ٣٥٩- ٣٦٠.

⁽٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٧.

وقال الكسائي والفراء: للفرق بين الاسم والفعل(١).

وقال بعض الكوفيين والسهيلي: للفرق بين المفرد والمضاف (٢).

وذكر الزجاج أنه يؤتى به للفصل بين المستوفي التمكن وبين ناقص التمكن (7).

ومن علة الفرق كذلك عند أبي حيان دخول تاء الوحدة على بعض الكلمات للتفريق بين المفرد والجمع الجنسي، نحو: تمرة للواحدة، وتمر للجنس وكذلك للفرق بين وصف المؤنث من وصف المذكر، نحو: ضاربة ، وضارب ، وفي الآحاد المخلوقة من أجناسها، نحو: دُرَّة، ودُرِّ (٤).

وللفرق بين الاسم والصفة ، نحو: رَمْيَة ، ورَمَى ، وشاة ذبيحة، وشاة ذبيح (٥).

وللفرق بين المذكر والمؤنث في العدد، نحو: ثلاثة رجال، وثلاث نساء (٦). كما تأتي لتأكيد الوحدة، نحو: غُرْفَة ، وظُلْمَة ، ومَدِينة (٧).

وهناك معان أخرى ذكرها النحويون والصرفيون للتاء كتأكيد التأنيث، نحو: ناقة ونعجة (٨). كما تستعمل الياء للتفريق بين المفرد وجنسه ، نحو: زِنْجِيّ ، وزِنْج وغيرها(١).

=

⁽١) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٦٦٧.

⁽٢) ينظر: نتائج الفكر للسهيلي / ٦٩، وارتشاف الضرب٢/ ٦٦٧.

⁽٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج/ ٤.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٧.

⁽٥) ينظر: المصدر السابق، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٢.

⁽٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٧.

⁽٧) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٦٣٨.

⁽٨) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢١ ، و٣/ ٦٣٨، والمقرب لابن عصفور ٢/ ٧١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٦٣ – ١٦٤،

١٢- علة مراعاة الأصل:

الأصل هو المعتبر عند أبي حيان إن دلَّ عليه دليل، كقوله : « وهذا مذهب الجمهور إلا إن دلَّ دليل على الأصل فيعتر» (٢).

وقد اعتمد على هذه العلى أبو حيان في توجيه كثر من المسائل الصرفية، فالتصغير - مثلًا- من شأنه أن يرد الأشياء إلى أصولها ، يقول أبو حيان ناقلًا عن الزجاج : «أقول في «أَلْبُب»: أُلَيْبٌ، وأحمله على أصله؛ لأن التصغير من شأنه أن يرد الأشياء إلى أصولها، وقال: والجيد عندي «أُليْبب»...، (٣).

وقد أوضح ذلك سيبويه في قوله: « ولو سميت رجلًا بـ « أَلْبُب » ثم حقرته قلت: أُلْيْب، كما ترى ، فرددته إلى قياس « أفعل » (٤).

وكذلك ما حذف في الإفراد من الأصول يرد في التكسير ، نحو: شَفَة ، وشِفَاة ، وسَتَة وأَسْتَاة (٥). وهذه من الأدلة المعترة عند أبي حيان حول معرفة الأصول (٦).

ومما يراعي فيه الأصل ما يقال في تصغير « اضطراب: ضُتَرْيب ، برد الطاء إلى أصلها من تاء الافتعال، والتاء زائدة ، وكأن جعلها طاء لسكون الضاد فيكون التجاور بين المطبقتين هو سبب الإبدال مراعاة للأصل(V).

وشرح المفصل ٦/٩.

⁽١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٢٢٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٣٨٢ - ٣٨٣.

⁽٢) ارتشاف الضم ب ١/ ٢٣١.

⁽٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٨، وينظر: شرح الشافية للرضى ١/ ٢٥٤، ٢٧١ ، والأصول في النحو لابن السراج . ٤ ٤ /٣

⁽٤) الكتاب ٣/ ٣٢٠، ٤٣١ .

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٠٦ ، وشفاء العليل ٣/١٠٣.

⁽٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤٠٦.

⁽٧) ينظر: المصدر السابق ١/ ٣٦٥.

وذهب الصرفيون إلى أن كلمة «ابتكر» ، وكلمة «اصطبر» على وزان صرفي واحد ، هو «افتعل» ، وعلة ذلك إيهان النحاة والصرفيين بفكرة الأصل، وهي فكرة قائمة على أصول سليمة إذ لو رُفِض أن يكون أصل « اصطبر» : «اصتبر» لوجب تفسير لماذا تلفظ العرب تاء في «احترم» ونحوه، وتلفظ طاء في «اصطبر» ونحوه (١).

كما ذكر أبو حيان في باب الزيادة أنه يشترط لزيادة النون ألا يكون ما قبل الألف أكثر من أصلين، وألا يكون من باب « جنجان» ، ولا يقضى عليها بالأصالة إلا بدليل، نحو: نون «شيطان» لقولهم: تشيطن (٢).

يقول أبو حيان: «والصحيح أنه لا يشترط في القضاء بزيادتها ألَّا يكون ما قبل الألف أكثر من أصلين، وأن لا يكون من باب (جنجان)، ولا يقضى عليها بالأصالة إلا بدليل نحو نون: رمَّان لقولهم: أرض رمنة، ونون دهقان وشيطان لقولهم: تدهقن، وتشيطن» (٣).

وتبدل الياء في الجمع همزة عند أبي حيان وغيره من الصرفيين- بشرط أن تكون مدًّا زائدًا في المفرد- نحو: رسائل ، وكتائب، وحلائب، وعجائز ، وقبائل، بالهمز، ولا تحرك الياء في المفرد؛ لأنه لا أصل لها في الحركة (٤).

كما ذهب أبو حيان إلى عدم الإعلال فيما كان فعلًا واويًّا لا يائيًّا، نحو: ابتاعوا ، واستافوا، على «افتعل» بمعنى «تفاعل» ، نحو: تجاوروا ، وتعاونوا، وعلة ذلك :

⁽١) ينظر: نظرية الأصل والفرع/ ٢١.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢١٠، ويراجع: المنصف ١/ ١٣٤ – ١٣٥، والممتع ١/ ٢٥٩.

⁽٣) ارتشاف الضرب ١ / ٢١٠ .

⁽٤) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٦٠-٢٦١.

والأصل: رساال، وكتايب، وحلايب، وعجاوز، وقبايل، فقلبت الألف والياء والواو همزة في الجمع؛ لوقوعها مدًّا زائدًا في المفرد، إذ المفرد: رسالة وكتيبة، وحليبة، وعجوز، وقبيلة، فلم توافر فيها شرط الإعلال أعلت بالقلب همزة.

صنوف العلة الصرفية عند أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب جمع ودراسة

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

المحافظة على الأصل فهي بمعنى : تجاوروا ، وتشاوورا ، وعلى هذا لا إعلال في الصيغة الفرعية (١).

١٣- علة كثرة الاستعمال:

قد يقع الحذف في بعض الأحيان من الكلمة ليخف العناء عند التلفظ بها في حال كثرة استعمالها. يقول ابن يعيش: «فأمّا: «دَخَلْته دُخُولاً»، و«وَ لَجَتُه ولُوجًا»، فهما في الحقيقة غير متعدّيين، والمراد: دخلت فيه، وولجت فيه فحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال»(٢).

وقال في موضع آخر: «وقولهم: لَيْتَ شِعْرِي، المراد: شِعْرَتِي، أي: عِلْمِي وَمَعْرَفَتِي، وإنّم حذفوا التاء تخفيفًا لكثرة الاستعمال»(٣).

وقد تكثر الأبنية أحيانًا، ويكثر تباينها واختلافها ليكون في استعمالها سعة وفسحة، يقول: «واعلم أن الاسم الثلاثي لكثرة استعماله وسعة استعماله كثرت أبنيته، وكثر اختلافها حتى لا

يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ» (٤).

وكان أبو حيان كثيرًا ما يحيل على هذه العلة ما يحدث - أحيانًا- من تغييرات بالحذف في البنية أو التركيب، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلام العرب، ومن

 ⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٩٨، ويراجع: شرح الشافية للرضي ٣/ ٩٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٢٨،
 وشرح الأشموني ٤/ ٣١٦، وشفاء العليل ٣/ ١٠٩٩.

⁽٢) شرح المفصل ٦/ ٤٧، وينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١/ ١٧١، والأشباه والنظائر ١/ ٢٦٦.

⁽٣) شرح المفصل ٦/ ٥٧، وقال سيبويه : «ويستخف الشيء في موضع ولا يستخف في غيره من ذكر قولهم: ما شعرت به شعرة، ويقولون : ليت شعري». الكتاب ١/ ١٠٧، وابن يعيش وشرح المفصل/ ٣٦٣.

⁽٤) شرح المفصل ٥/ ١٥، وينظر: ابن يعيش وشرح المفصل/ ٣٦٣.

هذا حذف ألف «ما» الموصولية في قوله العرب: «سَلْ عَمَّ شئت، حذفوا ألفها، وهي موصولة، وعلل ذلك بكثرة الاستعمال (١).

يقول: « وزعم أبو زيد أن كثيرًا من العرب، يقول: « سَلْ عَمَّ شئت» حذفوا ألفها، وهي موصولة لكثرة الاستعمال» (٢).

وكذلك ما ذكره من أنه يعرف القلب والأصالة في الحروف بكون أحد اللفظين أكثر استعمالًا، نحو: لعمري ، ورعملي ، ويكون التصريف على نظم واحد دون الآخر ، ك شوائع ، وشواع ، قالوا: شاع ، ولم يقولوا: شعًا ويكون أحدهما مجردًا من الزوائد والآخر مزيدًا ، ك طأمنً ، واطمأن (٣).

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٥٠.

⁽٢) المصدر السابق، وينظر: شفاء العليل ٣/ ٩١٠٨، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ٢٠٤، وهمع الهوامع ١٧٧/٢.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٣٦، ويراجع : الكتاب ٤/ ٣٧٩.

١٤- علة الاتباع:

الاتباع يكون في توافق الحركات وانسجامها، وكذلك أنصاف الحركات، وهو تشابه حركتين متتاليتين، وهو ظاهرة من مظاهر المناسبة ، بعكس التهاثل الذي يقصد به توافق وانسجام بين الحروف في مخارجها وصفاتها (١).

والواجب ألا يؤخذ هذا الكلام مجردًا عن المثال؛ لأن الاتباع هو الذي أدى إلى هذه النتيجة، ولا يظهر ذلك إلا من خلال الأمثلة، ومن أمثلة ذلك:

اتباع حركة الفاء لحركة العين – ويسمى إتباع عكسي (Υ) – ومثل لذلك أبو حيان به عِصِيّ ودِلِيّ – بكسر الفاء اتباعًا لحركة العين – وأصل عصي عُصوو، فقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء في كلمة واحدة والأول منهما ساكن أصلًا وذاتًا ، ثم أدغمت الياء في الياء فقيل عُصِيِّ، ثم قلبت ضمة الفاء كسرة اتباعًا لحركة العين بعد كسرها لمناسبة الياء المشددة والوزن «فُعُول» (Υ) .

وكذلك دِلِيّ وغِزِيّ ، وعِتِيّ ، وغيرها (٤).

ومن أمثلة الاتباع ما جاء على وزان «يفعول» نحو «يُسْرُوع» فضمة الياء جاءت إتباعًا لضمة الراء عند أبي حيان (٥)، وهو في ذلك موافق لابن قتيبة (٦)، وكذلك ما ورد في باب أبنية المصادر من أن «افتعل» إذا كان بعد تائه حرف صحيح أدغمت فيه التاء ، نحو: «قتَّل» و«خصّم» في «اقتتل ، واختصم»، والمستعمل في

⁽١) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي د/ أحمد عفيفي / ١٦٣.

⁽٢) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي/ ١٥٧.

⁽٣) ينظر: المصدر السابق.

⁽٤) ينظر: السابق نفسه ، وذكر المبرد أن الكسر أكثر لخفته ، والأصل الضم لأنه فُعُول. ينظر: المقتضب ١/ ١٨٩.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٩٧، ويراجع: الكتاب ٤/ ٢٦٥- ٢٦٦، والممتع لابن عصفور ١/ ١١٠.

⁽٦) ينظر: أدب الكاتب / ٤٧٥.

مصدره إذا أدغم فتح فائه ، أو كسرها ، أو إتباع عينه كسرة ما قبله، فنقول: قِتَّال وخِصَّام (١).

وإذا كان الاسم «فُعْلَة» يجوز في جمعه ثلاثة أوجه:

١- تسكين العين على الأصل ، فتقول: «جُمْلات» في «جُمْلَة».

٢- إتباع العين لحركة الفاء ، فتقول: «جُمُلات» ، وهي لغة الحجاز وأسد.

٣- الفتح في العين للتخفيف، فتقول: «جُمَلات» (٢).

قال أبو حيان: « وإن كان على فُعْل، أو فُعْلَة، أو فِعْل، أو فِعْلَة نحو: جُمْل، وغُرْفَة، وهِنْد، وسِدْرَة، ففيها التسكين على الأصل، فتقول: جُمْلات، وغُرْفَات، وغُرْفَات، وهِي لغة الحجاز وهِنْدَات وهي لغة الحجاز وأسد، والتسكين لغة تميم وناس من قيس» (٣).

وبيَّن أبو حيان أن الاسم الثلاثي المفرد صحيح العين ساكنها – مفتوح الفاء عجب فيه الإتباع مثل: تَمْرَة، فيقال في جمعها: تَمَرَت. أما مكسور الفاء أو مضمومها فإنه – مع توافر الشروط السابقة – يجوز فيها الإتباع ، والفتح، والتسكين نحو: كِسْرة، وغُرْفَة ، يقال فيهها: كِسِرات، وغُرُفَات «بالإتباع» وكِسْرات وغُرْفات « بالتسكين» ، وكِسَرات ، وغُرَفَات «بالفتح» وإن كان الإتباع فيه شيء من التخفيف؛ لأن اللسان يعمل من جهة واحدة ، فإن التسكين أخف من الإتباع، ولهذا جاز كلاهما ، أما الفتح فإنه يجوز لخفته (٤)، وقد أقر ذلك الصر فيون (٥).

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٥، ويراجع: شرح الشافية ٣/ ٢٨٥.

 ⁽۲) ينظر: ارتشاف الضرب ۲/ ۹۵، ويراجع: شرح الجمل لابن عصفور ۱/ ۱۵۱، والمساعد على تسهيل الفوائد
 ۱/ ۲۱ – ۲۷، وشرح الأشموني ٤/ ۱۱۷.

⁽٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٥.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٣ ، ٥٩٦.

⁽٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٧٨، ٥٧٩، والمقتضب ٢/ ١٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٨، وشذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي/ ٩٨.

من هنا نعلم أنه إذا كانت الفاء مكسورة ، مثل: هِنْد ، وكِسْرَة ، أو مضمومها مثل: غُرْفَة وخُطْوة، فإنه يجوز في العين الإسكان، والإتباع ، والفتح ، أما الإسكان فهو الأصل، وأما الإتباع ففيه نوع من التخفيف والتسهيل يجيء من تماثل الحرفين في الحركة، وأما الفتح فإنه لمحض التخفيف (١).

ومن الإتباع كذلك من يكسر حرف المضارعة إتباعًا لحركة الفاء « القاف» في « يقِتّل» كما عند أبي حيان (٢) موافقًا بذلك ابن عصفور (٣).

١٥- علة التقاء الساكنين:

من العلل التي اهتم بها أبو حيان، وأفرد لها بابًا في كتابه ارتشاف الضرب، ومثل لذلك في قوله: «ويجوز كسره ما قبل المدغم إن كان المدغم تاء الافتعال، فيسكن الثاني وينقل حركتها إلى الساكن قبلها، فتذهب همزة الوصل فتقول: قتِّل، ومضارعه «يَقتِّل»...، ومن هذه اللغة من يكسر حرف المضارعة اتباعًا لحركة القاف، وعلى لغة من يقول في «يَفْتَعِل» «يفتعل»، ويجوز كسر القاف لالتقاء الساكنين فتقول: «قتِّل، يقِتِّل، واسم المفعول «مُقِتَّل»...

وكذلك ما جاء على وزان « فَنَعل» نحو: صَنِّبِر، قيل: الكسر فيه لالتقاء الساكنين في الوقف عند أبي حيان (٥)، موافقًا في ذلك ابن عصفور إذ بين أنه لم يجيء في كلامهم إلا في الشعر (٦)، ورده ابن جني في قوله: « وذهب بعضهم إلى أنه كسر

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٥.

 ⁽۲) ينظر: المصدر السابق ۱/ ۳٤۲، ويراجع: شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٨٣ - ٢٨٥، وشفاء العليل ٣/ ١١١٨ - ١١١٨
 ١١٩ ، والمبدع في التصريف / ٢٤٧ - ٢٤٨.

⁽٣) ينظر: الممتع في التصريف / ٤٠٨.

⁽٤) ارتشاف الضرب ١/ ٣٤٢، ويراجع ٢/ ٥٩٥، ٧١٧، وينظر: المبدع في التصريف/ ٧٤٧، ٢٤٨.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٧٣.

⁽٦) ينظر: الممتع في التصريف/٥٧.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

الباء - يريد في «صنِّبر» لسكونها وسكون الراء، وفيه ضعف، وذلك أن الساكنين إذا التقيا من كلمة واحدة حُرِّك الآخر منها، نحو: أَمْس» (١).

وفي صوغ المصدر مما كان على وزن «أَفْعَل» معتل العين – الفعل الأجوف فإنه يلتقي ساكنان ألف المصدر، وعين الفعل المعتل، ويكون حذف أحدهما لالتقاء الساكنين في نحو: أقام، واستقام، فتقول: إقامة ، واستقامة، وأصلها: إقْوَام، واسْتِقْوَام (٢)، وألف المصدر هي المحذوفة عند الخليل وسيبويه؛ لأنها زائدة، والتي قبلها أصلية – المنقلبة عن الواو عين الكلمة – ، فكانت الزيادة أولى بالحذف، وهي نظير الواو المحذوفة من وزن «مفْعُول» من الأجوف، في نحو: « مَقُول، ومَبِيع» (٣)، فالمحذوف لالتقاء الساكنين – عين اسم المفعول والواو المزيدة – واو مفعول.

وقال الخليل: « إذا قلت: «مَبْيُوع» فألقيت حركة الياء على الباء، وسكنت الياء التي هي عين الفعل، وبعدها واو مفعول، فاجتمع ساكنان ، فحذفت واو مفعول، وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى ، ولم تحذف الياء؛ لأنها عين الكلمة، وكذلك «مقول» الواو الباقية عين الكلمة، والمحذوفة واو مفعول، وهذا ما عليه أغلب الصرفين (٤).

⁽۱) الخصائص ٣/ ١٩٧، ٢٠٠، وينظر: لسان العرب مادة «صنبر» ٤/ ٢٥٠٥، والقاموس المحيط٢/ ٢٧٣، وجمهرة اللغة ٢/ ١١٢١، وأدب الكاتب لابن قتيبة/ ٧٥، والصنبر: الريح الباردة.

⁽٢) فحدث فيها إعلال بالنقل والقلب حيث نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها باعتبار الأصل، وانفتاح ما قبلها، فصارتا: أقاام، واستقاام، فالتقى ساكنان عين الكلمة وألف المصدر فوجب حذف أحدهما، واختلف في المحذوف.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٠٨، والأصل :« مقوول» و « مبيوع».

⁽٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٤٨، والمقتضب ١/ ١٠٠، وشرح الشافية للرضى ٣/ ١٥١.

ويرى أبو الحسن الأخفش^(۱) أن المحذوف عين الكلمة؛ لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول، أو حرك لالتقاء الساكنين. وأرجح ما رجحه ابن الحاجب والرضى^(۲)، وهو رأي الأخفش قياسًا على غيره مما التقى فيه ساكنان.

ومن التقاء الساكنين: عدم الركون إلى الإمالة، كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَــَمَرَ بَازِغَا قَالَ هَلْذَا رَبِّيٌّ ﴾ (٣) لم تمل، ومنهم من يميل الفتحة (٤).

وما ذكره أبو حيان في فصل نون التوكيد من أن: «فتحة ما قبل نون التوكيد في مثل: هل تضربن عند سيبويه، والمبرد ، وابن السراج، والفارسي، فتحة عارضة لالتقاء الساكنين، إلى أنها حركة بناء، وقوم إلى أنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين وهو نص سيبويه، والصحيح القول الأول بدليل «هَلْ تَضْرِبَنَّ»، ولم يلتق الساكنان»(٥).

وإذا وقفت على النون الخفيفة بعد ألف نحو: « اضْرِبَاْنْ»، أو الألف التي بعد نون الإناث، في نحو: «اضْرِبْنَانْ» فعلى مذهب يونس بن حبيب تبدل من النون ألفًا، فيجتمع ألفان، فتهمز الثانية، فتقول: « اضْرِبْنَاء»، وقيل: تبدل من النون ألفًا، وتمد مقدار ألفين، وكان الأظهر أن تبدل النون الخفيفة ألفًا فيهما فتلتقي ألفان تقديرًا، فتحذف الأولى لالتقاء الساكنين، فتقول: اضْربا، واضربنا(٦).

⁽١) ينظر رأى الأخفش في شرح الشافية للرضى ٣/ ١٥١.

⁽٢) ينظر: شرح الشافية ٣/ ١٥١.

⁽٣) من الآية (٧٧) من سورة الأنعام.

⁽٤) فإن القراء فتحوا؛ لأن الإمالة كانت من أجل الياء فلما سقطت الياء لاجتماع الساكنين ذهبت الإمالة إلا حمزة وعاصمًا في رواية أبي بكر وأبي عمرو. ينظر: القراءات السبع وعللها لابن خالوية ١٦١١.

⁽٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٢.

⁽٦) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٦٦٥ - ٦٦٦.

١٦ - علة التحليل أو التوضيح أو التفسير:

يقول ابن مكتوم: « وأما علة التحليل فقد اعتاص عليَّ شرخُهَا ، وفكرت فيها أيَّامًا فلم يظهر لي فيها شيء»(١).

وقال الشيخ شمس الدين بن الضائع: «قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين ، كابن الخشاب البغدادي – حاكيًا لها عن السلف - في نحو الاستدلال على اسمية «كيف» بنفي حرفيتها ؛ لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى»(٢).

ونقل أبو حيان عن الكسائي: أن العرب تصغر ما كان من أسهاء النساء ثلاثيًا ، ك« برق» و «لهو» بالهاء وغير الهاء ، فمن صغر بالهاء لم يجز ، ومن صغر بغيرها لم يجر فأجرى، وأما التي ليست للأناسي . فأكثر ما جاءت بالهاء ؟ لأنها لمؤنثات وقعت» (٣).

وذكر سيبويه أن كل مؤنث على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في قدم: قُدَيْمَة ، وفي يد: يُدَيَّة (٤).

وعلل الخليل ذلك في قوله : « إنها أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر»(٥).

أما في « عِنَاق» فلأنهم استثقلوا الهاء حين كثر العدد، فصارت القاف بمنزلة الهاء ... وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعدا (٦).

⁽١) أصول التفكير النحوى د/ على أبو المكارم / ١٩٨ ط. دار غريب- القاهرة.

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) ارتشاف الضرب ١/ ٣٧٧.

⁽٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٨١.

⁽٥) ينظر: المصدر السابق.

⁽٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٨١.

وذكر المبرد أنه إذا كان بهاء التأنيث ثلاثة أحرف، فقد ذهب من الاسم حرف؛ لأن الهاء لا يعتد بها، ولذا يلزم في التصغير ردّ هذا الحرف^(١).

وكذلك ما ذكره في باب الجمع المتناهي من أنه إذا تعذر مثال « فَعَالِل أو فَعَالِل إِن اللهِ وَعَيْطَمُوس، تقول: فَعَالِيلِ» لوجود زوائد حذفت ما تعذر ببقائه أحد المثالين نحو: عَيْطَمُوس، تقول: عَطَامِيس ؛ لأنك لو كررت الياء ، قلت: عَيَاطَمِيس، فتعذر ببقائها أحد المثالين ، فإن تأتي بحذف بعض وإبقاء بعض حذفت ما لا مزية له في اللفظ، لأنها تبقى واوًا رابعة (٢).

ومماذكره كذلك في هذا السياق « حَذامِ» إذا صُغَّر أعرب لزوال اللفظ الذي أوجب له البناء (٣).

١٧- علة التناقض:

كانت هذه العلة من أقل العلل التي استعملها أبو حيان في كتاب ارتشاف الضرب؛ لأن علل أبي حيان لا تقوم على التناقض ، إنها على الاطراد والتأثير، ومما يمكن أن يمثل له في هذه العلة عند أبي حيان ما ذكره في تصغير « عَدَوِيّ» على « عُدَيِّيّ» – أربع ياءات – بدون حذف إحدى الياءات ، وعلل ذلك بأنك إذا حذفت الياء – إحدى الياءات ما عدا ياء التصغير – لصار تصغيرًا بلا تصغير (3)، فالتناقض منع حذف الياء من الكلمة (0). وقال سيبويه : ومن قال: عُدَوِيّ فقد أخطأ وترك

⁽١) ينظر: المقتضب ٢/ ٢٤٠.

⁽٢) ارتشاف الضرب ١/ ٤٥٩.

⁽٣) ينظر : المصدر السابق ١/ ٣٨٧.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٥.

⁽٥) المصدر السابق.

المعنى؛ لأنه لا يريد أن يضيف إلى « عَدِيّ» محقرًا، إنها يريد أن يحقر المضاف إليه، فلابد من ذا»(١).

كما أنه يجوز « عُدَيْوِيّ» ؛ لأن ياء الإضافة بمنزلة الهاء في « غزوة» فصارت الواو في «عَدوِيّ» آخرة، كما أنها في غزوة آخرة، فلما لم يجز « غُزَيْوة» وإنها « غُزَيَّة» (٢) كذلك لم يجز « عُدَيْويّ» (٣).

١٨- علة القرب والمجاورة:

من المعروف أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه من أجل تلك المجاورة (٤).

وذكر أبو حيان هذه العلة في قوله: «إن هناك تقديرين مختلفين هما في «قبائل» علمًا عند التصغير، أحدهما عند الخليل إذ يقول: « قُبينئل»، ولك أن تعوض فتقول: « قُبينئيل» (٥)، فالياء جاءت عوضًا مما حذفت، وهي الألف، والألف أولى بالحذف من الهمزة؛ لأن الهمزة متحركة والألف ساكنة؛ لأن المتحرك حرف حيّ لم يجيء للمد، وهذا ما عليه أغلب النحويين (٦). أما يونس بن حبيب فيقول: قُبيِّل بحذف الهمزة

⁽١) الكتاب ٣/ ٤٧٤.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٥٥.

⁽٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٧٤.

⁽٤) ينظر: المنصف شرح تصريف المازني/ ٢٨٨.

⁽٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٦.

⁽٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٣٩، والمقتضب ٢/ ٢٨٦، والأصول في النحو ٣/ ٤٨، وشرح شافية ابن الحاجب ١ / ٢٥٨.

لمَّا كانتا زائدتين ، كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف (١)، وجوز الفارسي الوجهين (٢).

فالقرب والبعد في المسائل النحوية والصرفية يترتب عليه أحكام نحوية وصرفية عند أبي حيان، ومن ذلك:

- إن بعدت الواو من الطرف لم تقلب نحو: «صوَّام» ، وشد «صيَّام، وقيَّام» $(^{\mathfrak{P}})$.
 - وصحت الواو في «عواوير، وطواويس»؛ لأنها في نية ألا تلى الطرف (٤).
- وإن وقعت الواو رابعة فصاعدًا طرفا قلبت ياء في فعل كـ «أَغْزَيْتُ»، وأصلها: «أَغْــزَوتُ»، والـــواو لا تكــون أصــلًا في ذوات الأربعــة، أو اســم كـ «مُسْتَدعِي» (٥).
- وكذلك جاز عند بعض النحاة والصرفيين في « صُوَّمٍ: صُيِّم» لمجاروة عين الكلمة ولامها ، ثم اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة ، والسابق منهما ساكن فقلبت الواوياء ، ثم أدغمت الياء في الياء (٦).

ونقل أبو حيان أنها قالوا في تصغير كتاب وغلام وأبيض: كُتيِّب وغُليِّم وأُبيَّض ، وكُتيْبِي، وغُليْمِي ، وأُبيْضِي ، بحذف الياء المتحركة لئلا تلتقي الياءات – ياء التصغير والياء المنقلبة عن ألف في كتاب وغلام ، وياء أبيض – والكسرة لقربها من

⁽١) ينظر: رأى يونس في: الكتاب ٣/ ٤٣٩، والأصول في النحو ٣/ ٤٨، والمقتضب ٢/ ٢٨٦.

⁽٢) ينظر: التكملة / ٥٠٠.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٩، وشرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف/ ٣٩٤.

⁽٤) ينظر: المبدع في التصريف/ ١٤٥.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٨٦.

⁽٦) ينظر: المنصف شرح تصريف المازني/ ٢٩١، والتصريف الملوكي/ ٧٠، وشرح التصريف للثمانيني/ ٧٠٥.

الكسرة ، فلم كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات استثقلوه ، فحذفوا ، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم (١).

وفي باب الإمالة يرى أبو حيان أنه كلما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أولى، فـ«كِتَاب» أولى من « جِلْبَاب»، وإذا تأخر عن الألف حرف استعلاء متصل، نحو: ناقِد، ونَاخِل، أو بينهما حرف، نحو: نافِخ وناهِض، غلب الحرف المستعلي الكسرة، ولم يمنعه الحرف الذي بينهما من هذا، وهذه الألفات لا يميلها أحد إلا من يؤخذ بلغته؛ لأنها إذا كانت مما ينصب في غير هذه الحروف لزمها النصب، فلم يفارقها في هذه الحروف إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف، فإن كان الفصل بحرفين، نحو: مَنَاشِيط ومَعَالِيق، فالنصب هو الكثير (٢)، وقد نص على ذلك كثير من الصرفيين (٣).

فالإمالة هنا يرتبط حكمها بقرب الكسرة، وبعدها عن الألف، فكلما قربت من الألف أصبحت الإمالة أولى، وخلاف ما مضى إن بعدت لم تمل.

يقول أبو حيان: «وقد لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولي الألف من كلمة غير كلمة الألف، نحو: يُريدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ، ومررت بهالِ قَاسِم، لبعد القاف عن الألف، وانفصال الكلمة ففرق هؤلاء بين المتصل والمنفصل، وإنها جُعِلَ للمنفصل المتأخر أثرًا دون المتقدم المنفصل؛ لأن الإصعاد بعد الاستيفال أصعب من العكس، وإذا كان سبب الإمالة قويًا، وذلك لكون الكسرة لازمة لم يعزله المستعلي المنفصل عزله للسبب الضعيف أعني الكسرة الضعيفة ومن أجرى المنفصل مجرى المتصل فإنه قد أمال»(٤).

ینظر: ارتشاف الضرب ۲/ ۲۱۱ - ۲۱۲.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٥ - ٥٢١.

⁽٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٥٩ ، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٦ - ١٨.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٢.

١٩- علة الإجحاف في الكلمة:

الإجحاف هو كثرة الحذف أو التغيير في الكلمة حتى تتغير صورتها فلا تعلم من أي شيء أخذت. ومن مظاهر الإجحاف كثرة الحذف في الكلمة الواحدة. ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبوحيان في باب المنقوص من أنه إذا كان الاسم المنقوص رباعيًا فإنه حين النسب إليه يجوز حذف الياء، كما يجوز قلبها واوًا، فتقول في قاضي: قَاضِيّ، وقَاضَوِيّ.

وإذا كانت ياء المنقوص أزيد من ذلك حذفت ، فتقول في النسب إلي مُسْتَدْعِيْ: مُسْتَدْعِيْ: مُسْتَدْعِيْ: مُسْتَدْعِيْ: مُسْتَدْعِيْ: مُسْتَدْعِيْ: مُسْتَدْعِيْ: مُسْتَدْعِيْ: مُسْتَدَعِيْ: مُسْتَدَعِيْ: فَاما «مُحَيِّيْ» فَسُعِلَ أبو العباس هل يجوز أن يحذف من «مُحَيِّي» ياء لاجتماع الياءات؟ قال: لا ؟ لأن «مُحَيِّي» جاء على فعله، واللام تعتل كها تعتل في الفعل. قال: والاختيار عندي: مُحَيِّيّ؛ لأني لا أجمع حذفًا بعد حذف (٢). وهذا ما ذكره سيبويه (٣).

وتقول في النسب إلى «أيّم»: «أيّميّ» لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق في الكلمة ما يدل عليها فتكون قد أجحفت مها(٤).

واعترض أبو حيان على ذلك في قوله: «وليس بتعليل واضح» (٥).
وعلل ذلك في قوله: «ولو علل بالإلباس بالنسب إلى «أيْم» لكان تعليلًا
حسنًا، وإطلاق النحاة وسيبويه يدل على أنه لا فرق بين سيّد، وأيّم» (٦).

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٩، وشفاء العليل ٣/ ١٠٨٩.

⁽٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/ ٤٥، وذكر أنه لا يصح فك التشديد وحذف إحدى الياءين وقلب الثانية ألفًا فواوًا فلا يصح عنده: مُحَوىّ.

⁽۳) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٧١ - ٣٧٢.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٩، وشفاء العليل ٣/ ١٠٨٩.

⁽٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٢.

⁽٦) المصدر السابق ٢/ ٦١٢.

٧٠ - علة التوسع في اللغة:

لما كانت اللغة العربية لغة المجاز، والتوسع في اللغة ضرب من أضرب المجاز، وكثرة الاستعمال في الكلام من العلل الشائعة في التوسع لدى اللغويين والنحاة (١)، وقد وردت في كثير من كتبهم، ومن ذلك سيبوبه في كتابه (٢)، وابن السراج في أصوله، إذ عقد في كتابه بابًا بعنوان «الاتساع» ذهب إليه إلى أن « الاتساع ضرب من الحذف» (٣)، وابن جني في كتابه هسر صناعة الإعراب (٤)، والخصائص (٥)»، والسيوطي في كتابه الاقتراح (٦)، وغيرهم (٧).

أما أبو حيان فقد اعتمد اعتهادًا ملموسًا على هذه العلة في كتبه وبخاصة ارتشاف الضرب، ومن هذا ما ذكره في القلب المكاني من أن القلب المكاني سببه التوسع، وهذا كثير، وهو في المعتل والمهموز كثير وفي غيرهما قليل، نحو: «رَعْمَلِي» في «لَعَمْرِي» ($^{(\Lambda)}$ فإن «لعمري» أكثر استعهالًا، فلذلك ادعينا أنه الأصل، وفي الواو أكثر منه في الياء، نحو: شاكٍ ولاثٍ ($^{(\Lambda)}$).

⁽١) ينظر: التوسع في كتاب سيبويه ٩ - ١٣.

⁽۲) ينظر مثلًا ۲/۱۹۳،۱۹۳.

⁽٣) ينظر: ٢/ ٢٥٥ .

⁽٤) ينظر مثلًا: ١٠ ٣١٤، ٢/ ١٠، ٢ / ١٠.

⁽٥) ينظر مثلًا: ١/ ٥١، ٦٠، ٦١، ٨١/٣.

⁽٦) ينظر مثلًا : ١١٧، ٨٣ .

⁽٧) كـ الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة لأبي البركات ابن الأنباري، وضرائر الشعر لابن عصفور، وارتقاء السيادة للشيخ يحيى الشاوي الجزائري، وغيرها.

⁽٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٣٤.

⁽٩) ينظر: المصدر السابق.

وكذلك ما ذكره في باب الإمالة من أن من أسبابها كثرة الاستعمال والتوسع في اللغة، ومن ذلك إمالتهم « الحجاج» اسمًا لرجل في الرفع والنصب، وعلل ذلك (١) بأنه كثر توسعًا في كلامهم فحملوه على الأكثر من باب التوسع؛ لأن الإمالة أكثر في كلامهم ، وأكثر العرب ينصبه، ولا يميل ألف (حجَّاج) إذا كان صفة، يجرونه على القياس عند أغلب النحاة (٢).

والحذف للتوسع كثير في كلام العرب، ومثل أبو حيان لذلك بأن أصل كلمة «إنسان» عند الكوفيين «إنسيان» على «إفْعِلَان» من النسيان، إلا أنه لما كثر في كلامهم حذفوا منه الياء - التي هي اللام - توسعًا ؛ لكثرته في كلامهم، والحذف للتوسع وكثرة الاستعمال كثير في كلامهم (٣).

٢١ - علة الشاكلة :

المشاكلة عامل من عوامل الترجيح، وسبب من أسباب الاستحسان وليست من أسباب الوجوب أو الإلزام، لذلك كانت مراعاتها راجحة وأولى من عدم مراعاتها حيث يتحقق بها أمر لفظى بالإضافة إلى الأمر المعنوي (٤).

ويؤكد هذا المعنى قول الجرجاني: «مراعاة التساوي بين الضدين في الأبنية ليس شيئًا يوجبه المعنى حتى لو ترك لكان منافيًا للحقيقة مستحيلًا، لكنه أمر من الأمور التي يطلب بها تحصيل التشاكل، وحكم من الأحكام الجائزة المستحسنة دون الواجبة اللازمة»(٥).

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٤.

⁽٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٧، وشرح المفصل ٩/ ٦٣، والمرتجل لابن الخشاب/ ٢٠٠.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩١.

⁽٤) ينظر: ظاهر المشاكلة في الصرف العربي لإبراهيم جميل إبراهيم / ٩.

⁽٥) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ١٠١/١.

ومن مظاهر المشاكلة: المشاكلة بالحذف، ومن هذا ما ذكره أبو حيان عند حديثه عن حذف الهمزة من الفعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، نحو: أُكْرِم، وسبب ذلك التخفيف والفرار من الثقل لاجتهاع الهمزتين في نحو: «أؤكرم»، والمتخلص من توالي الأمثال، وحذفت الثانية دون الأولى؛ لأن الأولى دالة على معنى التكلم بخلاف الثانية (۱)، وأما علة حذف الهمزة من باقي تصريفات الفعل: نُكْرِم، وتُكْرِمُ، ويُكْرِم، ومُكْرِمُ، ومُكْرَمُ. فهي الحمل على صيغة «أكرم» ومشاكلتها، وطرد الباب على سنن واحد عند أبي حيان (۲) موافقًا في ذلك ابن جني (۳)، وقد استعمل الشاعر الأصل المهجور ضرورة أو شذوذًا حين قال:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُـوَّكُرَمَا (٤)

وقال أبو حيان في ذلك: « ومن مطرد الحذف همزة « أَفْعَل» من مضارعه، واسم فاعله، واسم مفعوله ... وثبت في الضرورة» (٥).

ومن ذلك الحذف في « يعد» من أمثلة التشاكل أو المشاكلة عند أبي حيان، يقول: « من مطرد الحذف ، حذف فاء مضارع مكسور العين واويها كـ «يعد» (٦).

⁽١) ينظر: ظاهرة المشاكلة في الصرف العربي/ ٩٠.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٤١.

⁽٣) ينظر: الخصائص ١ / ١٦٣.

⁽٤) نصف بيت من الرجز، أو بيت من مشطوره ، وقائله: أبو حيان الفقعسي ، ولم أقف له على تكملة. وأهل: مستحق ، وذو أهلة، ويؤكرم : أراد يكرم، وهو بالبناء للمجهول، والشاهد قوله: "يؤكرم" حيث أثبت الهمزة ولم تحذف للضرورة الشعرية، والقياس حذفها.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٢، ٢/ ٦٤٦، ولسان العرب «كرم»، ورسالة الملائكة للمعري المختري المخترف المنطق المخترف المخترف

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٤١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١١، وشفاء العليل ٣/ ١١٠٦.

 ⁽٦) ارتشاف الضرب ١/ ٢٣٩، وينظر: المصادر السابقة، والأصول في النحو ٣/ ١١٥، والمقتضب ٢/ ٩٦،
 والخصائص ١/ ٤٤، وشرح الأشموني ٤/ ٣٤٣.

وقال: « الواو لا تثبت مع الكسرة في « اتّعاد» وفي « اتّعد» ، وحمل المضارع واسم الفاعل، واسم المفعول منها على الماضي والمصدر» (١). وهذا من باب التشاكل. وقد ذكر هذا التشاكل – من قبل – ابن جني في قوله: « حملوا على ذلك ما لو لم يخذفوه لم يقع بين ياء وكسرة، نحو: أعد ، وتعد، ونعد، لا للاستثقال بل لتتساوي أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها» (٢).

وكذلك الجرجاني على أن إجراء تلك الأمثلة مجرى «يعد» للمشاكلة بينها، يقول: « أتبع «تعد، ونعد ، وأعد» «يعد» ؛ لأجل المشاكلة مع أنها ليست بفروع للا يعد»، بل إن كل واحد منها أصل بنفسه» (٣).

ويؤكد أن الحذف من تلك الأمثلة للتشاكل أو المشاكلة قول الأنباري: «حذفوا الواو من أخوات «يعد» نحو: «أعد، ونعد، وتعد» والأصل فيها: أوعد، ونوعد، وتوعد، حملًا على «يعد»، وإنها حذفت من «يعد» لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف، كل ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف»(٤).

ومن هذا – أيضًا – ما ذكره أبو حيان في باب القلب حين تحدث عن قلب الواو ياء لمشاكلة الكسرة السابقة عليها، فأصل «صيام، وقيام»: صِوَام؛ لأنه مصدر «صَام يَصُوم» ، وقِوَام ؛ لأنه مصدر «قَامَ يَقُوم» بزنة «فِعَال» ، ثم قلبت الواو ياء لمشاكلة الكسمة السابقة عليها (٥).

وكذا ما ذكره في قلب الواو والياء تاء في «الافتعال» وما تصرف منه.

⁽١) ارتشاف الضرب ١/ ٣٠٩.

⁽٢) الخصائص لابن جني ١/٣٢١ - ١٦٤.

⁽٣) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١/ ٢٠٤.

⁽٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣١.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٦.

وذلك إذا كانت فاء الافتعال واوًا أصلية أو ياء أصلية أبدلت تاء، وأدغمت في تاء الافتعال، وذلك للمشاكلة بين الصوتين المتجاورين الواو أو الياء، مثل: « وقى» فإذا بنى مثال « افتعل» فإن صيغة الفعل تصير « اوْتَقَى»، فتبدل فاء الكلمة – الواو تاء لتشاكل تاء الافتعال المجاورة لها، وهذه التاء المبدلة من الواو ساكنة فتدغم التاء الأولى المبدلة من الواو الساكنة في تاء الافتعال المجاورة لينطق الحرفان دفعة واحدة فتكه ن « اتَّقَى » (١).

ومراعاة المشاكلة بالقلب أقيس من مراعاة المشاكلة بالحذف؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف، والحذف إسقاط لأصل الحرف، والإسقاط في باب التغيير أتم من القلب، فإذا جاز أن يراعوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى.

٢٢ - علة الأُوْلَى:

ومثال هذه العلة عند أبي حيان الفعل المضارع من « أَكْرَمَ» فالمضارع منه « أَكْرِمُ» والأصل «أأكرم» إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين فحذفوا الثانية فرارًا من اجتماع همزتين، وكان حذف الثانية أولى من الأولى؛ لأن الأولى دخلت لمعنى – المضارعة والتكلم – ، والثانية ما دخلت لمعنى، فلهذا كان حذف الثانية أولى، وهذا هو المعهود عند النحاة والصرفيين ((Y))، ثم قالوا: نكرم، وتكرم، ويكرم. فحذفوا الهمزة هلًا للنون، والياء، والياء على الهمزة (Y).

وكذلك حين تجمع الاسم الخماسي، أو تصغره، فتقول في نحو: « سَفَرْجَل، سَفَارِج، وسُفَيْرِج، بحذف آخر حروفه لطوله ، ولو أتى به على الأصل لكان

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٦.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٤١.

⁽٣) المصدر السابق ١/ ٢٤١.

مستثقلًا، فحذف الآخر، وكان حذفه أولى؛ لأن الحذف في آخر الكلمة أولى من غيره (١).

وكذلك في صوغ المصدر من وزن «أَفْعَلَ» الأجوف بزيادة الألف في وزن «أَفْعَلَ» الأجوف بزيادة الألف في وزن «إفعال» في نحو: أَقَامَ واسْتَقَامَ، فتقول: إِقَامَة واسْتِقَامَة، والأصل: إِقْوَام، واسْتِقُوام، فنقلت حركة الواو إلى الصحيح الساكن قبلها، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها باعتبار الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصارتا: إِقَام، واسْتِقَاام. فاجتمع ساكنان – ألفان عين الكلمة والألف المنقلبة عن واو – وألف المصدر، فحذفت ألف المصدر عند الخليل وسيبويه؛ لأنها زائدة، والتي قبلها أصلية، فكانت الألف الزائدة أولى بالحذف (٢).

بخلاف الأخفش الذي حذف عين الكلمة وأبقى ألف المصدر لأنها أتت لدلالة المصدر بخلاف عين الكلمة فليس لها دلالة وما كانت له دلالة أولى بالبقاء مما لسى له دلالة (٣).

والحذف هنا نظيره الحذف في اسم المفعول من الفعل الأجوف في نحو: « مقول، ومبيع» فالذاهب لالتقاء الساكنين واو مفعول (٤).

وقال الخليل: إذا قلت: مَبْيُوع فألقيت حركة الياء على الباء، وسكنت الياء التي هي عين الفعل، وبعدها واو مفعول فيجتمع ساكنان فحذفت واو مفعول، وكانت أولى بالحذف لأنها زائدة، وكان حذفها أولى، ولم تحذف الياء لأنها عين الفعل، وكذلك «مَقُول» الواو الباقية عين الفعل، والمحذوفة واو مفعول.

⁽١) ينظر: أسرار العربية / ٣٥٩، ٣٦٤، وارتشاف الضرب ١/ ٣٦٨.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٠٨/١.

⁽٣) ينظر: شرح الشافية للرضى ٣/ ١٥١.

⁽٤) الأصل: "مَقْوُول، ومَبَيُّوع» فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان، عين الكلمة، وواو مفعول.

وقال الأخفش: إن عين الكلمة هي المحذوفة؛ لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول، أو حرك لالتقاء الساكنين، وكان حذف العين أولى؛ لأن واو مفعول أتت للدلالة على المفعولية بخلاف عين الكلمة (١).

ومن أمثلة هذه العلة عند أبي حيان - كذلك - أنه كلم كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أولى، ف « كِتَاب» أولى من « جِلْبَاب» ، وكلم كثرت الكسرات كانت الإمالة أولى (٢).

وإذا كانت الهمزة بدل من أصل كما في نحو: كساء ، فإقرارها في حالة التثنية أو الجمع أولى من قلبها ، فتقول: كساءان، وكساوان.

وكذلك «سواء» فأشهر اللغات ألَّا يثني، فتقول: هما سواء، واستغنوا بقولهم: «سيان»، وحكى أبو زيد الأنصاري تثنيته: فتقول: هما سواءان، وقالوا: سوايان وثنايان، فلم يهمزوا $\binom{(7)}{1}$, وقال بذلك سيبويه وغيره $\binom{(3)}{1}$.

أما إذا كانت الهمزة ملحقة بأصل ، نحو: عَلْبَاء، فقلبها واوًا أولى من إقرارها، فتقول: علباوان، وعلباءان ، وهذه الأولوية في: كِسَاء وعَلْبَاء. وذهب إلى هذا بعض النحاة والصرفيين، ومنهم: أبو حيان (٥)، وابن مالك (٦)، وفاوت سيبويه (٧) في الأولوية بين القلب «عَلْبًاء»، والقلب في «كِسَاء»، فذكر أن القلب في «عَلْبًاء» أكثر منه في «كساء»، وهاتان اللغتان من القلب والإقرار يتكلم بهما جميع العرب.

⁽١) ينظر: الكتاب ٣٤٨/٤، والمقتضب ١/ ١٠٠، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٥١.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٠ - ٥٢١.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٩.

⁽٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٩١- ٣٩٢ ، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١/ ٣٠٠- ٣٠١، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٨- ٢٠٩،

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦١.

⁽٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٧٥.

⁽٧) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٩١ - ٣٩٢ .

وكذلك كل واو في آخر الكلمة مكسور ما قبلها متحركة كانت أو ساكنة قلبت ياء للاستثقال؛ لأن الاشتغال بإعلال الأطراف أولى من الاشتغال بإعلال الوسط، إمَّا بالقلب أو الإدغام، نحو: رَضِي، وقوي، وأصلهما: رَضِو، وقوو ، فقلبت الواو ياء (۱).

٢٣ علة المبالغة:

تحدث أبو حيان عن هذه العلة في معرض حديثه عن إبدال الياء من الواو، وذلك حين استشهد بقراءة أبي السمال قوله تعالى : ﴿وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبُواْ ﴾(٢) بضم الباء وبعدها واو، فأوَّ لها على المبالغة في تفخيم الألف، والانتحاء بها إلى الواو على حد تفخيمهم الصلاة.

ومن أمثلة المبالغة ما ورد في بعض الصيغ والأوزان، مثل: افْعَوَّل تأتي عند أبي حيان للمبالغة وكثرة الفعل كـ«افْعَوْعَل» ولها معان أخر مثل التقحم على الشيء والدخول فه، نحو: اعْلَوَّط (٣).

يقول: « وقيل: افْعَوَّل للمبالغة وكثرة الفعل كه افْعَوعَل » (٤).

وكذا للمبالغة وزن « افْعَنْلَل » وكثرة الفعل، نحو: اسْحَنْكَك » (٥).

وما ذكره أبو حيان في معرض حديثه عن التاء بأنها تزاد للمبالغة وكثرة الحدث في نحو: علامة ، ونسابة ، وحجامة، وفقاعة.

⁽۱) ينظر: ارتشاف الضرب ۱/ ۲۸۷ - ۲۸۹.

⁽٢) من الآية (٢٧٨) من سورة البقرة، وتنظر قراءة أبي السمال بكسر ـ الراء المشددة وضم الباء وسكون الواو في البحر المحيط ٢/ ٣٣٣، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه/ ٢٤، والكشاف ١/ ٣١٩.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٨٠.

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٩٧١.

يقول: « وللمبالغة نحو: علامة، ومطرابة، وفروقه ، وملولة، وحجابة ، وفقاقة»(1).

٢٤ - علة إهمال التأليف أو الوزن:

من أمثلة ذلك عند أبي حيان الحكم بأصالة الميم والهمزة في (إِمَّعَة) لأن جعلهما زوائد يؤدي إلى عدم النظير، إلا أن يؤدي إلى إهمال تأليف كـ «مُجُبّ» أو وزن كـ «كُبُب» أو وزن كـ «يَأْجَج» ، فيحتمل الفك، ويحكم بزيادة الميم والياء ، ويحكم بذلك عند أبي حيان عند تحقق إحدى العلتين السابقتين (٢). وعلل بذلك – كذلك – بعض الصرفيين والنحاة (٣).

٢٥ - علة الإلحاق:

نقل أبو حيان عثمان المازني: أن الإلحاق المطرد يكون في موضع اللام، نحو: قَرْدَد، ورَمْدَد، وشَمْلَل ، وفي الفعل كذلك نحو: شَمْلَل ، وصَعْرَر. والإلحاق في غير موضع اللام يكون شاذًا ولا يقاس عليه...، وعلى قوله هذا يجوز البناء على «فَعَنْلَل» من كل رباعي ، أو ثلاثي، وعلى «افْعَنْلَل» لكثرة إلحاق العرب بها (٤).

وقال كذلك المازني: « وهذا الإلحاق بالواو، والياء، والألف ، لا يقدم عليه إلا أن يسمع، فإذا سمع قيل: ألحق ذا بكذا بالواو والياء وليس بمطرد ، فأما المطرد الذي لا ينكسر بأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررًا للإلحاق، مثل: « مهدد ، وقردد ، وسؤدد» والأفعال: جلبب بجلبب جلببة» (٥).

⁽۱) المصدر السابق ، وينظر: المخصص ۱۰۳/۱۶، والمساعد على تسهيل الفوائد ۳/ ۲۹۳، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤/ ١٧٣٦.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٣٢.

⁽٣) ينظر: شفاء العليل ٣/ ١٠٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد٤/ ٧٠.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٣٤.

⁽٥) ينظر: المنصف شرح تصريف المازني/ ٧٠.

وذكر أبو حيان أن من أسباب الإمالة تشبيه الألف بالألف المنقلبة عن الياء، وهي قائمة على التشبيه، ومن ذلك: « فَعْلَى» وتكون الألف فيه للإلحاق ، نحو: «عَلْقَى» ، وللتأنيث نحو: «رَضْوَى»، هذا في الاسم ، وفي الصفة «سَكْرَى» ، و «فِعْلَى» يكون فيه للإلحاق ، نحو: فِفْرَى، وللتأنيث نحو: فِكْرَى، ولا يوجد في الصفة إلا « كِيْصَى» (١).

ونقل أبو حيان عن ابن القوطية أن «شَنْصَلَّى» على وزن « فَعْلَلَّى» منونًا ألفه للإلحاق بـ «سَفَرْجَل» (٢)، و «فِعْلاء» نحو: زِيْرَاء ، أثبته الكوفيون والألف عندهم للإلحاق (٣).

ونقل أبو حيان عن ابن مالك (٤) أن « فِعِلَى» من الأبينة المختصة بألف التأنيث المقصورة ، وأن الممدودة الهمزة فيه للإلحاق بـ «طرماح، وسنبّار» قيل : إنه من الأبنية المشتركة (٥). و «موسى» منونًا لـ «موسى» الحديد، وقيل: وزنها «مُفْعَل» ، وقيل: الألف للإلحاق لذلك نوّن (٦).

٢٦- علة الاختصار:

الاختصار مظهر من مظاهر التخفيف اللغوي، فهو تقصير لعنصر لغوي لا ينتج عنه إخلال بالمعنى أو غموض له، وهو يختلف عن الحذف والاستتار فكلاهما إسقاط لعنصر لغوي، والاختصار ليس إسقاطًا لكنه عبارة عن : وقوع عنصر لغوي محل عنصر لغوي آخر ، بحيث يتضمن الأول معنى الثاني مع اختلافه عنه في قلة عدد

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٢ – ٥٣٣.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٤.

⁽٣) ينظر: المصدر السابق ٢/ ٦٤٢ - ٦٤٧.

⁽٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٦٨.

⁽٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٢١١-٢١٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٣٢٦.

⁽٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٤١.

حروفه ، مثل وقوع الحرف موقع الفعل وفاعله، وهذا يعد غاية في الاختصار ، فالعرب تختصر الكلام ليخففوه لعلم المستمع بتهامه ، فالاختصار جائز مادام المعنى ليس منتقصًا أو غامضًا عها أراد المتكلم ، وهذا هو المحور الرئيس للتخفيف (١).

ومن الأبواب التي يظهر فيها الاختصار والإيجاز بابًا « النسب والتصغير» فالتصغير عبارة عن نعت للمصغّر ، ولهذا فاللفظ المصغر بإضافة الياء إليه مع حذف النعت، إنها هو أخف من اللفظ الذي جاء مكبرًا مع منعوته.

كذلك اللفظ المنسوب فيه معنى الصفة التي حذفت وحلت محلها الياء المشددة، فهو أخف من اللفظ بذكر المنسوب إليه مع صفته (٢).

يقول الرضي: « اعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسب الاختصار كما في التثنية والجمع، وغير ذلك، إذ قولهم: رُجَيْل، أخف من « رجل صغير» و «كُوفِيّ» أخصر من منسوب إلى الكوفة، وفيها معنى الصفة كما ترى (٣).

ومن أمثلة الاختصار عند أبي حيان ما ذكره في النسب إلى حضرموت، وتيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس، وعبد شمس، تقول: حَضْرَمِيُّ، وتَيْمَلِيُّ، وعَبْشَمِيُّ (٤). موافقًا في ذلك سيبويه (٥)، وابن

⁽١) ينظر: شرح المفصل ٢/ ١٥، ٨/ ٧، وظاهرة التخفيف في النحو العربي/ ٣٥١.

⁽٢) ينظر: ظاهرة التخفيف / ٣٦٠.

⁽٣) شرح الشافية للرضى ١٩٢/١.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٣.

⁽٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٦٧ - ٣٧٧.

يعيش (١)، وابن عصفور (٢)، وكذلك اختصار الحكاية عند أبي حيان في قولهم: أمَّن، أي قال: آمين (٣).

٢٧ - علة التغليب:

من العلل التي استعملها سيبويه في كتابه (٤)، وأبو على الفارسي في التكملة (٥)، والسيوطي في الأشباه والنظائر إذ ذكر لها مفهومًا في قوله: «إنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينها أو اختلاط»(٦).

واستخدم هذا أيضًا في همع الهوامع(٧).

واستخدم أبو حيان هذه العلة في باب المثنى، إذ ذكر أنه لابد من اتفاق اللفظين المراد تثنيتهما لفظًا ومعنى، فإن اختلفا لفظًا ومعنى لم يجز إلا فيها سمع على سبيل التغليب، كالقمرين للشمس والقمر، والعمرين لأبي بكر وعمر – رضي الله عنها والأبوين للأب والأم.

وجعل ذلك على سبيل التغليب (٨). وأجاز ذلك أيضًا ابن عصفور وجعله على سبيل التغليب، وذلك موقوف عندهما على السماع، يقول ابن عصفور: « الجواز إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية» (٩).

 ⁽۱) ينظر: شرح المفصل ٩/٦.

⁽٢) ينظر: المقرب/ ٦٩- ٧٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبو جناح ٢/ ٣١٣.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٧٤.

⁽٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٦١.

⁽٥) ينظر: التكملة لأبي علي الفارسي / ٢٤٣ - ٢٤٤.

⁽٦) الأشباه والنظائر ١/٩٥١.

⁽٧) ينظر: همع الهوامع ١٤٣/١.

⁽٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٥.

⁽٩) المقرب ٢/ ٤٠.

وذكر أبو حيان أن المازني قد منع تثنية العلم المعدول ، نحو: عُمَر ، وقال: أقول: جاءني رجلان كلاهما عمر. ثم عقب أبو حيان على هذا الرأي في قوله: «ولا أعلم أحدًّا وافقه على المنع مع قول العرب: «العمران»، فإذا ثني على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى أولى»(١).

وإن اختلف معنى اللفظين المشتركين إما بتضاد ك «الجونين» للأسود والأبيض، أو بغير تضاد ك «العينين» للينبوع والباصرة، فأكثر المتأخرين على أنه لا يجوز تثنيتها، وجوَّز ذلك ابن مالك (٢)، وإن اتفقا في اللفظ والجنس فلا خلاف في جواز التثنية إذا فهم المعنى عند النحاة (٣).

وتقول في: قائم وقائمة: قائمان ، فتغلب المذكر ، وقالوا: ضَبْعَان للمذكر وضَبُع للمؤنثة، فلما ثنوا غلبوا المؤنث، فقالوا: ضبعان، وقيل: ضِبْعَانَان، فيهما على الأصل ، وإذا جمعوا قالوا: ضِبَاع ، فغلبوا التأنيث، ولم يقولوا: ضَبَاعين، وقيل: ضَبُع ينطلق على الذكر والأنثى فلا تغليب في قولهم: ضبعان عند أبي حيان (٤).

٢٨- علة الإشباع:

الإشباع: مصدر أشبع، ويقال: سعى إلى إشباع الجائعين، أي: إطعامهم حتى يشبعوا، وفي العروض: حركة الحرف الذي بين ألف التأسيس وحرف الروي، ككسرة التاء في: قاتِل.

وفي النحو والصرف: إطالة الحركة حتى يتولد منها حرف مدّ(٥).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٧٧ - ١٧٨.

⁽١) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٥.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٥ - ٥٥٦.

⁽٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٩ ، ويراجع: المقتضب ٣/ ٤١ ، والمقرب ٢/ ٢٩٧، وشرح الجمل ١/ ١٤٠-١٤١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٨٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥١.

⁽⁰⁾ ينظر: لسان العرب مادة «ش ، ب ، ع» ، والمعجم الوسيط: «ش ، ب ، ع» .

صنوف العلة الصرفية عند أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب جمع ودراسة

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

والإشباع من العلل النحوية والصرفية التي استعملها أبو حيان كتابه ارتشاف الضرب، ومن هذا ما ذكره من أن « فُعُنْلال » نحو: خُرُنْبَاش – بضم الراء - يمكن أن تكون الألف إشباعًا لحركة الباء قبلها.

وكذلك « فَعَنْلُول» نحو: قَرَنْفُول، يمكن أن تكون إشباعًا لحركة الفاء قبلها (١)، ومنه قول الشاعر:

خَودٌ أَنَا أَ كَالَهَ اوْ عُطُبُ ول كَأَنَّ فِي أَنْيَا بَهَا قَرَنْفُ ول (٢)

وذهب ابن جني (٣) ، وابن عصفور (٤) إلى أن « خُرُنْبَاش (٥): خُرُنْبَش» ثم أشبعت فتحة الباء فصار : خُرُنْبَاش.

أما قولهم : «خِلَفْنَاه» على وزان «فِعَلْنَاه» فذكر ابن عصفور (٦) أنه ليس ببناء أصلى؛ لأنهم قالوا : خِلَفْنَه، فيمكن أن يكون هذا مشبعًا منه، وهو أولى عنده ، من

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٣٨.

⁽٢) من الرجز لإبراهيم بن هرمة في ديوانه/ ٢٣٩، وسر صناعة الإعراب ٢٩/١، والممتع لابن عصفور/ ١٠٩، و وخزانة الأدب ١/ ٥٨.

والْعُطبُول على وزن " فعلول" ، والعطبول: المرأة الطويلة العنق، والعطبل: الرجل الممتد القامة الطويل العنق، والجمع: عطابيل. ينظر: لسان العرب "ع. ط. ب. ل" ، والمعجم الوسيط، وشمس العلوم بها في العربية من كلوم لنشوان الحميري "عطبل"، والقرنفول: جنس شجر معمر من الفصيلة الآسية ، يزرع في البلاد الحارة لاستعال أزهاره المجففة تابلًا. لسان العرب. قرنفل. القاموس المحيط، والمعجم الوسيط.

⁽٣) ينظر: الخصائص ٣/ ٢١٢.

⁽٤) ينظر: الممتع / ١١١.

⁽٥) زعم قوم أنه المشكطرا مشيع وليس به ، والصحيح أنه المرماجوز خروشوقلا : تأويله غراء الذهب وهو لحام الصاغة. ينظر: معجم الأعشاب العربية/ «خرنباش».

⁽٦) ينظر: الممتع / ٩١.

صنوف العلة الصرفية عند أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب جمع ودراسة

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

إثبات بناء لم يستقر ، أما أبو حيان فيرى أن يكون الألف إشباعًا فدعوى عنده ، ويرى أنه بناء مثت (١).

٢٩ - علة حمل الجمع على المفرد:

مثل أبو حيان لهذه العلة بـ « مطايا» حيث علل أن الجمع اعتل كما اعتل المفرد، والمفرد «مطية» قلبت فيه الياء ألفًا (٢).

وكذلك « علاوى» صحت الواو فيها كم صحت في المفرد ($^{(n)}$)، فعلل صحة الجمع للحمل على صحة المفرد.

٣٠ علة اتباع رسم المصحف:

نحو الوقوف على « مُحِلِّي» بالياء ، وحذف النون ، وقد أجمع القراء على هذا في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ ﴾ (٤)، وعلل ذلك أبو حيان باتباع رسم المصحف (٥).

ونحو الحذف عند بعض القراء في غير الفواصل والقوافي في نحو قوله تعالى: ﴿ أُجِيبُ دَعُوةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴿ (٦)، وعلل ذلك أبو حيان بعلة اتباع رسم المصحف (٧).

⁽١) ينظر: ارتشاف الضم ب ١/ ٨٥.

⁽٢) ينظر: المصدر السابق ١/٢٦٣.

⁽٣) ينظر: المصدر السابق نفسه.

⁽٤) من الآية (١) من سورة المائدة .

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٠٦.

⁽٦) من الآية (١٨٦) من سورة البقرة .

⁽۷) ينظر: ارتشاف الضرب ۲/ ۸۰٦.

المبحث الثالث

موقف أبي حيان من تعدد العلل ، والتعليل بالعلل القاصرة وموقفه من السابقين وتأثر اللاحقين به

من الدواعي التي دعت أبا حيان إلى اعتراض آراء الآخرين وأقوالهم عدم وجود الحجة أو الدليل - في نظره - فهو لا يقبل أي رأي من الآراء إلا بدليل عقلي أو نقلى ، وإلا فلا مكان له عنده، ومن تلك الأدلة التعليل.

فعندما تحدث عن تصغير الترخيم ، وهو ما سهاه الخليل وسيبويه به ما جمع على غير واحدة المستعمل، وسهاه المبرِّد بجمع الترخيم، وعند السيرافي باسم الجمع، وكذلك جمع التكسير شذوذًا، احتج أبو حيان بالعلة وذلك لأنه مخالف لما يجب فيه تسكين فهو تكسير ما لم ينطق به كالمذاكير»(١).

وكذلك عندما ينقاس في جمع ما كان على «فَعَال» ، وفِعَال : فُعُل» فتقول: صَنَاع : صُنُع ، ودِلَاث ودُلُث، ثم احتج لهذا القياس في أنها بمنزلة «فعول» في كونها لا يجمعان بالواو والنون، ولا على « فعائل» فقيس « فِعَال وفُعُل» (٢).

كما نقل أبو حيان عن سيبويه في تصغير «عَدَوِيّ» تقول: «عُدَيِّيُّ» ولا يجيء الحذف ثم احتج لذلك بأنك لو حذفت لصار التصغير بلا تصغير (٣).

وفي هذا المبحث سأتحدث عن موقف أبي حيان من تعداد العلل. ثم موقفه من العلل القاصرة والتعليل ها.

⁽١) ارتشاف الضم ب ١/ ٤٣٨.

⁽٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٤٢٥.

⁽٣) ينظر: المصدر السابق نفسه ١/ ٣٩٥.

أ- موقف أبى حيان من تعدد العلل:

من طبيعة العلة أنها تقبل التعدُّد، وقد نقل بعض النحاة مجموعة من العلل المتعددة

وخصوصًا إذا كانت العلة الواحدة لا تكفي للتدليل على صحة حكم من الأحكام (1), ومن النحاة من يرى أن المعلول لا يعلل بأكثر من علة واحدة، ويجعل تعدد العلل من قبيل وصفها كه ابن الخَشَاب حينها جعل مجموعة من الأوصاف علل لرفع الفاعل ونصب المفعول، وذلك في قوله: "رفع الفاعل لقوته وقلته وأوليته، ونصب المفعول لكثرته وضعفه وتأخره" (7).

والذي يظهر لي أن ما ذكره ابن الخشاب من باب تعدد العلل لا من قبيل وصفها؛ لأن وصف العلة عنده احتياط بعيد عن التناقض، ويلجأ إليه النحاة إذا كانت العلة متقدمة على معلولها تقدمًا عقليًا لا لفظيًا $\binom{n}{2}$ ، ولها شرطان عند ابن يعيش هما: أن يكون لها تأثير ، وأن تكون للاحتراز $\binom{2}{3}$.

وجاءت معظم تعليلات أبي حيان بسيطة خالية من التركيب والتعدد، وهذا يعود - كما أرى - إلى اقتناعه بكفاية التعليل الواحد، وقيامه بالمهمة خير قيام وهو مما دعا إلى تبسيط العلل والمسائل النحوية.

وقد يعلل لصحة ما ذهب إليه – أحيانًا- بأكثر من علة وإن كان قليلًا ، فتراه – مثلًا- يقول: «إن بنيت مثل « جَحْمَرِش» من «حَيِي» فتقول على رأي من جعل اللام ياء « حَيِّيي»، تدغم الأولى في الثانية، وتبدل الثالثة واوًا ، وتحذف الرابعة ،

⁽١) ينظر: أسرار العربية/ ٢٥- ٢٧/ وكشف المشكل في النحو/ ١٨١- ١٨٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٧٤- ٥٧، وشرح الكافية الشافية / ١٣- ١٤.

⁽٢) المرتجل لابن الخشاب/١١٨.

⁽٣) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين/ ١٠٥ - ١٠٦.

⁽٤) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٢.

فتصير: «حَيَّو»منقوصًا، أو بعد الإدغام، والحذف تحركت الياء، وانفتح ما قبلها فصار «حَيَّا» مقصورًا، أو لما تحركت الثالثة، وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا وسلمت الأخيرة »(١).

ففي النص السابق تجد أكثر من علة ، فمن ذلك :

علة المجانسة، وعلة الثقل أو اجتماع ثلاث ياءات ، وعلة التخفيف ، وعلة الأوْلَى . ومن تعليل الظاهرة بعلتين اثنتين عند أبي حيان أنه يتضح لك في تعليلهم إعلال الواو في «ريّ» فأصل هذه الكلمة «روي» لأنك تقول : روي يروى ، ولكن الواو قلبت ياء لواحدة من العلتين الآتيتين:

الأولى: أن الواو الساكنة في حشو الكلمة تقلب ياء إذا سبقت بكسرة، والواو في «روي» ساكنة ، وهي في حشو الكلمة، وسبقت بكسرة الراء ، فأدى هذا إلى قلبها ياء (٢)، كم حدث للواو في ميزان وميعاد (٣).

الثانية: أن الواو تقلب ياء إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة، أو ما يشبه الكلمة الواحدة، وكانت أولاهما ساكنة، وفي «روى» تتضح لك هذه العلة، فالواو ساكنة، وقد اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة، فأدى ذلك إلى قلبها ياء، كما قلبت الواو في «مقضي»، ومرمى، وسيّد، وميّت» (٤).

ومن الأمثلة كذلك عند أبي حيّان: إذا التقت الواو في صدرة الكلمة، وكانت الثانية ساكنة أصلية أو متحركة أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك (٥)، وقد

⁽١) ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٨.

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٢.

⁽٣) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٧٥ - ٢٧٨.

⁽٤) ينظر: المصدر السابق نفسه ١/ ٢٨٤.

⁽٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧، ويراجع: الكتاب ٤ / ٣٣٣، والتصريف الملوكي/ ٦٦.

تجسد ذلك في « أولى» أنثى الأول، وأصلها وولى ، وأواصل، وأصلها : وواصل جمع واصلة . وعلل الصر فيون هذا القلب بـ:

- ١- نقل الضم والكسر على الواو.
- ٢- ثقل اجتماع المتماثلين وخاصة الواوين.
- ٣- خفة التجانس الذي ينتج عنه قلب الواو همزة كما في « أولى، وأواصل» (١).

وإن أجاز بعض النحويين تعليل الحكم بعلتين فصاعدًا ، ورد أبو بركات الأنباري عليهم بقوله: « وهذا ليس بصحيح، وقولهم. « إن هذه العلة ليست موجبة وإنها هي أمارة ودلالة على الحكم، وكها يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات ... » (٢).

ومن باب تعدد العلل الاختلاف في علة دخول تنوين الصرف على الاسم، إذ قيل: إنه دخل فرقًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وقيل: فرقًا بين الماسم والفعل، وقيل: فرقًا بين المفرد والمضاف، وقيل: فرقًا بين المعرفة والنكرة في الأسماء المبنية (٣).

ويلاحظ على أبي حيان أنه ذكر أكثر من علة هنا لشيء واحد، أو أنه ولّد علة من علة مما يؤكد تمسكه بالعلة والتعليل، وهذا في أغلب كتبه، كقوله في نون « يفعلان»: « وأنها جعلت ساكنة وإنها حركت لالتقاء الساكنين، وإن حركتها كانت فتحة مع الواو والياء، وكسرة مع الألف تشبيهًا بنون النسوة والجمع، فكها قالوا الزيدان، قالوا: يقومان »(٤).

⁽۱) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٦- ٢٥٧، ويراجع: المسائل المشكلة « البغداديات» لأبي علي الفارسي/ ٨٥-

⁽٢) لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري / ١٢٠.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٧.

⁽٤) منهج السالك لأبي حيان/ ١٢.

فتجد أن أبا حيان كان من القائلين بالعلة في جميع أنواعها على الرغم من ادعاء البعض من أنه تأثر بالمذهب الظاهري، وأنه متابع ابن مضاء القرطبي في إنكار بعض العلل، ودليل ذلك تعدد العلل للحكم الواحد،

وكل هذا يشير إلى عناية أبي حيان بالتعليل وعدم نفوره منه الأمر الذي خلصت إليه الدكتورة/ خديجة الحديثي فلخصت موقفه بأنه كان موقفًا وسطًا بين موقف ابن مضاء القرطبي ، وموقف جمهور النحاة، وإن خاض في تعليلاتهم أحيانًا(١).

ب- موقف أبى حيان من التعليل بالعلل القاصرة:

يقصد بالعلل القاصرة بالعلل التي لا تطرد في مثيل معلو لاتها (٢).

وأبو حيان لا يرى في التعليل بالعلل القاصرة كبير فائدة، كما يرى أن النحويين قد أفسدوا النحو بعللهم وحججهم الضعيفة الواهية التي ليس لأكثرها نفع أو كبير فائدة، وأن بعض هذه التعليلات لا حاجة إليه أصلًا كتعليلهم الأمور الوضعية؛ لأنه لا يمكن أن يعلل كل شيء.

ومما يوضح موقفه من العلل القاصرة قوله: « والتعليل إنها ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب، واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه» (٣).

وذكر أبو حيان أن النحاة جعلوا النحو علمًا يبعث على السأم في النفس بكثرة ما وضعوه من تعليلات ، يقول: « النحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كان

⁽١) ينظر: العلل النحوية دراسة تحليلية في شرح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري. لحميد الفتلي/ ٣٠.

⁽٢) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين / ١١٠.

⁽٣) منهج السالك / ٢٢٩.

يضعون مكان التعليل أحكامًا نحوية مستندة على السماع الصحيح لكان أجدى وأنفع»(١).

ويظهر جليًا أن أبا حيان ذهب إلى ما ذهب إليه ابن مضاء من اطراح التعليلات السقيمة التي لا فائدة منها، ولا داعي إليها، ورّ الأقيسة التي لا تعتمد على سياع صحيح، وأخذ على النحويين انشغالهم بهذه التعليلات عن وضع أحكام مستندة على السياع الصحيح (٢).

وذكر أبو حيان أن بعض شيوخه من أهل المغرب كانوا يقولون: « إياكم وتعليل الرماني والوراق، ونظائرهما ، وكثيرًا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة ، والعلل القاصرة ، وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة، ولا يحتاج في ذلك إلى معان فكر ولا إكداد بصيرة ، ولا حث قريحة »(٣).

وتعد علل الشذوذ ، وعلل الضرائر الشعرية قاصرة ؛ لأنها واقفة على معلولها (٤) حسب. ومثل أبو حيان لذلك في قوله: وشذت العرب فجمعت ما لا يعقل جمع المذكر العاقل ، قال:

⁽١) أبو حيان النحوي / ٣٩٥.

⁽٢) ينظر: المصدر السابق / ٣٩٦.

⁽٣) منهج السالك / ٢٢٩.

⁽٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٢٤ - ١٢٥.

⁽٥) البيتان من الرجز، ولم يعرف قائلهما، وهما غير منسوبين في الكتاب ٣/ ٤٩٤، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٣٢، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤٧، والأصول في النحو لابن السراج ٣/ ٥٣، وتذكرة النحاة/ ٤٢٤، وشرح الشافية للرضى ١/ ٢٧٠، وخزانة الأدب ٦/ ٥٠ - ٥١.

فجمع «بكر» على «أبكر» ثم صغرت على هذا، وجمعت هذا الجمع، والقياس عند أبي حيان: «دُهَيْدِهَات - وأُبَيْكِرَات» وعد هذا أبو حيان من العلة القاصرة - وإن كانت قليلة عنده - لأنها لا تطرد في مثيل معلولاتها، بل هي خاصة بهذه الحالة» (١).

ومن أمثلة العلة القاصرة كذلك عند أبي حيان ما ذكره عن الفراء من أنه يذهب إلى أن كل كلمة كانت لامها المحذوفة في الأصل واوًا ، فإنها تأتي مضمومة الأول، نحو: لُغة ، وكُرة . أما إذا كانت اللام المحذوفة ياء فإنها تأتي مكسورة الأول، مثل: مِئة ، ورئة (٢).

ونحو: يد، ودم، وهن، وفم، ولم تأت هذه الكلمات تامة على أصلها إلَّا في أماكن شاذة، وعلى أن منها ما لم يأت على أصله وهو معرب، نحو: «حر» وأصلها «حرح» فالمحذوف عين الكلمة (٤).

وإن اختار بعض النحويين جواز التعليل بالعلة القاصرة - خلافًا لأبي حيان - مثل السيوطي - إذ قال: « بأنا لا نسلم أنها تراد للتعدية، فإن العلة إنها كانت علة لإخالتها، ومناسبتها ، لا لتعديتها، ولا نسلم - أيضًا - عدم فائدتها، فإنها تفيد الفرق

⁽١) ارتشاف الضرب ١/ ٣٨٧.

⁽٢) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢٥٠.

⁽٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٥٠ - ٢٥١.

⁽٤) ينظر : الخصائص لابن جني ١/ ١٧٠-١٧١، وارتشاف الضرب ١/ ٢٥٠- ٢٥١.

بين المنصوص الذي يعرف معناه والذي لا يعرف معناه، وتفيد أنه ممتنع ردّ غير المنصوص عليه ، وتفيد – أيضًا – أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة »(١). ج- موقفه من السابقين:

من الملحوظ أن القواعد النحوية التي سجلها سيبويه اعتمدت على التعليل، ويعتبر كتابه أول بحث جامع للعلل النحوية والتصريفية (٢).

وكان ابن جني مغرمًا بالعلل يدافع عنها ، ويذود عن حماها، وهو الذي قسم العلل، وحاول أن يخضع قواعد النحو جميعها إلى هذه العلل التي استوعبها ودقق فيها، وكتابه «الخصائص» سجل حافل للعلل النحوية والتصريفية (٣).

وحاول ابن مضاء القرطبي إلغاء هذه التمارين؛ لأنها لم تنطق بها العرب، ولسنا بحاجة إلى ذكرها(٤).

وقد سار أبو حيان في كتبه على هذه الطريقة ، فلم يلتفت إلى هذه التهارين غير العلمية، ولم يعرها اهتهامًا، وكتبه خالية من مثل هذه الأبواب، ولم يشر إلى شيء منها في الأبواب المختلفة، وبذلك يكون أبو حيان قد تابع ابن مضاء في إلغاء التهارين غير العلمية، وخلص الدارسين من عنائها.

ويرى أبو حيان أن النحاة قد أفسدوا النحو والصرف بعللهم وحججهم الضعيفة الواهية التي ليس لأكثرها نفع أو كبير فائدة، وأن هذه التعليلات لا حاجة إليها. كما يظهر أن أبا حيان ذهب إلى ما ذهب إليه ابن مضاء من ترك التعليلات السقيمة التي لا فائدة منها ولا داعي إليها.

(٢) ينظر: مسائل التصريف في البحر المحيط لأبي حيان . د/ عبد الله بن محمد العمير ٢/١٠٢٧.

⁽١) الاقتراح للسيوطي / ٩٠.

⁽٣) ينظر: الخصائص لابن جني ١/ ١٧٣، ٢٤٠.

⁽٤) ينظر: الردعلي النحاة لابن مضاء/ ٢٤- ٢٧.

ومن الطبعي أن يخضع كل عالم للتأثر والتأثير، وليس هناك عالم مقطوع الصلة بسابقيه أو بلاحقيه، بل لابد أن يكون متواصلًا معهم جميعًا أو مع بعضهم.

وأبو حيان ليس بدعًا بين هؤلاء العلماء، فقد تأثر بسابقيه ، وترك أثره البارز في لاحقيه، وتأثره بالعلماء السابقين بداية من الخليل بن أحمد، وسيبويه إلى علماء عصره واضح في علله، حيث أفاد منهم، ونقل عنهم، وتبعهم في علله.

وقد تبين لي من خلال ودراسة العلل ومصادرها أن تأثره بالعلماء البصريين عامة أكثر منه بالآخرين، فوافقهم، وخالف مخالفيهم في معظم المسائل، إلا أنه لم يكن متعصبًا لهم، لذا عارضهم - أيضًا - في بعض العلل، ووافق خصومهم.

وعمن تأثر بهم أبو حيان سيبويه، والمبرِّد، والزجاج، وابن السراج، وأبو بكر الأنباري، والسيرافي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، والصيمري، ومكي القيسي، وابن بابشاذ، والجرجاني، والأعلم الشنتمري، والبطليوسي، والزمخشري، وابن الشجري، وأبو البركات بن الأنباري، وأبو البقاء العكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، ورضي الدين الاستراباذي، وابن أبي الربيع، وغيرهم.

وأخص هنا أربعة من هؤلاء العلماء ، وهم: الزجاج، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي؛ لأن تأثر أبي حيان بهم واضح، ولم تشملهم الدراسة السابقة لكى لا تطول، وذكرهم هنا يكمل هذه الدراسة.

١ - أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ. المعروف بالزجَّاج (ت١١هـ):

أفرده أبو حيان بالذكر، ونقل آراءه في مسائل عديدة، فوقف منه موقف المعارض في بعض المسائل حيث قال: «بناء «فَعَلان» من القوة منعه الزجاج، وأجازه الجمهور، فقال سيبويه تقول: قَوَوَان: تصحّح، ولا تدغم، ولا تقلب»(١).

3111

⁽١) ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٤، وينظر: الكتاب ٤/ ٩٠٩.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

ثم قال أبو حيان : «والأكثرون تقول: «قِوَيَان» تقلب الواو ياء، وتكسر ما قبلها»(١).

ونقل أبو حيان خلاف الزجاج مع النحويين فمن ذلك: «وحكى الزجاج عن الأخفش أن الهمزة في «مصائب» بدل من الواو التي اعتلت في «مصيبة» قال الزجاج: «وهذا ردىء، ويلزمه أن يقول: مقائم في جمع المقام» (٢).

ونحو قوله: «ومذهب سيبويه أن «ثبة» محذوفة اللام، وهي من تثبيت، أي: جمعت، والزجاج يذهب إلى أنها محذوفة العين من «ثاب» (٣).

وقال أبو حيان: « فيجوز الرد وعدمه» (٤).

٢- أبو بكر محمد بن السري بن السراج (ت٢١هـ):

وتابع ابن السراج في بعض المسائل العلماء الذين اعترضهم أبو حيَّان، فتعرض للاعتراض ضمنًا لمن تابعه، ونقل آراءه، فمن ذلك: « وتقول في «هِنْدَلَع» في قول ابن السراج (٥): «هُنَيْدِل» حذفت العين؛ لأنها آخر الكلمة، وهي عنده خماسية، وغيره يقول: «هُدَيْلِع» بحذف النون، ولا يثبت هذا الوزن في الأصول».

وفي «فِعْلَة» جمعًا كـ«ثور» و«ثيرة» ، نقل أبو حيان عن المبرِّد (7)، وابن السَّرَّاج (7) «ثيرة» مقصور من «ثيارة» ، والمبرد – أيضًا – قالوا ذلك للفرق بين «ثور» الحيوان، وبين «ثور» القطعة الأقط، فقالوا في ذلك : «ثِيرَة» وفي هذا «ثور»، وقيل:

⁽١) ارتشاف الضم ب ١/ ٢٨٤.

⁽٢) المصدر السابق، وينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/ ٣٢٢.

⁽٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢١.

⁽٤) المصدر السابق ، وينظر : الكتاب ٣/ ٣٥٨- ٥٥٩.

⁽٥) ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٨، وينظر: الأصول في النحو٣/ ١٨٦.

⁽٦) ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٨، وينظر: المقتضب ١/ ١٢٨.

⁽٧) ارتشاف الضرب ١/ ٢٧٨، وينظر: الأصول في النحو٣/ ٣١٠- ٣١١ و ٢/ ٤٣٢.

قال العرب: « ثِيرَة، وثِيرَان، فقلبوا الواو فيها، فأجروا الجمع كله على الياء، فقالوا: «ثِيرَة» (١).

٣- أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ):

واستعمل أبو حيان رأي السيرافي في توضيح رأي لسيبويه، كما في قوله: « وبهذا فسَّر السيرافي كلام سيبويه، وهو اختيار ابن عصفور» (٢).

وأحيانًا يعرض رأيه في المسألة ، كقوله عندما تحدث عن تصغير الترخيم، وما ذكره المبرد بأنه جمع ترخيم ، فقال: « وأجاز السيرافي أن يكون اسم جمع، وأجاز أن يكون جمع تكسر شذوذًا» $\binom{(7)}{}$.

وأحيانًا يحتج بها نقله السيرافي عن بعض النحاة، كقوله: « وإن صغرت شيئًا من هذا على واحده، فهو جائز على قبحه. انتهى. وهذا مخالف لما نقل السيرافي، وغيره عن الأخفش، أنه لا يجيز تصغيره على لفظه، وأنه يرده إلى الواحد، ويجرى مجرى الجموع المكسرة» (٤).

وفي إعلال « عَوِرَ» وقولهم فيه: « عار» فقال السيرافي: لم يذهب فيه مذهب « أَفْعَلَ»، وقيل: هو شذوذ، كما شذوا في تصحيح « رَوحَ» (٥).

٤ - أبو على الحسن بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ):

أكثر أبو حيان النقل عن أبي علي الفارسي، إلا أنه لم يقف منه موقف الموافق دائمًا، بل اعترض عليه في بعض المسائل، وناقش رأيه فيها، ومن ذلك ما قاله الفارسي

⁽۱) ارتشاف الضرـب ١/ ٢٧٨، وينظر: شرح كتـاب سيبويه للسـيرافي ٤/ ٣١٧، وحاشية الصبان ٤/ ٢٧، والكناش في النحو والتصريف ٢/ ٢٧٥.

⁽٢) ارتشاف الضرب١/ ٤٧٤.

⁽٣) المصدر السابق ١/ ٤٣٨ .

⁽٤) السابق نفسه ١/ ٤٠٣ .

⁽٥) ارتشاف الضرب ١/ ٢٩٩.

في تسوية التذكير والتأنيث في الاستعمال والكثرة، وإن امتاز بياء النسبة كـ«روم» و «رُومِي»، وقياس هذا أن يجري فيه التذكير والتأنيث على معنى الجمع، وعلى معنى الجماعة (١). وقال أبو حيان: « وليس ما قاله على إطلاقه للرُّوم، والزنج، وما أشبههما» (٢).

ونقل أبو حيان عن الفارسي تخطئة الرواية التي سمعت من قوم غير فصحاء، ولم ينقله الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة، يقول الفارسي: «هو خطأ في الرواية: فإن صحت فإنها سمع من قوم غير فصحاء لا يؤخذ بلغتهم، ولم يحكه سيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة» (٣).

وقال أبو حيان: « وحكى الفارسي في الإيضاح: هذه اللغات كما حكى سيبويه، فقال: منهم من يتبع، ومنهم من يفتح، ومنهم من يكسر، ثم قال: «وإذا اتصل به ضمير المؤنث فتحوا جميعًا، وإذا اتصل به ضمير المذكر ضموا جميعًا» (٤).

د- تأثيره في اللاحقين:

كها تأثر أبو حيان بمن قبله ، فقد كان له تأثيره فيمن بعده من تلاميذ وغيرهم ممن جاء بعده، ويظهر ذلك في وقوف هؤلاء النحاة اللاحقين من آراء أبي حيان بالتأييد له أحيانًا، وبالرد عليه أحيانًا أخرى، أو بعرض رأيه ، أو الاستعانة به في استشهاده، أو تعليق على مسألة، ومن أبرز العلماء الذين تأثروا بأبي حيان : المرادي، وابن مكتوم، والسفاقسي، والسمين الحلبي، وابن هشام المصري، وبهاء الدين السبكي، وناظر الجيش، والدمياميني، وخالد الأزهري ، وجلال الدين السيوطي، والأشموني، وعبد القادر البغدادي، وغيرهم.

⁽١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٠٤، وينظر: التكملة / ٣٦٠.

⁽٢) ارتشاف الضرب ١/٣١٠.

⁽٣) المصدر السابق ١/ ٣١٠.

⁽٤) السابق نفسه ، وينظر: التكملة / ١٦٨ - ١٦٩.

وسأتناول أربعة من الذين تأثروا بأبي حيان، وهم:

١ - الحسن بن قاسم المراديّ، المعروف بابن أم قاسم (٣٤٠هـ):

تأثر المرادي بأبي حيان تأثرًا واضحًا، واهتم بآرائه اهتهامًا بالغًا، وأفاد من مختلف كتبه، فأكثر النقل منها في معظم مؤلفاته، مثل: شرح التسهيل للمرادي، وشرح الألفية له، والجنى الداني، وغيرها.

ومن أمثلة ذلك في شرح التسهيل: أن أبا حيان فصّل الكلام في « أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثيًّا مكسور العين فتحت عينه في النسب، سواء كان مفتوح الأول ك « فَيْل»، فتقول في النسب نَمِر»، أو مكسور الأول ، ك « إبل» ، أو مضموم الأول ، ك « فَيْل»، فتقول في النسب إليها: نَمَرِيّ، وإِيَلِيّ، و فُوَّلِيّ، فنقل المرادي في ذلك قول أبي حيان، حيث يقول: «قال الشيخ أبو حيان: فتح العين في ذلك واجب ، لا نعلم فيه خلافًا إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أن ذلك على سبيل الجواز» (١) ، وكذلك نقل المرادي عن أبي حيان في « الوقوف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر»، حيث يقول: « أبي حيان في « الوقوف بهاء السكت على الوقوف على هذه الكلمة، والذي يقتضيه النظر عندي، أن يكون الوقف بالهاء اختيارًا لا وجوبًا؛ لأنه وإن حذفت فاؤه، فإن تاء عندي، أن يكون الوقف بالهاء اختيارًا لا وجوبًا؛ لأنه وإن حذفت فاؤه، فإن تاء الافتعال لازمة للفعل، وهذا الحذف عرض شاذ، وليس بمطرد فلا يلتفت إليه» (٢).

وكذلك نقل عنه في « جمع إنسان: أناسي، وأصله: أناسين، والياء فيها بدل من النون»، يقول: قال في التذييل والتكميل: ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء في « أناسي» ليست بدلًا ، وأن «أناسي» جمع « أنسي» و «أناسين» جمع «إنسان» لكان قد ذهب إلى قول حسن، واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول: إنسى في معنى إنسان» (٣).

⁽١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣/ ١٤٥٠.

⁽٢) المصدر السابق ٣/ ١٤٨٤ - ١٤٨٥ .

⁽٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣/ ١٤٠٧ .

كما كان هناك تشابه بينهما في المصطلحات والحدود، ومن ذلك تعريف الوقف، يقول المراديّ: «الوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة»(١).

ويقول أبو حيان : « هو قطع النطق عند إخراج اللفظة» (٢).

ومما يدل على منزلة أبي حيان الأندلسي عند المراديّ أنه كان حين النقل عنه غالبًا ما يقول: «قال الشيخ أبو حيان» ، وقد ذكره في « الجنى الداني» أكثر من سبع عشرة مرة (٣).

٢-عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري جمال الدين (ت٧٦١هـ):

كان ابن هشام شديد المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه، ومع ذلك لا ينكر تأثره به، لأنه ألف عدة كتب شرح فيها كتب أبي حيان أو رد عليه فيها، ومنها كتاب « التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل»، و «شرح اللمحة البدرية لأبي حيان»، و «فوح الشذا في مسألة كذا» ، ولأنه أكثر النقل من أبي حيان في مختلف كتبه وإن كان ذلك للاعتراض له أو الرد عليه، ومن أمثلة ما نقله عن أبي حيان، ثم اعترض أو رد ما قاله: « ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهمًّا منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين» (٤).

وفي قوله تعالى: ﴿يَكَأَيُّمَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ ﴾ (٥) أي: مستقبلات لعدتهن. كذا فسره جماعة من السلف، وعليه عول الزنخشري، ورده أبو حيَّان ته همًّا منه أن الخاص لا محذف (٦).

⁽١) توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٦٩.

⁽٢) ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٢.

⁽٣) ينظر: الجنى الداني/ ٢٤٤، ٥٥٠، ٢٨١، ٢٦٩، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٣، ٩٩٥، ٢١٤، ٣٢٤، ٢٧٤، ٩٤١، ٣٥٥، ٥٤٣م. ٥٤٣، ٥٤٤، ٨٥١، ٥٠٠ .

⁽٤) مغنى اللبيب ٢/ ٦١.

⁽٥) الآية (١) من سورة الطلاق.

⁽٦) مغني اللبيب ٢/ ١١٠ .

وابن هشام، وإن كان كثير الرد على أبي حيان إلا أن تأثيره به أمر لا شك فيه، فإن كل ما في الأمر أن اعتراض ابن هشام على أبي حيّان مسألة طبيعية ومظهر من مظاهر التفكير الحر ... فإني لا أستطيع أن أغفل ما لأبي حيان من تأثير على ابن هشام وغيره من النحاة المتأخرين، إذ يعد المفتاح الأول لكل مغلق في كتب ابن مالك التي أغرم بها ابن هشام، فهو الذي دعم أصولها، وأوضح غامضها، وجسر الناس عليها، وقد عايش ابن هشام من غير شك هذه المدرسة وتأثر بها واستفاد منها (1).

٣- الحافظ جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي (ت٩١١هـ):

يتضح تأثر السيوطي بأبي حيان من خلال اعتنائه بآراء أبي حيان، وأقواله واعتهاده على كتبه، ولاسيها ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل، وتذكرة النحاة، وقد صرح بذلك فقال وهو يعدد مؤلفات أبي حيان -: « والتذييل والتكميل في شرح التسهيل مطول، والارتشاف مختصره، ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصي للخلاف والأحوال، وعليها اعتمدت في كتابي جمع الجوامع - نفع الله تعالى به - ... والتذكرة في العربية أربع مجلدات كبار وقفت عليها وانتقيت منها كثيرًا» (٢).

ومن خلال النظر في «همع الهوامع» يتبين مدى تأثر السيوطي بأبي حيان، إذ لا تخلو مسألة نحوية أو صرفية في هذا الكتاب إلا وقد نقل فيها السيوطي رأيًّا لأبي حيان ، كقوله: «إن تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصرف نحو: بُرَيْه، وسُمَيْع في إبراهيم وإسهاعيل؛ لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير، والعجمة لا تؤثر فيها كان كذلك. نبَّه عليه أبو حيان» (٣).

⁽١) ينظر: شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام، تحقيق د/ هادي نمر ١١٣/١.

⁽٢) بغية الوعاة ١/ ٢٤٢.

⁽٣) ارتشاف الضرب ١/ ٤٠٠، وينظر : همع الهوامع ١١٨/١.

ومما نقله عن أبي حيان قوله: «النون عوض من حركة الواحد في جمع المذكر السالم والمثنى ونسب ذلك أبو حيان إلى الزجاج (١)، ورده ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها فلا حاجة إلى التعويض بالنون»، وذهب ابن مالك (Υ) إلى أنها لرفع توهم الإضافة في نحو: رأيت بني كرماء ، ثم قال أبو حيان: « وهذا بناء على رأيه أن الحروف إعراب» (Υ) .

٤- أبو الحسن على نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٢٩هـ):

يظهر تأثره بأبي حيان من خلال شرحه لألفية ابن مالك، حيث نقل فيه عددًا كبيرًا من آراء أبي حيان – رحمه الله – مثل رأيه في النسب إلى : « مرميّ : مَرْ مَوِيّ».

قال في الارتشاف: « وشذ في «مرمى: مرمويّ»(٤).

ومما نقله كذلك قوله: « وقد قال في الإمالة: لم نجد ذلك ، يعني : كحرف الاستعلاء، والراء في الياء، وإنها يمنع مع الكسرة فقط» (٥).

ونقل عن أبي حيان في « عجنس» فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف؛ لأنه أكثر، وجعل وزنه «فعلل».

قال أبو حيان: « الذي أذهب إليه: أن النونين زائدتان ، ووزنه « فعنل » (٦). والله أعلى وأعلم

⁽١) ينظر: همع الهوامع ١ / ١٦٣ .

⁽٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٠ ، وينظر : همع الهوامع ١٦٣١، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٨.

⁽٣) ينظر: همع الهوامع ١ / ١٦٣.

⁽٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٢١٠، وينظر: شرح الأشموني ٤/ ٣١٩.

⁽٥) شرح الأشموني ٤/ ٣٨٨.

⁽٦) ارتشاف الضرب ٢/٧٠١ ، وينظر: شرح الأشموني ٤/ ٤٥٠.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني ٢٠١٩م

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله أولًا وآخرًا، فكما بدأت عملي بحمد الله، أختمه كذلك بحمد الله وشكره، أدعو الله – عز وجل-أن تكون آخر حياتي ومنتهى كلماتي.

وأصلى وأسلم على أفصح العرب - الله- ،

وبعد التطواف في هذا البحث فأرى أن هناك نتائج بارزة تلح على الظهور سواء في الجانب النظري، أو الجانب التطبيقي، ومن أهم هذه النتائج:

- ١ توفيق أبي حيان فيها يصبو إليه من تأليف كتابه ارتشاف الضرب حيث جاء
 كتابه بديعًا في عرضه، غنيًا في مادته، تتبع فيه جلّ مسائله العريقة واستوعب
 الكثير من أقوال العلهاء، وناقش خلافاتهم.
- ٢ استمد أبو حيان تعليلاته في الغالب من المصادر النحوية ، فكثيرًا ما نقل من كتب
 النحو ، وكذلك من كتب اللغة ليوضح علته التي كان يصبو إليها.
- ٣- لم يبن أبو حيان القاعدة على القليل أو النادر أو الشاذ، إنها يكون ذلك عنده إذا كان كثيرًا، كما كان يرجح السماع على القياس، ولا يأخذ برأي أو مذهب لأحد ما لم يكن مؤيدًا بسماع.
- ٤-كان موقف أبي حيان من التعليل امتدادًا لموقف ابن مضاء، وابن حزم من قبله، وهو موقف يبدو أقرب إلى موقف ابن حزم منه إلى موقف ابن مضاء، فقد حدد ابن مضاء أنواع العلل التي نفر منها، وطالب بإلغائها، وهي العلل الثواني والثوالث، وأجاز العلل الأول، أما أبو حيان فلم يحدد ما الذي يجب أن يسقط من تلك العلل، وكانت إشارته إلى رفض التعليل إشارة عامة تدل على أنه يستحسن طرحها على اختلاف درجاتها، وهذا ما دعا إليه ابن حزم، وكرره، ويجمع معظم الدارسين على اقتفاء أبي حيان لأثر ابن حزم.
- ٥-يرى البحث أن أبا حيان قد أعرض عن العلل الفلسفية المنطقية الجدلية، وذلك لتعرض تلك العلل من هجوم عنيف، وخصوصًا في الأندلس في عصر أبي حيان وما قبله.

- ٦-يرى أبو حيان أن النحاة قد أفسدوا النحو والصرف بعللهم وحججهم الضعيفة الواهية التي ليس لأكثرها نفع أو كبير فائدة، وأن هذه التعليلات لا حاجة إليها، ولو كانوا يضعون مكان التعليل قواعد وأحكامًا نحوية وصرفية ولغوية لكان أولى وأنفع.
- ٧-علل أبي حيان كانت أغلبها بسيطة قصيرة واضحة، وكان اللجوء إلى تركيب العلة رغبة في تقوية ذلك التعليل، ولذا كانت الروح المنطقية عند أبي حيان ضعيفة.
- ٨-اتسمت العلة عند أبي حيان بالوضوح، والاستمداد من روح العربي الأصيل الذي نطق هذه اللغة.
- 9-تأثر أبو حيان في علله بالعلماء السابقين بداية من الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه إلى علماء عصره، كذلك ترك أثره البارز في كثير من العلماء الخالفين، مثل: المرادي، وابن مكتوم، والسفاقسي، والسمين الحلبي، وناظر الجيش، وغيرهم.
- ١ يكون مفيدًا في ختام هذا البحث أن أذكر أنه قد جدت عوامل غيرت من مسار الدرس النحوي والدرس الصرفي في الأندلس، فلم يعد الجدل الفلسفي الذي ساد خلال القرون الأولى يستهوى النحاة المتأخرين، وخصوصًا الأعلام منهم، فتجدهم ينهجون نهجًا جديدًا يميلون فيه إلى التيسير والاختصار، والابتعاد عن التعقيد والتوسع، كما اتخذوا من السماع والنصوص عدتهم ومعتمدهم، وبذا نزل التعليل عندهم درجات، واكتفوا بالعلل الأول البسيطة التي اضطروا إليها في العملية التعليمية.

وأخيرًا. أرجو أن تكون هذه الدراسة المتواضعة قد حظيت قدرًا ولو بسيطًا في خدمة هذه اللغة الخالدة التي يعتز بها كل المنتمين إليها، والله أسأل أن ينفع بعملي هذا، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم إنه هو السميع العليم، والصلاة والسلام على أفصح العرب أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

أهم المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيًا: المصادر والمراجع العامة:

- ۱ الإبدال لأبي يوسف يعقوب بن السكيت، تحقيق د/ محمد حسين شرف، مكتبة المصطفى القاهرة، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- ٢-الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي، تحقيق أ/ عز الدين التنوخي ، الناشر:
 المجمع العلمي العربي، سنة ١٩٦٣م- دمشق- سوريا.
- ٣-ابن يعيش وشرح المفصل د/عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط: جامعة الكويت
 ١٩٩٩م.
- ٤-اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد البنا، تحقيق أ.د/ شعبان محمد إسهاعيل، طبعة عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية، سنة 18۸٧هـ- ١٩٨٧م.
- ٥-الإحاطة في أخبار غرناطة. للسان الدين الخطيب، تحقيق/ يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية- بروت لبنان، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٢٤هـ.
- ٦-أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة،
 القاهرة ١٩٥٨م.
- ٧-ارتشاف الضَّرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق أ.د/ مصطفى
 النهاس، الطبعة الأولى، مطبعة المدنى . القاهرة . ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق أ.د/ رجب عثمان محمد، مراجعة أ.د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي القاهرة، الأولى ، سنة ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م.
- ٨-ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ليحيى بن محمد الشاوي الجزائري تحقيق/
 د/ عبد الرازق السعدي طبع دار الأنبار العراق الأولى ، سنة ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

- 9-أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق / محمد بهجت البيطار- دمشق، سنة ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- ١ أسرار النحو لابن كمال باشا، تحقيق د/ أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر عمان الأردن.
- ١١-أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن الكريم أ.د/ محمد يسري زعير، مطبعة عيسى البابي الحلبي- القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٨م.
- 17-الأشباه والنظائر . للسيوطي، تحقيق أ/ طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
- 17- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أ/ أحمد محمد شاكر، أ/ عبد السلام هارون، دار المعارف مصر.
 - ١٤ أصول التفكير النحوى . د/ على أبو المكارم . طبع دار غريب القاهرة.
- ١٥-الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بروت.
- ۱٦-إعراب القراءات السبع وعللها . لابن خالويه ، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- ١٧-إعراب القرآن. لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير زاهد ، مطبعة العاني بغداد.
- ۱۸-الأعلام . لخير الدين الزركلي ط: دار العلم للملايين بيروت ط: ٥ ۱۹۸۰م.
- ١٩- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو. لابن الأنباري، تحقيق أرسعيد الأفغاني، سوريا، ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
- ٢- الاقتراح في علم أصول النحو. للسيوطي، قدم له وضبطه د/ أحمد سليم الحصى، ود/ أحمد محمد قاسم ، دار المعارف سوريا، حلب ط٣ ، سنة ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، وط القاهرة ١٩٨٨م.

- ٢١- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق د/ عبد الحميد قطامش- دمشق ١٤٠٣هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف . لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب:
 الانتصاف من الإنصاف. تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة . القاهرة ، ط٤، ١٣٨٠هـ ١٩٦١م ،
- ٢٣ -أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري. ط٥، ١٣٨٦هـ ١٩٦٧م مطبعة السعادة بمصر، وط: المكتبة العصرية صيدا بيروت.
- ٢٤-الإيضاح في علل النحو للزجاجي- تحقيق د/ مازن المبارك، مكتبة العروبة ومطبعة المدني القاهرة ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م.
- ۲۰ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، طبع: دار الكتب العلمية بيروت، ط۲، ۲۰۰۷م.
- ٢٦ البداية والنهاية: لابن كثير، تحقيق د/ عبد الله عبد المحسن التركي، طبع دار
 عالم الكتب ١٤١٧هـ وطبعة الرياض ٢، سنة ١٤٢٤هـ.
- ٢٧ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. للسيوطي تحقيق أ/ محمد أبوالفضل
 إبراهيم ط: المكتبة العصرية بيروت لبنان، سنة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤ م.
 - ٢٨-تاج العروس. للزبيدي ، دار ليبيا للنشر بنغازي .
- ٢٩-تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق د/عفيف عبد الرحمن . بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- •٣-التذييل والتكميل في شرح التسهيل دراسة وتحليل اختيارات أبي حيان في كتابه د/أحمد عبد الله القاضي، دروب للنشر والتوزيع- عمان الأردن ، سنة ٢٠١٠م.
- ٣١- التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية، ط٢ القاهرة ١٣٢٥هـ.
- ٣٢-التصريف الملوكي لابن جني . تحقيق/ محمد سعيد مصطفى النعسان ، مطبعة شركة التمدن- مصر .

- ٣٣-التطبيق النحوي. د/ عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، سنة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ٣٤-التعريفات . للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية- بيروت ، لبنان، سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- ٣٥-التعليقة على كتاب سيبويه. لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي ، ط. الأولى، ١٤١٠- ١٤١٦هـ = ١٩٩٠- ١٩٩٦م.
- ٣٦-التكملة اللفارسي ، تحقيق د/حسن شاذلي فرهود، الرياض، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- ۳۷-التكملة .للفارسي ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان- العراق ، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- ٣٨-توجيه اللمع لابن الخباز ، تحقيق أ.د/ فايز محمد دياب، ط: دار السلام القاهرة.
- ٣٩-التوسع في كتاب سيبويه. لعادل هادي حمادي العبيدي، دار الكتب والوثائق العراقية سنة ٢٠٠٣م.
- ٤ توضيح المقاصد والمسالك. للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن محمد سليهان -القاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- ٤١-التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل. لمحمد عبد العزيز النجار ، ط. دار الفكر العرب القاهرة.
- ٤٢-تيسير الصرف. لأبي السعود سلامة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، سنة ٢٠٠٢م.
 - ٤٣ جمهرة اللغة لابن دريد. تحقيق د/ رمزي منير البعلبكي بيروت، ١٩٨٧م.
- ٤٤- ابن الحاج النحوي. د/ حسين موسى الشاعر، ط: دار القلم للطباعة والنشر سنة ١٩٨٦م.
- ٥٤-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني- القاهرة.

- ٤٦-حاشية الغنيمي على شرح المقدمة الأزهرية في علم العربية للشيخ خالد الأزهري.
 - ٤٧ الحدود النحوية. للرماني تحقيق د/ مصطفى جواد، ط سنة ١٩٨٩ م.
- ٤٨-أبو حيان الأندلسي منهجه التفسيري. د/ مأمون بن يحيى الدين الجنان. ط: دار
 الكتب العلمية ببروت لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.
- ٤٩-أبو حيان النحوي. د/ خديجة الحديثي، طبع وزارة الأعلام العراقية، سنة 1977م.
- ٥-خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي. تحقيق وشرح الشيخ/ عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.
- ١٥- الخصائص. لابن جني ، تحقيق أ/ محمد علي النجار، ط: دار الهدى للطباعة والنشر بروت لبنان.
- ٥٢-ديوان إبراهيم بن هرمة. تحقيق/ محمد جبار المعيبد، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
- 05-الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا،ط: دار الاعتصام- القاهرة ط ١ ، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
 - ٥٥ -رسالة الملائكة . لأبي العلاء المعري ط: بيروت ، ١٩٧٩م.
- ٥٦-سر صناعة الإعراب. لابن جني ، تحقيق أ/ مصطفى السقا وآخرين، ط: مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤م.
- ٥٧-الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. د/ خديجة الحديثي -ط: الكويت، سنة ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- ٥٨-شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. لمحمد بن محمد بن عمر بن القاسم مخلوف، تحقيق أ/ عبد المجيد خيالي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت -ط ١ سنة ١٤٢٤هـ.

- ٥٩ شذا العرف في فن الصرف. للشيخ أحمد الحملاوي، ط: بيروت.
- ٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب . لابن العهاد الحنبلي. تحقيق أ/ مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية ببروت ط ١، سنة ١٤١٩هـ.
- ٦١-شرح أبيات سيبويه . للنحاس، تحقيق وتعليق د/ وهبة متولي عمر سالمة- القاهرة،
 سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- 77-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك، ط: دار إحياء الكتب العربية مصر، وط٢ بتحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ١٣٥٨هـ ١٣٥٨م.
- 7٣-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. لمحمد محيى الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.
- 74-شرح التصريح على التوضيح . للشيخ خالد الأزهري= التصريح بمضمون التوضيح، ط: المطبعة الأزهرية ، ط٢ سنة ١٣٢٥هـ.
- ٦٥-شرح التصريف للثمانيني. تحقيق د/إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، ط: ١، سنة ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- ٦٦-شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. تحقيق/ صاحب أبو جناح، ط: العراق ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- ٦٧-شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق/ محمد نور الحسن، وآخرين، ط بيروت،
 ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- ٦٨-شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط:
 القاهرة، سنة ١٩٧٥م.
- ٦٩-شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدي، ط: مكة المكرمة .
- ٧٠-شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق أ.د/ المتولي أحمد رمضان الدميري، ط: القاهرة،
 ١٤٠٨هـ ١٤٠٨م.

صنوف العلة الصرفية عند أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب جمع ودراسة

- ٧١-شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وآخرين، ط: دار الكتب
 العلمية- بيروت، ط١ ، سنة ١٤٢٩هـ.
- ٧٢-شرح اللمحة البدرية لابن هشام، تحقيق د/هادي نمر، منشورات الجامعة المستنصرية سنة ١٣٩٧هـ.
- ٧٣-شرح اللمع لابن برهان العكبري . تحقيق د/ فائز فارس، ط سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥.
- ٧٤-شرح مفصل الزنحشري لابن يعيش، ط: عالم الكتب- بيروت، ومكتبة المثنى- القاهرة.
 - ٧٥-شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، ط ١٣٠١هـ.
- ٧٦-شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي- مكة المكرمة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ٧٧-شمس العلوم بها في العربية من كلوم. لنشوان الحميري، تحقيق د/ حسين بن عبد الله العمري وآخرين ط دار الفكر المعاصر بيروت لبنان ، ودار الفكر دمشق سوريا، سنة ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- ٧٨-الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. لابن فارس. تحقيق الشيخ/ السيد أحمد صقر، طبعة عيسى البابي وشركاه- القاهرة.
- ٧٩-الصحاح « تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري، تحقيق أ/ أحمد العطار، ط٢ ،
 ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م ، طبعة العلم للملايين ببروت.
- ٨-طبقات فحول الشعراء. لمحمد بن سلام الجمحي، شرحه أ/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى جدة المملكة العربية السعودية.
- ٨١-طبقات المفسرين . للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي، تحقيق/ علي محمد عمر، ط مكتبة وهبة القاهرة، ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- ٨٢-طبقات النحويين واللغويين اللزبيدي . تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط: دار المعارف مصم ، ط١، ١٩٨٤م ، ط٢، ١٩٨٤م .
 - ٨٣-ظاهرة التخفيف في النحو العربي. د/ أحمد عفيفي ط/ الدار المصرية اللبنانية.

صنوف العلة الصرفية عند أبى حيان في كتابه ارتشاف الضرب جمع ودراسة

- ٨٤-ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامي والمحدثين للدكتور/ عبد الفتاح حسن على البجة، ط: دار الفكر عمان الأردن ، الطبعة الأولى ،سنة ١٤١٩هـ.
- ٨٥-ظاهرة المشاكلة في الصرف العربي. لإبراهيم جميل إبراهيم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٦هـ.
- ٨٦- العلل النحوية دراسة تحليلية في شرح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري. لحميد الفتلي، ط: بيروت ١ سنة ١٤٣٢هـ.
- ۸۷-الفتوحات المكية لابن عربي، ط: دار صادر ، ودار الكتب العلمية بيروت، سنة ۲۰۰٦م.
- ٨٨-الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه . لعلي مزهر الياسري، الناشر: الدار العربية للموسوعات سنة ٢٠٠٣م.
 - ٨٩-القاموس المحيط. للفيروز آبادي- دار الحديث القاهرة.
- ٩- الكتاب لسيبويه. تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون، ط٣ عالم الكتب- بيروت سنة ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- 91- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري. ط: دار المعرفة بيروت ، وط: القاهرة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م بترتيب وضبط وتصحيح/ مصطفى حسين أحمد.
- 97 كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون . لحاجي خليفة ط: إستانبول سنة ١٣٦٠هـ، ط: طهران ١٣٨٧هـ، وط: دار الفكر ، والمكتبة الفيصلية مكة المكرمة
- 97- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . لمكي بن أبي طالب القيسي : تحقيق د/محيي الدين رمضان، ط: بيروت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، وط: مؤسسة الرسالة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- 98 كشف المشكل في النحو. لعلي بن سليمان اليمني. تحقيق د/ هادي عطية مطر سنة ١٩٨٤م.

صنوف العلة الصرفية عند أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب جمع ودراسة

- 90-الكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء. تحقيق د/ جودة مبروك محمد. ط: مكتبة الأدب القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٦هـ.
- 97-اللباب في تصريف الأفعال. لمحمد عبد الخالق عضيمة. الناشر: دار الحديث-القاهرة، ط٢، ١٩٦٢م.
- 9٧-اللباب في علل البناء والإعراب. لأبي البقاء العكبري، تحقيق / عبد الإله النبهان-دار الفكر-ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- ٩٨ لسان العرب: ابن منظور المصري ، قدم له أ/ عبد الله العلايلي ، وأعاد بناءه على الحروف الأولى من الكلمة أ/ يوسف الخياط، دار الجيل بيروت، دار لسان العرب، بيروت ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .
- 99-ما ينصرف وما لا ينصرف. للزجاج، تحقيق / هدى محمود قراعة- القاهرة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- ١٠٠ مبادئ اللسانيات د/ أحمد محمد قدور ، ط: دار الفكر ، دمشق، ودار الفكر المعاصر ببروت لبنان ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ.
- ۱۰۱-المبدع في التصريف لأبي حيان. تحقيق وشرح د/ عبد الحميد السيد طلب-الكويت ۱٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
 - ١٠٢ محيط المحيط. لبطرس البستاني. ط: بيروت ١٩٨٧م.
 - ١٠٣ مختصر شواذ القرآن . لابن خالويه. عني بنشره برجشتراسر القاهرة.
- ١٠٤-المخصص لابن سيده- تحقيق د/عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، ط: دار الكتب العلمية- بروت.
 - ١٠٥ المدارس النحوية. أ.د/ شوقي ضيف، ط: دار المعارف القاهرة، سنة ١٩٧٩م.
- ۱۰۱ مدرسة البصرة النحوية د/ عبد الرحمن السيد، ط: دار المعارف مصر، سنة ١٩٦٨م.
 - ١٠٧ المرتجل لابن الخشاب. تحقيق / على حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- ١٠٨ مسائل التصريف في البحر المحيط لأبي حيان . د/ عبد الله بن محمد العمير، ط: دار الصميعي، الرياض ، ط١ ، سنة ١٤٢٨هـ.

- ۱۰۹ المسائل المشكلة « البغداديات» لأبي علي الفارسي. تحقيق/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العانى بغداد العراق.
- ۱۱۰-المساعد على تسهيل الفوائد. شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق/ محمد كمال بركات، ط: دار المعارف ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
- ۱۱۱-معاني القرآن. للأخفش، دراسة وتحقيق د/ فائز فارس- المطبعة العصرية-الكويت، ط۱، ۱۶۰۰هـ- ۱۹۷۹م.
- معاني القرآن للأخفش ، دراسة وتحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، ط: عالم الكتب، بروت، ط١، ١٩٨٥هـ ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للأخفش. دراسة وتحقيق د/ هدى قراعة ط: القاهرة ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
 - ١١٢ معاني القرآن للفراء ، ط عالم الكتب بيروت ، ط٣، ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م.
- ۱۱۳ معاني القرآن وإعرابه للزجاج . شرح وتحقيق د / عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب بروت ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ۱۱۶-معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى- بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت .
- ١١٥ المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية مكتبة الشروق الدولية القاهرة، ٢٠٠٤م، وطبعة دار الدعوة بالقاهرة.
- ۱۱۶ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام ، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد على حمد الله .ط : دار الفكر . بيروت ، ط: ١، ١٤١٢هـ ١٩٨٢م.
- ۱۱۷-المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية «شرح الشواهد الكبرى» للعيني، تحقيق أ.د/علي محمد فاخر وآخرين، ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- ۱۱۸ المقتصد في شرح الإيضاح. لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ١٩٨٠ م.
- ۱۱۹-المقتضب. للمبرد ، تحقيق أ/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط: وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

- ۱۲۰-المقرب. لابن عصفور. تحقيق/ أحمد عبد الستار الجوادي، وعبدالله الجبوري-بغداد، ۱۹۸۲م.
- ١٢١-الممتع في التصريف . لابن عصفور ، تحقيق أ.د/ فخر الدين قباوة .ط: دار الآفاق ١٢١- الممتع في التصريف . طب ١٣٩٣هـ ١٩٧٣ م .
- ١٢٢- المنصف شرح تصريف المازني . لابن جني . تحقيق : أ/ إبراهيم مصطفى ، وأ/ عبدالله أمين . طبعة الحلبي القاهرة ١٩٥٤م ١٩٦٠م.
- 1۲۳ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك. لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ شريف عبد الكريم النجار، ط: عالم الكتب الحديث، وط: أضواء السلف.
 - ١٢٤ نتائج الفكر للسهيلي. تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا- ط: مكة المكرمة ١٩٨٤م.
- ١٢٥ -النحو العربي. للدكتور/ مازن المبارك ط: دار الفكر بيروت ط٢ ١٩٧١م.
- ١٢٦ نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات الأنباري ، تحقيق أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط: دار نهضة مصر القاهرة ١٩٦٧ م.
- ١٢٧-النشر في القراءات العشر لابن الجزري. صححه أ/ علي محمد الصباغ، ط: دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- ١٢٨- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. د/حسن خميس سعيد، ط/ دار الشروق، ٢٠٠٠م.
- ۱۲۹-نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. للشيخ/ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق د/ إحسان عباس، ط: دار صادر بيروت، ١٣٨٨هـ.
- ١٣٠ همع الهوامع شرح جمع الجوامع. لجلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم ، ط/ دار البحوث العلمية الكويت ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م ، وط: دار المعرفة بيروت ، بتصحيح أ/ محمد بدر النعساني.
- ۱۳۱ الوافي بالوفيات. لصلاح الدين الصفدي، باعتناء س ديدر ينغ دار النشر: فرانز شتاير بفيسبادن. المعهد الألماني للأبحاث الشرقية بمساعدة دار صادر بيروت سنة ١٣٨٩هـ.